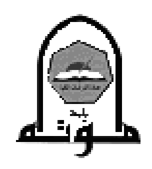


جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الأبعاد الاستراتيجية الأوروبية في الشراكة الأورومتوسطيّة

إعداد الطالب

عمر حميد عبد الحمداني

إشراف

الأستاذ الدكتور مازن العقيلي

رســـالـــة مقدمة إلى عمادة الدراســـــات العليـــــا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستيـــر

فـــي العلاقات الدولية قســـم العلـــوم السياسيـــــــة

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عمر حميد الحمداني الموسومة بـــ:

الأبعاد الاستراتيجية الأوروبية في الشراكة الاورومتوسطية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. مازن أحمد العقيلي		2011/07/04	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2011/07/04	عضواً
د. فوزي احمد تيم		2011/07/04	عضواً
أ.د. أمين عواد المشاقبة		2011/07/04	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبة



مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلى أبي العزيز وأمي العزيزة، اللذين وقفا بجانبي طيلة فترة الدراسة، ومهما عملت وتكلمت لا أستطيع أن أوفيهما حقهما.....

وإلى إخواني وأخواتي الأحبة، الذين ساندوني وآزروني في فترة دراستي

ثم إلى أصدقائي وزملائي المخلصين، وإلى كل من ساهم بنفس رضية في إنجاز هذا العمل المتواضع...

كما أهدي بحثي هذا أيضاً إلى كل من ساندني خلال مسيرتي الدراسية أو قدم لي أدنى مساعدة في إنجازه لكيما يرى النور....

أشكركم جميعاً..

عمر حميد عبد الحمداني

الشكرٌ والتقدير

أول شكري أتوجه به إلى الله رب العالمين، الذي أرشدني إلى الصراط المستقيم

وتوج هذا العقل الإنساني وسقاه بماء العلم

ثم إلى من ساندوني في مسيرة الدراسة وحققوا ما رجوته من أمل

وإلى أساتذتي الكرام جميعاً، وأخص منهم أستاذي الكبير

الأستاذ الدكتور مازن العقيلي

الذي تلطف بالإشراف على هذا البحث، وقدم لي المعلومات التي أفادت هذا البحث، وأعطاني من وقته وجهده كثيراً

فله مني جزيل الشكر والعرفان

كما ويشرفني أن أقدم خالص شكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على حسن الإرشاد والتوجيه

عمر حميد عبد الحمداني

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الأجنبية	ز
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها	1
1.1 مقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 أسئلة الدراسة	4
4.1 هدف الدراسة	4
5.1 أهمية الدراسة	4
6.1 منهج الدراسة	5
7.1 حدود الدراسة	6
8.1 مصطلحات الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	9
1.2 مفهوم الاستراتيجية	9
1.1.2 أنواع الاستراتيجية وعناصرها	11
2.1.2 الإستراتيجية في العلاقات الدولية	12
2.2 الدراسات السابقة	17
الفصل الثالث: تطور الشراكة الأوروبية المتوسطية	22
1.3 العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي	23
1.1.3 أهم العوامل التي قامت عليها الرؤية لبناء قوتها في النظام الدولي	26
2.1.3 دوافع أوروبا لتطوير علاقاتها مع الوطن العربي	28
3.1.3 تشابك العلاقات العربية- الأوروبية	31

2.3 مراحل تطور التعاون العربي الأوروبي 32
1.2.3 الحوار العربي الأوروبي 33
2.2.3 مرحلة الشراكة الأورومتوسطية 38
3.2.3 سياسة الجوار الأوروبية 46
الفصل الرابع: البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية 52
1.4 البعد السياسي في الشراكة الأوروبية المتوسطية 52
1.1.4 محددات السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي 55
2.1.4 موقف أوروبا من العملية السلمية 61
3.1.4 محددات صناعة القرار السياسي الأوروبي في المنطقة العربية 64
4.1.4 موقف الاتحاد الأوروبي من احتلال العراق 69
5.1.4 أثر العلاقات الأمريكية –الأوروبية على المنطقة العربية 72
2.4 البعد الأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية 83
1.2.4 الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية 84
2.2.4 أهداف السياسة الأمنية الأوروبية بشأن ضبط التسلح وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل 86
3.2.4 الهجرة وسياسة الحوار الأوروبي 89
الفصل الخامس: البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في الشراكة الأوربية المتوسطية 98
1.5 البعد الاقتصادي في الشراكة الأورمتوسطية 99
1.1.5 المساعدات المالية 101
2.1.5 الجانب الاقتصادي والمالي 102

2.5 البعدان الاجتماعي والثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية 110
3.5 الخاتمة 119
النتائج 120
التوصيات 123
المراجع 125

الملخص

الأبعاد الإستراتيجية الأوروبية في الشراكة الأورومتوسطية

عمر حميد عبد الحمداني

جامعة مؤتة، 2011

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد الإستراتيجية للشراكة الأورومتوسطية والوقوف على حقيقة مشروع الشراكة الأورومتوسطية والأهداف التي ترجوها أوروبا منه في المحاور: السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.

وقد حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة، وهو: ما هي الأبعاد الاستراتيجية للشراكة الأوروبية المتوسطية وفقاً للرؤية الأوروبية للشراكة؟ ولتغطية موضوع الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم استخدام المنهج التحليلي.

توصلت الدراسة إلى أن انعدام التوازن بين أطراف الشراكة كان أحد العوامل الرئيسية وراء مسيرة تعثر برشلونة، وهي السمة التي لم تتغير مع المشروع الجديد، فلا يوجد طرف عربي قوي ومتوازن.

إن عملية برشلونة واجهت تحديات عدة أدت إلى تعثر مسارها وعدم تحقيق الطموحات التي ابتغاها أطراف الشراكة الأورومتوسطية، حيث أن ما تحقق معظمه كان في الجانب الاقتصادي فقط، وحتى على هذا الصعيد جاءت النتائج أقل كثيراً مما كان مأمولاً في هذه الشراكة نظراً لعدم وجود تكافؤ بين طرفي الشراكة، وهناك إشكالية في الشراكة تتمثل بأن الدول الأوروبية يمثلها الاتحاد الأوروبي، وهو اتحاد محكوم، إلى حد ما، برؤى سياسية مشتركة وواضحة، بينما يتكون الطرف العربي من عدد من الدول المشتتة التي لا تجمعها أية رؤية سياسية واضحة، ولا يقودها إطار تنظيمي مشابه للاتحاد الأوروبي.

وعلى ضوء نتائج الدراسة، فإن الباحث يوصي بضرورة توافر الإرادة السياسية للاتجاه نحو الشراكة ثم التعاون، ومسؤولية كل طرف من أطراف الشراكة، وضرورة قيامها على التكافؤ بين الطرفين: الأوروبي والعربي، وتوافر شروط هذا التكافؤ.

Abstract
European Strategic Dimensions in Euro-Mediterranean Partnership

Omar H. abed Al-Hamdani

Mu'tah University, 2011

This study aims to analyze the strategies developed by the European Union to deal with the Arab countries and stand on the draft fact of the Euro-Mediterranean Partnership and European objectives desired in the political, security, economic and cultural axes.

The study tried to answer the main question; what are the strategic dimensions of the Euro-Mediterranean Partnership according to the vision of the European Partnership? To cover the subject of the study and answer its questions an analytical
Descriptive method is used

The study concluded that the imbalance between the parties of the partnership was a major factor behind the dripping of Barcelona's demonstration, a feature that has not changed with the new project, there is no strong and balanced Arab party, Barcelona's Process had faced several challenges which led to drip its demonstration, and failing to achieve ambitions hoped by the parties of the Euro-Mediterranean Partnership in 1995 as what has been achieved mostly was on the economic side and even on this level, the results were much less than what was hoped in this partnership, the lack of equipollence between the parties of the partnership, and there is a difference, even a big gap in all the political, social, economic and cultural levels, as well as in capabilities and resources and elements of comprehensive strength, in addition to Israel's existence as a third party in this partnership, there is a complication in the partnership which lie in that the European countries are represented by the European Union, which is governed by of a common political and clear visions in some extent, while the Arab side consists of a number of separated countries which are not gathered by any clear political vision, not driven by a regulatory framework similar to the European Union. In the light of the study results, the researcher recommends the need for political will to move towards partnership, then cooperation and responsibility of each party of the partnership and the need of equipollence between the EU and the Arab sides, and the conditions of this equi-balance.

الفصل الأول

خلفيّة الدراسة وأهميّتها

1.1 المقدمة

تعد الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية مدخلاً لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية التي ترسّخ مفهوم الشراكة مع دول المنطقة، والتي تستند إلى بعد حضاري، وقوة بشرية، وموارِدَ طبيعية، وموقع استراتيجي وبعد سياسي في نظر دول الاتحاد، مما عكس دوراً مهماً للاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي، وتمثل ذلك في تطوير الاتحاد الأوروبي سياستَه المتوسطية سنة 1989، حيث أصدرت اللجنة الأوروبية في العام نفسه وثيقة بعنـــــوان "إعـــادة توجيه السياسة المتوسطية"، وتمثلت هذه السياسة في الشراكـــة الأورومتـــوسطية التي تأتي، حسب بيان برشلونة لعام 1995، لدعم التعأون الشامل.

وقد عبر المشروع المتوسطي في تسعينيات القرن الماضي عن التحولات على المستوى الإقليمي والدولي، وكان من أهمها بروزُ طموح أمريكي للقيام بدور أكبر على المستوى الدولي، يوازيه تطلع أوروبي ينافس الزعامة الأمريكية في مسعاها هذا، وانهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه، وكان أن اتجه الاتحاد الأوروبي إلى إحداث تغييرات جوهرية متعددة الأبعاد والاتجاهات في سياسته الخارجية كان من بينها: بلورة سياسة أوروبية خاصة تجاه جنوب البحر المتوسط، وفي هذا السياق صدر عام 1995 "إعلان برشلونة" الذي وضع إطاراً جديداً لعلاقة الاتحاد بدول جنوب المتوسط، ومنها الدول العربية العشر التي دخلت في الحوار الأورومتوسطي، وهي: (مصر، وتونس، والجزائر، وسوريا، ولبنان، والأردن، والمغرب، فضلاً عن السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى ليبيا وموريتانيا). وقد كان لهذا الإعلان الصادر من جانب واحد أن يحدد سقف المفأوضات اللاحقة مع الدول العربية ويحكم مسارها مع دول الاتحاد الأوروبي وتركيا وإسرائيل وقبرص ومالطا.

إن جوهر استراتيجية الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو إنشاء منطقة حرة للتبادل بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى ميزة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها هي ضمان الموارد

الأساسية من الطاقة، وخاصة الغازَ الذي يعد أهم المصادر التي تحتاجها الصناعات الأوربية، وفي المقابل تهدف دول جنوب المتوسط إلى جلب رؤوس أموال من الضفة الشمالية من أجل إنعاش اقتصادياتها، من هنا يمكن القول: إن الشراكة الأورومتوسطية تمثل مبادرة تبناها الاتحاد الأوروبي لخلق روابطَ قوية بين دول ضفتي المتوسط من أجل تحقيق ازدهاره بواسطة تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية لدول الضفة الجنوبية.

وقد عملت الدول الأطراف في الشراكة على تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان برشلونة انطلاقاً من مؤتمر برشلونة الأول عام 1995، ثم مؤتمر مالطا في عام 1997، مروراً بمؤتمر شتوتجارت عام 1999 ومرسيليا عام 2000 وفالنسيا عام 2002 ونابولي عام 2003، ثم مؤتمر برشلونة الثاني عام 2005.

فمن ناحية التعأون الاقتصادي والمالي لم تبلغ المنح والقروض التي قُدمت للدول العربية المتوسطية، سواء أكانت لتمويل مشاريع أم غيرها، مستوى الطموح، وكانت المبالغ المقدَّمة في حقيقتها تعكس مصالح الدول الأوروبية بالدرجة الأولى أكثر من تحسين ظروف حياة الدول العربية المتوسطية ورفاه مواطنيها.

أما التعأون على الصعيدين: السياسي والأمني فكذلك كان ضعيفاً وأقل بكثير مما هو مرسوم له، فلم توضع رؤية يتم على أساسها إنهاء الصراع العربي–الإسرائيلي، ولم تكن هناك اتفاقات حقيقية تعبر عن مكافحة الإرهاب وتسليم المجرمين والمطلوبين كما أرادت الدول العربية. غير أنه قد تم تسجيل بعض الجهود التي بُذلت على الصعيد الثقافي من أجل خلق نوع من التعأون في القضايا المشتركة في هذا الجانب.

طرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 13 يوليو 2008 مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" نتيجة للتحديات والمعوقات التي تعيق تحقيق الشراكة، ويحمل هذا المشروع أهدافاً تمثلت في إحلال السلام بين ضفتي المتوسط، وإعادة الازدهار إلى منطقة حوض البحر المتوسط، والتأسيس لشراكة متوازنة أساسها المسأواة.

ويبقى تحديد الأهداف الحقيقية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي من وراء طرح مشروع الشراكة الأورومتوسطية برمتها هو ما ستكشفه هذه الدراسة في ثناياها، وبيان ما إذا كانت فعلاً تحمل نوايا جادة لتجسيد شراكة قِـــــوامها التعأون والاعتماد المتبادل أم أن الشراكة لا تمثل إلا سبيلاً لتحقيق أهداف أوروبية خاصة، فالعالم العربي يعتبر من وجهة نظر استراتيجية ذا أهمية خاصة لأوروبا من ثلاثة وجوه:

1. اقتصادي (منطقة ذات ثروات كبيرة تثير بالطبع إرادة أو غريزة السيطرة المباشرة خاصة بما يتميز به من نظم سياسية وطنية وإقليمية ضعيفة).
2. وأمني (منطقة نزاع وتنافس كبير على النفوذ مع الولايات المتحدة الأمريكية والأقطاب الدولية الأخرى).
3. وجغرافي (منطقة قريبة جداً من أوروبا قد تتسبب في تهديدات أمنية بين دول أوروبا وتمثل مصدراً لنشر الإرهاب فيها يخلق قلاقل وتهديدات محتملة عديدة).

2.1 مشكلة الدراسة

تنطلق الدراسة من تحليل الأبعاد الاستراتيجية الأوروبية في الشراكة الأورومتوسطية والتي بدأت في إطار مؤتمر برشلونة ولغاية عام 2010، وما مستقبل هذه الشراكة فالاتحاد الأوروبي حدد الأطر التي يدور في فلكها لتحقيق مصالحه في منطقة الشرق الأوسط، لإدراكه الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها الوطن العربي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي والأمني، وقد برز تأثير الدور الأوروبي كمحور مؤثر في العلاقات الأوروبية العربية من خلال المبادرات التي طرحها الاتحاد لدعم علاقاته مع الدول العربية، وهو ما يدفع إلى البحث في الأسباب والدوافع المؤثرة في العلاقات الأوروبية المتوسطية والأبعاد الاستراتيجية الأوروبية من مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية.

3.1 أسئلة الدراسة

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الأبعاد الاستراتيجية للشراكة الأوروبية المتوسطية وفقاً للرؤية الأوروبية للشراكة؟

وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما هي الدوافع الحقيقية التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها من طرح مشروع الشراكة مع دول جنوبي المتوسط؟
2. ما هي الأبعاد الاستراتيجية (السياسية والأمنية) للشراكة الأوروبية المتوسطية؟
3. ما هي الأبعاد الاستراتيجية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) للشراكة الأوروبية المتوسطية؟

4.1 هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاستراتيجيات التي وضعها الاتحاد الأوروبي للتعامل مع الدول العربية والوقوف على حقيقة مشروع الشراكة الأورومتوسطية والأهداف الأوروبية المرجوة منه في المحأور: السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

5.1 أهمية الدراسة

أ - الأهمية العلمية

تكمن أهمية هذه الدراسة من ناحيتها العملية في محأولتها رَفْد المكتبة العربية بمعلومات جديدة ومعاصرة، كونها ستتنأول بالبحث والتحليل موضوع الشراكة الأورومتوسطية منذ انطلاقتها إلى عام 2010، وتعمل على تعزيز ما تم تقديمه من الباحثين السابقين في إطار موضوع الدراسة، وتحليل الرؤية الأوروبية للشراكة الأورمتوسطية.

ب - الأهمية العملية

تركز الدراسة على الاستراتيجيات التي اتبعتها الدول الأوروبية في المجالات المختلفة لتجقيق أهدافها من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وتبحث هذه الدراسة أيضاً في تحديد المعوقات سواء أكانت داخلية أم خارجية، التي تحول دون تحقيق شراكة فعلية في المجالات المختلفة.

6.1 منهجية الدراسة

لتغطية موضوع الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم استخدام المنهج التحليلي: أسلوب للبحث العلمي يساعد في فهم مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وتحليل الأبعاد الحقيقية وراء طرح المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي للتعامل مع دول جنوبي المتوسط، والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأهداف الأوروبية المعدة في هذا الإطار.

المنهج الوصفي التحليلي :

يعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عدداً من المناهج والاساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات والتطورية والميدانية وغيرها . إذ أن المنهج الوصفي يقوم على اساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في ارض الواقع .

وتستند البحوث الوصفية إلى عدد من الاسس مثل التجريد والتعميم . كما تتخذ اشكالا عديدة مثل المسح survey النظري أو الميداني وتحليل المضمون Content Analysis ودراسة الحالة ودراسة النمو وغيرها . ومهما اختلفت اشكال المنهج الوصفي الا انها جميعا تقوم على اساس الوصف المنظم للحقائق والخصائص المتعلقة بظاهرة أو مشكلة محددة بشكل عملي ودقيق .

ومن خلال عنوان الدراسة وهو: الاستراتيجية تظهر رؤى المستقبل المبنية على وقائعَ منطقية موثّقة من التاريخ، ومن تحليل الأبحاث والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، الذي سيكون الركيزة الأساسية في كتابت لهذه الدراسة، فإن موضوع الدراسة يستدعي اتباع المنهج التحليلي في وصف واقع الشراكة الأوروبية

المتوسطية وتطورها وتحليل أبعادها: الاقتصادية والسياسية والأمنية من وجهة نظر أوروبية.

7.1 حدود الدراسة

تتحدد هذه هذه بمحددين اثنين: مكاني وزماني، وهما:

أ . **المحدد المكاني: يتحدد موضوع الدراسة** بالحدود المكانية الآتية:

1. **دول الاتحاد الأوروبي**: (ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وفرنسا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والدنمرك، والمملكة المتحدة، وإيرلندا، واليونان، وإسبانيا، والبرتغال، والسويد، والنمسا، وفنلندا، وإستونيا، وبولندا، وتشيك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، ولتوانيا، ومالطا، والمجر، وبلغاريا، ورومانيا).
2. **الدول العربية**: (مصر، وتونس، والجزائر، وسوريا، ولبنان، والأردن، والمغرب، فضلاً عن السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى ليبيا وموريتانيا).
3. **الدول الأخرى**: (إسرائيل، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، وموناكو، والجبل الأسود).

ب . **المحدد الزماني**: إن دراستنا تنحصر في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي كانت بداية انطلاقته منذ عام 1995 حتى عام 2010.

8.1 مصطلحات الدراسة:

1. الشراكة

اعتمد النص العربي لبيان مصطلح "الشراكة الأوروبية المتوسطيّة" للدلالة على علاقة التعأون الشامل المقترح بين أطراف الشراكة، واستخدم كذلك تعبير المشاركة. والمصطلح يشير من منظور اللغة العربية إلى التعأون والتشارك في إدارة الأعمال بين الأطراف ذات العلاقة، وفي المعجم الوسيط (مادة ش ر ك) وجد أن المشاركة تعني: أن يكون لكل من الشريكين نصيب من الأمر.

وتتطلب هذه الشراكة عناصر ثلاثة لإقامتها: الإدارة، صيغة واقعية للشراكة، والحوار الشامل لتحقيق أهداف الشراكة. (بخوش، 2006، ص94).

وفي الاصطلاح تعرّف الشراكة بأنها: تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى العام أو الخاص بهدف العمل على توفير احتياجات السوق ودعم الاقتصاد الوطني، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها، كالعمل ورأس المال والمهارة الفنية، بحيث يسعى كل منها إلى تحقيق أهداف معينة لازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بشكل مباشر أو غير مباشر. بينما يعرّفها البعض بأنها: إحدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة، من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي على المستوى الأوروبي العربي.

2. الأوروبية

هذا المصطلح يشير إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، التي بادرت إلى طرح مشروع الشراكة بين دول الاتحاد وبعض الدول العربية لأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية بما يحقق مصالحها في المنطقة.

3. المتوسطية

هناك جدل في تحديد مفهوم المتوسطية، وهو مفهوم غير واضح، فبالنظر إليه من زاوية جغرافية أو سياسية، فالبحر المتوسط عبارة عن إقليم يفتقر إلى هوية سياسية وجغرافية مشتركة، فهنالك انقسام بين المتوسط الأوروبي، ويدل على ذلك أن الاتحاد الأوروبي يعكس سياسة التمييز في التعامل بين الدول المتوسطية الأعضاء والأخرى غير الأعضاء، وهذا يقودنا إلى فهم أنه تحيط بالبحر المتوسط عدة أقاليم، وهذا يسبب مشكلة في تحديد وتعريف مفهوم المتوسطية، يضاف إلى ذلك أيضاً مشكلة تعدد اللغات والشعوب والأعراق والثقافات في حوض المتوسط، ولتلافي تلك المشاكل يتم تعريف المتوسط بوجود معيارين (جغرافي، حضاري). (خضر، 2010).

4. الاستراتيجية

مصطلح يشير إلى خطة عمل طويلة المدى ضمن مجموعة من العلاقات والارتباطات من النواحي: السياسية والاقتصادية المختلفة بين الدول المتوسطية جغرافياً بعضها ببعض، وبهذا نرى أن المعيار الاستراتيجي يتسع ويضيق وفقاً للدول ومصالحها، ولكن المعيار الاستراتيجي هو الأقدر على التعامل مع السياسات الأوروبية وفهم توجهاتها، خاصة في مشروع الشراكة مع وجود مطالب من الدول العربية المتوسطية بانضمام باقي الدول العربية لهذا المشروع. (جاسور، 2007)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يكتسب موضوع الاستراتيجية أهميةً كبيرة مع تزايد الاهتمام الدولي، سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الدول، بوضع إطار استراتيجي لكافة الأعمال والنشاطات يضمن تحقيق الأهداف وتقليل نسب المخاطرة أو الفشل في تحقيقها. وفي ضوء هذه الأهمية، وتشعب العلاقات العربية الأوروبية، واختلاف وجهات النظر العربية والأوروبية، فقد تم طرح إطار عمل ضمن استراتيجية تعكس طبيعة العلاقات العربية الأوروبية.

وبدايةً سيتم تنأول مفهوم وأبعاد الاستراتيجية كأحد المفاهيم السياسية الحديثة من خلال الإطار النظري للدراسة، وكذلك سيتم عرض أهم الدراسات السابقة التي تنأولت موضوع الدراسة.

1.2 مفهوم الاستراتيجية :

تطور مفهوم الاستراتيجية كمصطلح عسكري عبر مختلف عصور التاريخ العسكري وفقاً لاختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصر عن الآخر، ووفقاً لتباين المدارس الفكرية والسياسية، ومن هنا تنبع صعوبة تقديم تعريف شامل لكلمة "استراتيجية"، لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لها، باعتبارها تتطور وفقاً للتطور الاقتصادي والسياسي، لذلك نجد أن لكل دولة، وخلال فترة معينة، استراتيجية عسكرية خاصة ترتبط بالعوامل: الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجغرافية، ونجد أيضاً أن أية استراتيجية فعالة يجب أن تبنى على الخبرة وتستفيد من دروس الماضي، وأن تصاغ في إطار مناسب للمستقبل. (الأتاسي، 2005)

إن **الاستراتيجية كمصطلح** مشتقة أصلاً من الكلمة اليونانية (Strategos) التي تعني: فن قيادة القوات المسلحة. وكما قلنا فقد تطور هذا التعريف وتعددت تعابيره، ومن أهم تعريفات الاستراتيجية: تعريف "كلأوزفيتز" Clausewitz مؤسس علم الاستراتيجية التقليدية، بأن الاستراتيجية هي: "فن استخدام الاشتباك من أجل

هــدف الحرب"، (Clausewitz 1962:165)، وقد عرّفها أيضاً بأنها: "فن إعداد المعارك"، أو هي: "الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة".

انتقد الكاتب العسكري البريطاني ليدل هارت تعريف كلأوزفيتز للاستراتيجية عدة انتقادات، ومن هذه الانتقادات أنه يدخل هذه الفكرة في حقل السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب، وهذه أمور تتعلق بمسؤولية الدولة لا بحدود عمل القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها، والانتقاد الآخر هو أن كلأوزفيتز قد حدد معنى الاستراتيجية فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط، أي أنه كرس كل الاعتبارات والإمكانيات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح. (هارت، 1967: 397)

وللفظ "الاستراتيجية" مغزًى عسكري في المقام الأول، ويُقصد به: فن تسيير العمليات الحربية واتخاذ كافة التدابير اللازمة لإضعاف إمكانات العدو والقضاء على الروح المعنوية لشعبه وجيشه على حد سواء، وتدمير خطوط مواصلاته وقواعده الحربية، إلى جانب تنسيق التعأون بين مختلف التشكيلات: البرية والجوية والبحرية لإحراز النصر النهائي، وحديثاً اكتسبت الاستراتيجية بعداً دبلوماسياً وسياسياً، وثمة مجموعة من القواعد العامة تحكم "لعبة الاستراتيجية"، يمكن إيجازها في المبادئ الآتية: (Debbash, 1984:169)

1. قوة حشد الموارد والإمكانيات المادية والبشرية.
2. توفر قوة المبادرة لدى الدولة أو المخططين.
3. تحقيق المفاجأة للعدو والقدرة على تحقيق نتائج ملموسة.
4. الاقتصاد القوي الذي يعتمد على الموارد الذاتية ويتمتع بالاستقلالية عن المصادر الخارجية.
5. المحافظة على حرية العمل على الصعيد المحلي والإقليمي.
6. القدرة على الحركة بسرعة والتكيف مع المتغيرات المحيطة.
7. وضع خطط إستراتيجية سهلة وواضحة ويمكن تنفيذها بشكل سريع من قبل جميع الأطراف.
8. تحقيق التعأون والتنسيق بين جميع الأطراف.

تطور استخدام مصطلح الاستراتيجية في القرن العشرين، وتعدى نطاق العمليات العسكرية في الحرب، ليصبح "علمَ وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية، والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق، لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى". (الكيالي، 1979 :169) أي أن الاستراتيجية تخطّت النطاق العسكري في مدلولها لتشمل كذلك مجالات اقتصادية وسياسية متعددة، وأصبحت تمثل التطبيق العملي للسياسة في أكثر من مجال.

غير أن مهما مفهوم الاستراتيجية تطور فإنه يبقى متمحوراً، إلى حد بعيد، حول القوة العسكرية، أي: في الميدان الحربي، فضلاً عن تضمنه أهمية القدرة الذاتية عند القائد السياسي والعسكري لبلوغ الاستراتيجية أهدافها، أي: فن القيادة.

من هنا، كانت معظم التعريفات تشير إلى أن الاستراتيجية هي فن، وهي كذلك علم، كما تشير إليه التعريفات المعاصرة، بعدما ارتبطت النشاطات بالعلوم والتكنولوجيا، ولعل في هذه الإشارة دلالةً على أن السياسة هي "علم وفن في آن معاً، وخصوصاً في مجال الحرب". (حسين، 2003: 98)

1.1.2 **أنواع الاستراتيجية وعناصرها**:

قسم البريطاني ليديل هارت الاستراتيجية إلى قسمين هما: (هارت،1967: 397)

أولاً: الاستراتيجية العسكرية، وهي: فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة.

ثانياً: الاستراتيجية العليا، وهي: تنسيق وتوجيه الدولة كل مواردها وإمكانياتهـــا للحصول علـــــى الغرض السياسي للدولة، وهو الذي تهدف السياسة القومية إلى تحقيقه، وتصنف الاستراتيجية من منظور تطبيقي إلى قسمين هما: (الإمارة، 2009)

الاستراتيجية المباشرة: وتكون بالمواجهة المباشرة مع الطرف الآخر أو الخصم.

الاستراتيجية غير المباشرة: وتعتبر من أفضل الاستراتيجيات على الإطلاق، فهي تعتمد على اتخاذ قرارات بعيدة عن الصراع عن طريق أساليب اقتصادية أو سياسية، وقد تستخدم فيها القوةُ العسكرية مقرونةً بالمفأوضات السياسية.

أهم العناصر الواجب توافرها عند وضع الاستراتيجية (فهمي، 2006) :

1. **وضوح الأهداف وتكاملها:** فالأهداف الواجب تحقيقها ينبغي أن تتسم بالاتساق المنطقي وعدم التناقض في طرح الاستراتيجية.
2. **واقعية الأهداف:** فبلوغ الهدف المنشود يتطلب أهدافاً واقعية يمكن تحقيقها، ويتطلب تكافؤ القدرات مع الأهداف.
3. **العقلانية والتخصص:** وتعني اختياراً عقلانيّاً من بين عدة وسائل وأساليب مختلفة بحيث يمكن الدفاع عنه.
4. **الاستمرارية:** فالاستراتيجية يجب أن تخاطب مشاكل تتصف بالاستمرارية، لا وقتية أو طارئة.
5. **المرونة:** فيجب أن تكون الاستراتيجية على درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة المواقف غير المحتملة مثل: حالة الحرب وإيجاد البدائل لها.

2.1.2 الاستراتيجية في العلاقات الدولية

مع قيام القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقًا في قيادة النظام العالمي، وفي ظل التنافس الحاد بين القوتين العظميين في كافة المجالات، نشأ حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة ليضم إضافة إليها كندا ومجموعة من دول أوروبا الغربية، (عبد المجيد، 1996). وقد حدد الحلف أهدافه في حماية العالم الحر من أي تهديد شيوعي محتمل، والحفاظ على المصالح الاستراتيجية للدول الأعضاء، ولذلك وضع استراتيجية قادرة على مواجهة أية تهديدات لأوروبا ودول الحلف.

كذلك نشأ حلف وارسو 1955 بزعامة الاتحاد السوفييتي سابقاً للدفاع عن مصالح دول المنظومة الاشتراكية.

وقد عملت دول الاتحاد الأوروبي على بناء منظومة القوة العسكرية من قوات وأسلحة تقليدية، وتمركزت في أوروبا وخصوصاً في الدول التي تواجه دولاً من حلف وارسو، كما تكونت من قوات معززة بأسلحة نووية بحيث تشكل "قوات ردع" فاعلة وقادرة على مواجهة التطور التسليحي السوفياتي وخصوصاً في مجال الصواريخ البعيدة المدى الحاملة للرؤوس النووية (حسين، 2003).

وعلى الرغم من حدّة المنافسة الدولية في مرحلة الحرب الباردة بين القوى العظمى فإن الخلافات الاستراتيجية والتكتيكية ظهرت بين دول حلف الأطلسي، وكان من أهم أسبابها: اتجاه فرنسا بقيادة الجنرال شارل ديغول نحو الاستقلالية والخروج من القيادة العسكرية الأمريكية للحلف تمهيداً لتأسيس قوة أوروبية وخلق دور سياسي أوروبي على المستوى الدولي بمعزل عن الدور الأمريكي. جاء هذا الموقف الفرنسي بعد قيام حلف وارسو بقيادة موسكو وعضوية دول أوروبا الشرقية لتكوّن الإطار الدولي المواجه لحلف الأطلسي بعد اتساع مظاهر التوتر بين الشرق والغرب وخصوصاً عند "جدار برلين" الذي قسّم أوروبا إلى كتلتين: شرقية وغربية.

في المقابل تركزّت استراتيجية حلف وارسو على خلق قوة عسكرية قادرة على ردع الولايات المتحدة ودول حلف الأطلسي، وحماية التحولات الاشتراكية عند دول الحلف من خلال إيجاد مناخ سياسي واجتماعي ملائم لنمو هذه التحولات، سواء باستعمال الأسلحة النووية أو الأسلحة التقليدية.

وفي خضم هاتين الاستراتيجيتين: الغربية والشرقية تعاظم سباق التسلح التقليدي والنووي، ودخلت القوتان العظميان في سباق محموم استمر حتى سقوط الاتحاد السوفييتي كصيغة فدرالية في عام 1991 (حسين، 2003).

غير أن اللافت للنظر بعد ذلك هو استمرار الحلف الأطلسي، بل واتجاهه نحو التوسع بضم دول جديدة من أوروبا الشرقية إليه، وهو ما أثار تحفظ موسكو التي خشيت من محاصرتها استراتيجياً، والضغط عليها بواسطة "حلفاء الأمس"، غير أن الإدارة الأمريكية آثرت تعزيز حلف الأطلسي على الرغم من سقوط حلف وارسو وتبدل طبيعة نظام القطبية الثنائية توخياً للحفاظ على دورها القيادي للنظام العالمي، فاعتمدت استراتيجية توسيع الحلف وإعادة صياغة أهدافه في إطار الشراكة

الاقتصادية والدفاعية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من الخصوصيات التي برزت في العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية، ومطالبة بعض الأوروبيين باعتماد السياسة الديغولية الاستقلالية، فإن مبررات التحالف الاستراتيجي بقيت موجودة بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهذا ما ظهر حيال أزمة يوغسلافيا وحروب البلقان ومشكلات آسيا الوسطى بعد قيام الجمهوريات المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى مراعاة المصالح التجارية المشتركة القائمة بينها. (توقه، 1991).

تأتي هذه التحولات في الاستراتيجيات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وانتقال العلاقات الدولية من عصر إلى عصر، وبداية التأسيس لنظام عالمي آخر غير الذي كان سائداً بعد الحرب العالمية الثانية، واتخذ طابع نظام القطبية الثنائية، لذلك تبدو هذه الاستراتيجيات عامة وغير محددة التفاصيل تبعاً لما يطرأ من متغيرات دولية ومن أبرزها: أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 التي مهدّت لقيام حملة دولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مكافحة الإرهاب، وتحت ضغط هذا المتغير توسعت الاستراتيجية الأطلسية مع توقيع روسيا اتفاقاً يتعلق بالأمن المشترك وسبل مكافحة الإرهاب، وزادت الضغوط من أجل توسع حلف الأطلسي شرقاً بضم دول أوروبية إليه بالتزامن مع الضغوط الأمريكية في الشرق الأوسط التي تسعى إلى تحقيق هدفين، هما: (حسين، 2003)

1. حماية أمن إسرائيل من خلال علاقة مميزة مع الولايات المتحدة وحلف الأطلسي.
2. تأمين استمرار تدفق النفط الشرق أوسطي إلى دول الغرب الصناعية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع انبثاق نظام القطبية الثنائية، شهد المسرح الدولي صراعاً مريراً بين القوتين العظميين من أجل الاستحواذ على مواقع القوة ومناطق النفوذ، وقد احتلت الساحة الأوروبية وقضايا الأمن فيها جزءاً كبيراً من اهتمام القوتين المتنافستين، وأصبح الصدام بينهما أمراً محتملاً خاصة وأن هذه القضية قد أخذت تقلق بال القيادات في هذه الدول بل في جميع أنحاء العالم، ولا شك أن الأمن الأوروبي ما زال هدفاً أساسياً في تحركات العملاقين، حيث أن المسرح

الأوروبي كان وما زال يمثل البؤرة المرشحة لاحتمال مواجهة نووية بين القوتين العظميين لما في هذا المسرح من تهديد لمصالحهما المتناقضة، ولذلك شهد المسرح الأوروبي عدة حروب دولية طاحنة كان أكبرها الحرب العالمية الأولى والثانية اللتان غيرتا موازين القوى ونتج عنهما قيام نظام دولي جديد أنهى سيطرة القارة الأوروبية على السياسة الدولية ومهد الطريق لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لاحتلال موقع الصدارة في الشؤون الدولية.

إن جذور مشكلة الأمن الأوروبي تاريخية تمتد إلى المرحلة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية، إلا أن العديد من المؤرخين والمهتمين بشؤون العلاقات الدولية يَرجِعونَ أصول هذه المشكلة إلى قيام الثورة البلشفية في عام 1917 وما صحبها من تطورات وتحولات جذرية في هيكلة النظام الدولي المعاصر، فلقد أحدثت الثورة البلشفية انقساماً حاداً في الساحة الدولية، وأوجدت أنماطاً جديدة من التفكير والتصورات أجبرت المعسكر الغربي على اتخاذ سياسات عدائية تجاه النظام السوفييتي الجديد الذي جاء ليقلب أسس وقواعد المجتمع الدولي رأساً على عقب. (القباع، 1989: 117)

كما أن القوة التي إستندت إليها العلاقات العربية – الأوروبية منذ عام 1973، قد تغير تغيراً جوهرياً بداية القرن الواحد والعشرين، إذ يمكن القول: إن الخلل في توازن القوى بين الجانبين قد ازداد عمقاً لمصلحة الجانب الأوروبي.

ولعل أبرز العوامل التي أدت إلى ذلك هو التفكك العربي الذي نشهده الآن، والانكشاف الأمني والاقتصادي والسياسي العربي، الذي لم يسبق أن عرفته المنطقة العربية بمثل هذا القدر، مقابل ذلك التنامي المستمر في عناصر القوة الأوروبية نتيجة اتجاه الدول الأوروبية نحو مزيد من التكتل والاندماج، بظهور العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وقيام الاتحاد الأوروبي ثم توسّعه ليضم عشر دول من وسط أوروبا وشرقها، وهو ما يعني اقتراب أوروبا من تحقيق حلمها القديم بقيام أوروبا الموحدة، فالاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي يمثل قوة اقتصادية كبيرة وثقلاً استراتيجيا ضخماً في نطاق التفاعلات الدولية، تشير كل المؤشرات إلى إمكانية وازدياد قوته وقدرته على التأثير، في حين تشير المؤشرات كافة إلى اتجاه عناصر

القوة العربية إلى التآكل والضعف، ومن ثم فطبيعة علاقات القوة بين العرب وأوروبا سوف تؤثر على مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية بصور وأشكال مختلفة في المجالات كافة. (حسين، 2003).

إن العلاقات التي تقوم بين الطرفين، مع هذا الخلل الواضح لتوازن القوى لمصلحة أحد الطرفين، تتيح للطرف الأقوى قدرة أكبر على التأثير في الطرف أو الأطراف الأخرى، كما أن حال الضعف وتآكل عناصر قوة الطرف العربي، من شأنها أن تثير إشكاليات جديدة لدى الجانب الأوروبي، بحكم تأثره المباشر وغير المباشر بما يحدث في المنطقة العربية التي تمثل منطقة جوار جغرافي لأوروبا.

ثمة مجموعة من الثوابت تفرض على أوروبا الاهتمام بالتطورات الجارية في المنطقة العربية، منها: المستوى العالي من الاعتماد المتبادل في المجال الأمني. (الشيخ، 2009)، فالمنطقة العربية تعتبر، من المنظور الجيوستراتيجي، الطريق الذي يربط بين أوروبا وآسيا وبين أوروبا وشرق أفريقيا أيضاً، وإغلاق هذا الطريق يمكن أن يؤدي إلى احتواء أوروبا ومحاصرتها، وبقدر ما يكون البحر المتوسط أساسياً وحيوياً بالنسبة إلى أوروبا تبرز أهمية الاستقرار على الشاطئ الشرقي والجنوبي لهذه البحيرة العربية الأوروبية، ونتيجة لعامل القرب الجغرافي، تزداد أهمية الاستقرار في المنطقة العربية بالنسبة إلى أوروبا، يظهر ذلك في اهتمام أوروبا باحتواء النزاعات المحلية والإقليمية والدولية التي تقوم في المنطقة العربية أو مع دول الجوار، لما لهذه النزاعات من انعكاسات خطيرة على الأمن الأوروبي (المسفر، 2007).

تحتل المنطقة العربية مكانة مهمة بالنسبة إلى الاقتصاد الأوروبي، حيث أن الدول الأوروبية هي الشريكُ التجاري الأول للدول العربية، كما أن الدول الأوروبية تعتمد أساساً على النفط العربي في سد حاجتها من الطاقة وتحديداً نفط الخليج العربي، كما أن المنطقة العربية محل صراع على النفوذ بين القوى الكبرى في عالم اليوم بحكم ثرواتها النفطية وموقعها الاستراتيجي، ومن ناحية أخرى، فإن أوروبا تمثل أهمية خاصة لدى الدول العربية، بإعتبارها من أكبر الأسواق العالمية إستيراداً للنفط والغاز وكذلك تعد من الدول الأكثر تفضيلاً للإستثمارات العربية ، وهذا يبرز

أهمية العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية في ضوء سياسة الاعتماد التي تمثل الإطار الذي يفسر العلاقات بين الدول. (جاد، 2001)

2.2 الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي تنأولت موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية، نظراً لأهمية موضوع الدراسة في فهم الأبعاد التي تنطوي عليها هذه العلاقة، ومن أهم الدراسات ذات الصلة:

أجرى (الصعيدي، 2009) دراسة بعنوان "**الشراكة الأورومتوسطية**". بحثت هذه الدراسة في تقويم الشراكة الأورومتوسطية في إطار بيان برشلونة من حيث النجاحاتُ التي تحققت والإخفاقات التي لحقت بها، وأيضاً تنأولت الأسباب التي حالت دون تحقيق الأهداف المنصوص عليها في مشروع الشراكة، ومبادرة ساركوزي "الاتحاد من أجل المتوسط" في إطار السياق نفسه ومدى ما أضافته لمشروع الشراكة.

وبينت الدراسة أن عملية برشلونة التي نشأت نواتها في عام 1995 وما تلاه من مؤتمرات في الأعوام اللاحقة، واجهت تحديات أدت إلى تعثر مسارها وتثبيط الطموحات التي كان يتطلع إليها أطراف الشراكة الأورومتوسطية، حيث أن معظم ما تحقق كان اقتصادياً، وكان أقل مما هو مأمول لها. وأرجعت الدراسة تعثر الشراكة إلى عدم التوازن بين طرفي الشراكة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى الصراع العربي الإسرائيلي، وعرقلة الدور الأمريكي لأي تنامٍ في العلاقات بين جهتي المتوسط يراها تهدد مصالحه.

وتختتم الدراسة بالقول: إن الدول العربية لن تستطيع تحقيق شراكة فاعلة بمعناها الحقيقي دون تحقيق وحدة عربية أو وحدة كلمة في أقل تقدير لكي تستطيع التعامل مع الآخرين بقوة أكبر.

وأجرى (الشميطلي، 2008)، دراسة بعنوان "**أوروبا والمتوسط**: **تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط**".

قامت هذه الدراسة، في الوقت الذي ما انفكت المبادرات الأوروبية حيال المتوسط تتعاقب الواحدة تلو الأخرى على امتداد السنوات الماضية بتسمياتها المتنوعة وصيغها المختلفة، على إجراء عرض ٍتاريخي سريع لسياسات أوروبا المتوسطية وحصيلتها على أرض الواقع قبل التعمق في مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" مروراً بالدوافع الكامنة وراء توقيت اقتراحه والتباينات القائمة من حوله.

وتتميز الدراسة في كونها تبرز أسساً موجبة للسير قدماً في هذا المشروع بل وضرورة ملحة، وتضع أيضاً مقترحات للعمل به، وتعرض المواقف المعترضة على هذا المشروع، وباعتباره يحقق مصالح فرنسية بحتة ولا يضيف للشراكة المتوسطية شيئاً.

وتبين الدراسة أن العوامل السياسية والاستراتيجية كانت ملازمة لجميع المبادرات التي تقدمت بها أوروبا تجاه بلدان جنوب المتوسط وشرقه.

وتُختتم الدراسة بالقول: إن الأوربيين لم يستنبطوا المبادرات مع الدول العربية إلا عندما شعروا بأن مصالحهم الاستراتيجية ورفاهية شعوبهم بات يهددها الخطر إثر انعدام مسيرة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي.

وأجرى (بخوش، 2006)دراسة بعنوان، "**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**".

تتنأول الدراسة البحث في واقع المتوسط بضفتيه: الشمالية والجنوبية بعد انهيار نظام الثنائية القطبية، والاختلاف في الواقعين بين ضفتي المتوسط كونه يفصل بين عالمين مختلفين الأول ديمقراطي ليبرالي والآخر بدائي تتخلله تمزقات حادة.

وتدور الدراسة حول المحاذير والفرص التي يطرحها مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وفي هذا الخصوص تفترض الدراسة فرضيتين أساسيتين هما:

الأولى: تقوم على أن الشراكة تهدف إلى نسج علاقات جديدة هدفها التنمية المشتركة.

الثانية: تعد قضية الشراكة جاءت استجابةً للتحديات الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف واضح بين الأهداف المعلن عنها في المشروع والوسائل المقترحة لتجسيدها، حيث أن الدراسة لا تعد الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الجنوب على أساس الشراكة.

وتختتم الدراسة بالقول: إن تحقيق الرفاهية والسلام المشترك لضفتي المتوسط هي مسؤولية جماعية، غير أن الاتحاد الأوروبي يتحمل الجزء الأكبر كونه يمثل قوة اقتصادية بالدرجة الأولى ولأنه المبادر بالمشروع، وذلك لا يعني إعفاء دول جنوب المتوسط من مسؤولياتها تجاه شعوبها.

وفي دراسة (الكيلاني، 2006) **بعنوان**: "**دور الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية 1990 – 2006**".

تهدف الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية التي يتبعها الاتحاد الأوربي تجاه المنطقة العربية، وهي تسلط الضوء على مراحل تطور العلاقات الأوربية العربية وتعمل على تحليل تأثير التحولات في البيئة الإقليمية والدولية على الدور الأوروبي تجاه المنطقة العربية.

وقد خلصت الدراسة إلى تراجع الدور الأوربي لارتباطه بالسياسة الأمريكية في المنطقة وبروز اتجاه لدى كثير من الدول الأوربية إلى عدم جدوى قيام أوروبا بدور فاعل في المنطقة العربية .

وقام (الشلبي، 2000) بدراسة بعنوان، "**العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة**.

تهدف الدراسة إلى تحليل وتوثيق العلاقات العربية – الأوروبية، وهي تشير إلى أن غياب التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية يشكل حاجزاً في طريق تحسين العلاقات مع أوروبا في ظل رضوخ الأوروبيين للضغوط الأمريكية والإسرائيلية.

وقد عملت الدراسة على وضع تصور للوسائل التي يمكن بها بناء علاقات متوازنة ومتكافئة، وتتمثل في احترام تقاليد الآخر وخصوصيته، والسعي إلى تطوير المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة.

وتخلص الدراسة إلى أن العرب إذا لم يكونوا قادرين على إحلال "تكافؤ القوة" في علاقاتهم مع أوروبا، فإن عليهم تحقيقَ الحد الأدنى من "تكافؤ المصالح"،

وتبيّن أن غياب الوحدة العربية في مقابل الوحدة الأوروبية ولّد فجوة كبيرة في التعامل بين الجانبين، وترجع الدراسة عدم تحقيق الوحدة العربية إلى ظروف داخلية وخارجية.

وتضيف هذه الدراسة إلى سابقاتها من الدراسات السالف ذكرها أنها تحأول الإحاطة بالأبعاد الحقيقية طرح مشروع الشراكة الأورومتوسطية وما طرح من مبادرات ومؤتمرات، حيث تركز الدراسة على تحليل الأهداف التي تقف وراء المشروع من وجهة أوروبا، وبيان الأسباب الكامنة وراء مشروع الشراكة والإصرار عليها.

وقد وضحت الدراسة ماهية المبادرة الفرنسية التي طرحها ساركوزي في عام 2008 والأسباب الحقيقة التي ساهمت في طرح مبادرة تعزيز الشراكة، والمغزى من طرح المبادرة، وتحديد الاستراتيجيات التي وضعها الاتحاد الأوروبي للتعامل مع الدول العربية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، يتلخص في كونها تقدم عرضاً شاملاً للعلاقات الأوروبية العربية في شقيها: الاقتصادي والسياسي، فإن كثيراً من الدراسات السابقة ركزت على الجانب الاقتصادي فحسب، وركز بعضها على الجانب السياسي في دراسة الشراكة الأوروبية المتوسطية ومحأولة فهم الأبعاد الاستراتيجية للشراكة الأوروبية المتوسطية في مختلف الجوانب، وفهم التوجهات الأوروبية المعلنة والحقيقية للعلاقات الأوروبية المتوسطية في مرحلة شهد فيها النظام الدولي والإقليمي على مستوى الاتحاد الأوروبي والدول العربية تغيرات سياسية مهمة أثرت على طبيعة العلاقة بينهما .

كما تتميز هذه الدراسة عما سبقها من دراسات مماثلة بكونها تدرس العلاقات العربية الأوروبية من منظور الاستراتيجية الأوروبية والأهداف التي يطرحها الاتحاد الأوروبي والمصالح التي يسعى إلى تحقيقها خلال فترة الدراسة، وهي خمسة عشر عاماً، وفي فترة تساعد على استقراء الماضي والحاضر من خلال دراسة التفاعلات التي شهدتها العلاقة العربية الأوروبية طوال هذه الفترة، ثم محأولة

الخروج بنتائج قابلة للتطبيق قادرة على التنبؤ بمستقبل العلاقة سواء على المدى القريب أو المستقبل البعيد، وهذا يساعد الباحث في تحليل الأبعاد الحقيقية التي يسعى الاتحاد الأوروبي للوصول إليها في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

الفصل الثالث

تطور الشراكة الأوروبية المتوسطية

قبل حلول القرن السادسَ عشر، كانت منطقة حوض المتوسط تشكّل مجالاً استراتيجيًا لأوروبا، فقد كانت هذه المنطقة مركزاً ناشطاً تتمتع بالازدهار الاقتصادي والتجارة الدولية بحكم موقعها الجغرافي المميز بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، إلى أن اكتشف كريستوف كولومبس القارة الأمريكية، وقام البرتغاليون بتطوير إمكانات بحريتهم التي أضحت قادرة على بلوغ شبه القارة الهندية عبر رأس الرجاء الصالح، مما أنذر بتراجع مكانة المتوسط الاقتصادية وتقلص حجم التبادل التجاري فيها، ليتحرك مركز رأس المال العالمي شمالاً ويستقر في أوروبا الشمالية وامتداداتها الأطلسية الجديدة. كما كان اندلاع حرب تشرين 1973، والأزمة النفطية التي أعقبتها بعد امتناع الدول العربية عن تصدير نفطها إلى البلدان الأوروبية التي أيدت استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، دافعاً إلى إطلاق ما عرف بالحوار الأوروبي - العربي اعتباراً من عام 1974، حيث شعر الأوروبيون أن أزمات الشرق الأوسط باتت تهدد رفاهية مواطنيهم، فأرادوا لهذا التواصل أن يمتد فيشمل النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أن اختلاف مواقف الدول الأوروبية نفسها من الصراع العربي – الإسرائيلي حينذاك جعل الاجتماعات العديدة للجان المتخصصة تدور في حلقة مفرغة، حيث أصرت المفوضية الأوروبية على حصر مواضيع الحوار في المجالين: التجاري والمالي دون الشق السياسي في ظل غياب موقف أوروبي موحد.

يتناول هذا الفصل عرضاً لأهم المراحل التي مرت بها الشراكة الأوروبية المتوسطية، وذلك على المحأور الثلاثة الآتية:

1. العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي.
2. دوافع أوروبا لتطوير علاقاتها مع الوطن العربي.
3. المراحل التي مرت بها الشراكة بين الطرفين.

1.3 العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي

يُعطي الاتحاد الأوروبي لعلاقته الدولية أهميةً يمكن رصدها من خلال مستوى اهتمام المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء، فقبل خمسة عشر عاماً كان الغطاء العام للعلاقات الخارجية من مسؤولية دائرتين فقط من دوائر المفوضية، أما الآن فهناك ست دوائر تعمل في هذا المجال في إطار نظرة متماسكة وهوية واضحة وتنسيق دائم.

ويتمتع الاتحاد بشبكة متكاملة تتسم بشمولية حول العالم. كذلك، فإن للمفوضية أكثر من (120) وفداً في بلدان أخرى من أجل تطوير العلاقات الثنائية للاتحاد بالأمم ذات الأحجام والثروات المختلفة، والترويج لسياسات الاتحاد وقيمه، وإبقاء الاتحاد على اطلاع بالتطورات على الأرض. (الشيخ، 2003).

وبالإضافة إلى الاتصالات المتكررة بين المسؤولين ووزراء وأعضاء برلمان الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي يعقد اجتماعات قمة منتظمة، وهناك استمرارية وثبات في السياسة الخارجية للاتحاد لا تتوقف عند المساعدات الخارجية العامة للاتحاد الأوروبي التي استفاد منها عام 1999 (500) مشروع في أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي السابق، والبلقان، والشرق الأوسط، وحوض البحر الأبيض المتوسط، وأمريكا اللاتينية. (العزي، 2004).

وتأسيساً على هذه العلاقات يملك الاتحاد الأوروبي رؤية للأزمات والملفات الساخنة على مستوى العالم، ويملك إزاءها تصوراتٍ وحلولاً، الأمر الذي يجعله مقبولاً في النظام الدولي كقوة تستطيع التأثير في مجريات أحداثه.

تمتلك دول الاتحاد الأوروبي القدرات العسكرية المتقدمة سواء من حيث التسليحُ أو التدريب، واستناداً إلى القوة الاقتصادية، وتماشياً مع المتغيرات العالمية وفهماً للواقع، يمكن أن تتبلور وضعية أوروبا في النظام الدولي كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية، أو شريكاً لها في أقل الاحتمالات، هذا إذا نظرنا إلى ما تعانيه الولايات المتحدة من أوجه قصور خطيرة رغم تفوقها العسكري والتقني والثقافي، حيث تواجه عجزاً في ميزان مدفوعاتها يجعلها في حاجة لدعم الحلفاء والأصدقاء،

ولقد دفعت بحلف الناتو إلى أفغانستان، وطلبت من كثير من الدول المشاركة في حربها على العراق، فضلاً عما تؤدي إليه سياستها واستراتيجياتها العسكرية بتبني الضربات الاستباقية من آثار سلبية، ومع ذلك كله فثمة شروط أولية يراها المحللون لإنجاز المسعى الأوروبي لتطوير بنيته، ومفاهيمه الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مفروضة على أوروبا، وهي: (علوي، 2003)

1. إنجاح الوحدة النقدية الأوروبية بهدف جعل أوروبا عنصراً اقتصادياً دولياً تتمتع بالمكانة الاقتصادية التي تفرضها القوة الاقتصادية لدول الاتحاد.
2. العمل المتواصل لدعم صناعتها الدفاعية المتقدمة، وهذا سيساهم في تضييق الفجوة التقنية بينها وبين الولايات المتحدة، ويزيد من تنافس الدول الأوروبية في الأسواق العالمية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية.
3. منح هويتها الدفاعية والأمنية الحيويةَ والتفوقَ اللازم الذي يتناسب مع الاتحاد الأوروبي ومكانته الاقتصادية وحجم التهديدات التي يتعرض لها.
4. إعادة تحديد مصالحها: السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وأن تتحرك وفقاً لهذه المصالح وبما يساعد على تحقيقها.

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى العمل على دعم التعاون السياسي بين دول الاتحاد، وذلك بهدف الانتقال إلى مرحلة الوحدة السياسية من خلال صياغة دستور أوروبي ينشئ مناصبَ وأجهزةً مهمة تتركز مهمتها في السياسة الخارجية، وأن يكون لها سياسة خارجية وأمنية واحدة، وذلك من خلال استحداث منصب رئيس الاتحاد الأوروبي، كما أن بعض دول الاتحاد متحمّسة لبناء قوة دفاع أوروبية أو قوة انتشار أو تدخل سريع تكون نواةً لقوة دفاع أوروبية مستقلة عن الناتو، وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة.

ولكنّ ثمة دولاً أعضاءً في الاتحاد تتبنى منهجاً متحفظاً إزاء تلك المشاريع وتدعو إلى عدم الانفصال عن الناتو أو الولايات المتحدة، وعدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة، بل إن بعضاً من هذه الدول لا يزال متحفظاً حتى على سياسة الوحدة النقدية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

لقد أثبتت الحرب على العراق أن الاتحاد الأوروبي غير موحد سياسياً، وأنه منقسم على نفسه إزاء تلك الحرب، فبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا والدنمارك ودول أوروبا الشرقية الأعضاء الجدد في حلف الناتو شاركوا في الحرب كحلفاء للولايات المتحدة، بينما عارضتها فرنسا وألمانيا وبلجيكا، لكن حسم الحرب بصورة سريعة غير متوقعة، انعكس سلباً على مواقف تلك الدول التي تراجعت في معارضتها إلى الحد الذي دفع بها إلى التراجع عن مواقفها وتأييد قرار مجلس الأمن رقم (1483) الذي لم يتجأوز حدّ إسباغ الشرعية على الأوضاع التي خلقتها الحرب الأمريكية على العراق، بما في ذلك الإقرار بالاحتلال الأمريكي لذلك البلد إلى إسباغ الشرعية بأثر رجعي على تلك الحرب التي كان مجلس الأمن قد رفض منحها لها قُبيل نشوبها بسبب المعارضة القوية من جانب فرنسا وألمانيا وروسيا .

إن القرار(1483) قد أعطى ((الاحتلال)) في العراق – التي هي الولايات المتحدة وبريطانيا – اختصاصاً من صميم اختصاصات السيادة في العراق، وهو ذلك الذي يتعلق بالحق المطلق والمتفرد في إدارة الموارد السيادية للدولة العراقية، التي هي الموارد النفطية بالطبع، وهو ما يعد تجأوزاً واضحاً لقواعد القانون الدولي واحترام السيادة الوطنية للدولة، ونقل سلطة السيادة إلى سلطة إدارة مؤقتة لشؤون الحياة اليومية من دون أعمال السيادة.

وتدرك بعض الدول الأوروبية خصوصاً فرنسا، خطورة الاستراتيجية أو التصور الأمريكي للنظام الدولي الذي تسعى للترويج له، وتدرك أيضاً أن الهدف من الحرب الواقعية أو الاستباقية هو التفرد في الساحة الدولية، وهو ما يشكل تهديداً للمصالح الأوروبية، وفي هذا السياق قال الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك": إن مجتمعاً دولياً بقطب واحد يسيطر على العالم هو خطر على السلام والأمن الدوليين. إذن هو يفضل عالماً متعدد الأقطاب. (توقه، 1991).

ومن ناحية أخرى، فقد أقدمت بعض الدول الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبلجيكا) على تشكيل إطار جديد للدفاع في نطاق حلف أوروبي، مما قد يضعف أو يهمش من دور حلف الناتو .

ترغب أوروبا في أن تصبح أحد أقطاب عالم متعدد القطبية، وأحد العناصر الأساسية في منظومة متعددة الأطراف، وهو ما عبّر عنه الرئيس "جاك شيراك" عقب فوزه بمنصب الرئاسة، حيث قال: "إنه من غير المعقول أو المقبول أن يظن البعض أن الإرادة والقرار سيكونان دائماً من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى أوروبا فقط أن تدفع فاتورة الحساب"، وفي مناسبة أخرى شدد على الأمل الذي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقه مناهضةً للهدف الأمريكي بقوله: "تؤكد أوروبا أنها ستكون أكبر العناصر الفاعلة في العالم، وعليها ترسيخ السلام والأمن في أراضيها إلى جانب بناء أمن أوروبي جديد، وعلى أوروبا أن تشارك في إرساء الأمن الشامل في العالم كما يملي عليها ذلك تاريخُها كرسالة". (عبد الله ، 1994: 110).

1.1.3 أهم العوامل التي قامت عليها الرؤية الأوروبية لبناء قوتها في النظام الدولي:

أ. العامل العسكري

بالنظر إلى إمكانات أوروبا العسكرية فهي ما زالت في مستوى أقل مما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، ولكن النظر إلى مستقبل قوة أوروبا عسكرياً من خلال النهج الأوروبي فتح لها طريقاً جديداً نحو سياسة دفاعية مستقلة، فنراها تخطو خطوات واسعة في بناء هذه السياسة، فالاتفاق الرباعي بين بلجيكا وفرنسا وألمانيا ولوكسمبرغ، والاتفاق البريطاني الذي عهد للصناعات الفرنسية ببناء "بارجتين حربيتين"، والاتفاق البريطاني الإيطالي الفرنسي على بناء شبكة دفاعية مضادة للصواريخ، إضافة إلى مشاريع مشتركة كانت قائمة بين ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا وفرنسا، تؤكد تلك السياسة الدفاعية، وربما أدّت الحرب ضد العراق، إلى اقتراب البريطانيين أكثر من المشروع الدفاعي المستقل متأثرين من مشاركتهم في الحرب إلى جانب الولايات المتحدة، وتحملهم كلفة باهظة لسياستها المنفردة والمرفوضة من الرأي العام البريطاني. (علوي، 2003)

وإذا كانت هذه عوامل ايجابية في جانب القوة العسكرية الأوروبية، فهنالك عوامل أخرى سلبية في جانب القوة العسكرية للولايات المتحدة من بينها: معارضة مراكز القوى الأخرى الكبيرة والصغيرة، ومحدودية فعالية العامل العسكري في حسم المنازعات في ظل الاعتماد المتبادل كسمة من سمات النظام الدولي الحالي، فضلاً عن تكلفة استخدام العامل في ظل ما أصبحت تتمتع به الدول الفقيرة والصغيرة من وعي قومي وتعبئة وطنية تشكل لها إحدى وسائل الدفاع والمقأومة، وبخاصة في ظل ما يتردد من انتشار للسلاح الكيمأوي في بعض بلدان العالم الثالث باعتباره "قنبلة الفقراء". (عبد الله، 1996) .

ب. العامل الاقتصادي

شكّلت أوروبا أحد أكبر التكتلات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين في ظل ما تم إنجازه من تكامل بين دولها حتى الآن، فقد استمد مشروعها الاندماجي صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية الواقعية، فأكثر ما يميز تجربة الوحدة الأوروبية هي أنها في الأساس قائمة على بحوث ودراسات أكدت أن بإمكان أوروبا التي يبلغ عدد سكانها أكثر من (500) مليون نسمة من المتمتعين بدرجة عالية من التعليم الفني والتخصصي، وبمستوى عالٍ من دخل الفرد، وبإنتاجها القومي المتزايد، وبقدرتها التقنية الفائقة التي تضاهي القدرات الأمريكية واليابانية، وتجاربها الداخلية التي تشكل(40%) من إجمالي التجارة العالمية، أكدت هذه التجربة أن بإمكان هذه الدول أن تصبح القوة الاقتصادية والصناعية الأولى خلال القرن الحادي والعشرين.

أصبحت دول الاتحاد الأوروبي تنتشر في كافة أجزاء القارة الأوروبية تقريباً، والممتدة فلكياً بين دائرتي عرض (34 و70) شمالاً وبين خطي طول (10) غرباً و(34) شرقاً م2، على مساحة تقدر بـــ (4.4) ملايين كيلومتر مربع، أي: نصف مساحة أوروبا تقريباً، وقد بلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي أكثر من (500) مليون نسمة محتلين بهذا المرتبة الثالثة بعد الصين والهند من حيث التعدادُ السكاني، وتبلغ كثافة أوروبا السكانية النظرية (113) نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، غير أن غالبيتهم تسكن المناطق السهلية والساحلية، إذ تفوق الكثافة (300) نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، في حين تقل في المناطق الجبلية والباردة عن (1) نسمة

في الكيلومتر المربع الواحد، وتبلغ زيادتهم الطبيعية السنوية في متوسطها(6،0%) وينتمون إلى عدة أجناس ويتكلمون عدة لغات (الإمارة، 2009).

2.1.3 دوافع أوروبا لتطوير علاقاتها مع الوطن العربي

سعت أوروبا على الصعيد الدولي إلى بناء سياستها الخارجية بطريقة تتحرر بها من الهيمنة الأمريكية، "وقد عمقت علاقاتها مع الدول العربية لاعتبارات تاريخية وجغرافية وأخذت في التبادل الحضاري مع العرب تمهيداً للعودة إلى المنطقة عبر مسمى جديد هذه المرة هو الشراكة" (صارم، 2000).

بدأ الاتحاد الأوروبي بمد جسور التعأون مع دول حوض المتوسط في محأولة لبناء علاقات أكثر فاعلية مع الدول الواقعة جنوب المتوسط، لما لهذه الدول من أهمية ووزن إقليمي من شأنه التأثير في المتغيرات على المستوى العالمي والإقليمي، ولعل أبرز الأسباب التي دفعت باتجاه إطلاق مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية هي:

أولاً: الدوافع الاقتصادية

فالدول العربية المشاطئة للمتوسط تعتبر هي الشريك التجاري الأبرز للدول الأوروبية، حيث نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تعتمد على هذه الدول في تزويدها بالنفط الذي يعتبر المحركَ لعجلة الاقتصاد الأوروبي.

كما تعتبر المنطقة العربية سوقا ضخمةً للمنتجات الأوروبية على اختلافها ابتداءً من التقنيات الحديثة في الصناعات الإلكترونية، وانتهاءً بصفقات السلاح، فقد بلغ حجم التبادل التجاري عبر المتوسط بين دول الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية عام 2004 قرابة (97.922) مليار دولار (سبعة وتسعين ملياراً وتسعمائة واثنين وعشرين مليون دولار)، "وتمثل دول جنوب المتوسط (باستبعاد تركيا) سوقاً حجمه (150) مليون نسمة (مائة وخمسون مليون نسمة)، وحجم الناتج المحلي الإجمالي(210) مليارات دولار (مائتان وعشرة مليارات دولار) عام 2005.

وأعلن مكتب الإحصاءات الأوروبي "يوروستات" عن ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 8ر0% في دول الاتحاد الأوروبي خلال الربع الأول من عام 2011

مقارنة بالربع السابق له، وأن معدل نمو الاقتصاد في الربع الرابع من سنة 2010 بلغ 3،0% في منطقة اليورو (17 دولة) فيما بلغ 2،0% في دول الاتحاد الأوروبي (27 دولة).(الإذاعة الجزائرية، 2011).

ومن ناحية أخرى فإن دول المتوسط الجنوبية تعتبر مصدراً مهماً للأيدي العاملة الرخيصة التي تحتاجها أوروبا بالرغم من كونها أصبحت تشكل خطراً على المجتمعات الأوروبية في الفترة الأخيرة.

وبناء على ما تقدم، فقد عمدت أوروبا إلى إعادة النظر في سياستها تجاه المنطقة العربية لضمان مصالحها، وفي سبيل تحقيق هذه المصالح لا بد من أن تعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة العربية لما لذلك من انعكاس إيجابي على الأمن الأوروبي. (الإمارة، 2009)

ثانياً: الدوافع الأمنية

إذا كانت دول المتوسط العربية (دول المغرب العربي) تشكل مصدراً لليد العاملة الرخيصة في أوروبا، فهي كذلك تشكل هاجساً أمنياً يؤرق الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب أعداد المهاجرين المتزايدة باتجاه دوله، مما دفع بتلك الدول إلى التنسيق مع حكومات دول المغرب العربي للحد من الهجرة التي باتت تشكل أحد مصادر التهديد للاستقرار في دول الاتحاد الأوروبي، "إذ هاجر إلى فرنسا قرابة 150،000 (مائة وخمسين ألف) عربي خلال عام 1995 فقط، حتى بلغ عدد الجالية العربية في فرنسا أكثر من مليون ونصف، ومائتي ألف في ايطاليا وإسبانيا حتى عام 1995". (تنيرة، 2002). أما في بريطانيا فإن عدد المسلمين المهاجرين قد بلغ 1،800،000(مليوناً وثمانمائة ألف) نسمة عام 2001، وبلغوا في فرنسا أكثر من خمسة ملايين نسمة بنسبة (8%) من السكان. (جاد، 2001)

تنظر أوروبا إلى المنطقة العربية على أنها مصدرٌ للعنف والإرهاب، ولذلك فإن مشكلة الهجرة وتزايد الجاليات العربية الإسلامية في أوروبا يشغلان حيزاً مهماً في السياسات الأوروبية لما لهما من أثر على الاستقرار الداخلي في أوروبا، وما شهدته فرنسا من أعمال شغب نهاية عام 2005 يعتبر الهاجسَ الذي يؤرق الدول الأوروبيةَ قاطبةً إذا ما تكرر أو حصل وقوعه بحجم أكبر، هنا قرع بعض دعاة

غربيين الناقوس معتبرين أن الهجرة من الدول العربية أو الإسلامية إلى أوروبا بمثابة "الغزو الإسلامي الديمقراطي الذي يهدد أوروبا بأخطر الأسلحة"، ومن أبرز هؤلاء الدعاة: صموئيل هنتجتون أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد ومؤلف كتاب "صراع الحضارات".

ثالثاً: الدوافع السياسية

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تشكيل العلاقات الدولية بما يخدم مصالحها، مستغلةً بذلك حالةَ التفرد في الهيمنة التي يعيشها النسق الدولي في ظل النظام الدولي الجديد.

إن الترتيب الذي أعدته الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة العربية يشكل امتداداً للرؤية الإسرائيلية تحت عنوان (الشرق الأوسط الجديد)، حيث تتم إعادة تشكيل النظام الإقليمي في المنطقة وفق معطيات جديدة يتم من خلالها إضافة دول غير عربية للنظام الإقليمي العربي مثل: تركيا وإسرائيل وإيران، واستبعاد دول أخرى مثل: بعض دول المغرب العربي، فيكون العامل الجغرافي لا التاريخي هو أساسَ تلك النظم الإقليمية.

أوروبا قدمت طرحاً آخر تحت عنوان (الشراكة الأوروبية – المتوسطية) بما يحقق لها بعض النفوذ، لتتمكن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي قد تتاح في المنطقة في حال إعادة ترتيبها بما يحقق التنمية للمنطقة والأرباح للشركاء في هذه العملية. (صارم، 2000).

ويرى الباحث أن أوروبا قد حرصت على استعادة مكانتها في المنطقة من جديد من خلال البوابة الغربية للمنطقة عبر مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في الدار البيضاء عام 1994، لتكون حاضرة وتتمكن من طرح فكرتها عن الشراكة الأوروبية المتوسطية في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الجديد، خصوصاً في خضم المعطيات الجديدة التي فرضها الواقع الدولي أحادي القطبية، حيث عادت أوروبا تفكر في الضفة الأخرى للمتوسط الذي لطالما كان امتداداً حيوياً لها، إلا أن تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على المنطقة وسيطرتها على المفاتيح

الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي كانت دوماً عائقاً يصعب تجـأوزه أمـام أيـة خطوات أوروبية تجاه المنطقة.

3.1.3 تشابك العلاقات العربية – الأوروبية:

أثرت مجموعة من العوامل في تطور العلاقات الأوروبيـة العربيـة التـي ترتبط بعواملَ جغرافية وسياسية وأمنية وثقافية نتنأولها بالبيان على الوجـه الآتـي: (جاسور، 2007)

1. **الرابط الجغرافي**: يعد العامل الجغرافي من العوامل الأكثر تأثيراً في العلاقـات الأوروبية العربية، فالبلدان العربية واقعة أو مطلة على ثلاث قـارات (آسـيا، أفريقيا، أوروبا)، وقد أدى الجوار الجغرافي دوراً مميزاً في خلق أنمـاط مـن العلاقات بين أوروبا والوطن العربي لم يستطع هذا الأخير أن يقيمها مع جهات دولية أخرى. وقد كان الوطن العربي هـدفاً رئيـسياً ومطمعـاً لكـل الـدول الاستعمارية، فهو يربط جميع القارات به، وبسبب الجـوار الجغرافـي دعـت الحاجة الإنسانية إلى التواصل والتعارف، من هنا نجد أن البعد الجغرافي شـكل عاملاً مؤثراً في العلاقات الأوروبية العربية.
2. **النفوذ التقليدي**: لأوروبا علاقات تقليديـة مـع دول جنـوب البحـر الأبـيض المتوسط، وهناك صلة تاريخية تربط بين أوروبا والوطن العربي دامت أكثرَ من ثلاث قرون.
3. **الروابط الاقتصادية**: ترعى أوروبا للوطن العربي أهمية كبيرة، باعتباره شريكها الاقتصادي والتجاري، فالمنطقة العربية تمتلك المواردَ الأولية والحيوية اللازمـة لآلة الاقتصاد الأوروبي كالنفط والغاز، كما أن الوطن العربي يعد سوقاً للبضائع الأوروبية.

2.3 مراحل تطور التعأون العربي الأوروبي

مثّل عام 1973 محوراً مِفصَلياً في تطور العلاقات العربية- الأوروبية نتيجة حرب تشرين 1973 والحظر النفطي العربي في أعقاب الحرب، وكان هو الدافع

الرئيسي لتوجه أوروبا لتطوير علاقاتها مع العالم العربي، ونتيجة للتحركات السياسية والمبادرات السياسية الأوروبية فقد بدأ الحوار رسمياً في حزيران عام 1975، وكان الهدف الأساسي من الحوار بالنسبة للجانب العربي هو لعبُ دور محوري على صعيد حل الصراع العربي- الإسرائيلي بحيث يكون هذا الموقف مختلفاً عن الدور الأمريكي المعروف بانحيازه إلى إسرائيل، ولكن الدور الأوروبي بمجمله لم يكن كما يتطلع إليه العرب، مما أدى بدول الاتحاد الأوروبي إلى لتراجع، وأيضاً بسبب تركيز الأوروبيين على الجانب الاقتصادي، ولكن التعأون الاقتصادي بين أوروبا والعرب لم يكن أفضل حالاً، حيث كان الجري وراء النفط العربي ودعم الاقتصاديات الأوروبية هو المحرك لهذا التعأون.

وقد توقف هذا الحوار بشكل رسمي في عام 1992 بعد فشله، ومثل العام 1993 منعطفاً آخر في التوجه الأوروبي نحو الدول العربية، وتجسد ذلك في تأسيس الاتحاد الأوروبي الذي أعاد صياغة علاقاته مع الدول العربية، وخاصة الواقعةَ على الضفة الجنوبية للمتوسط، وقد أثبت الواقع أن الموقف الأوروبي من القضايا العربية الجوهرية ومنها الصراع العربي– الإسرائيلي لم يكن يلبي الطموح العربي، وكان لضعف قوة القرار الخارجي الأوروبي نصيب من هذا الإخفاق.

ثم جاء طرح المشروع المتوسطي ليمثل علامة فارقة في طريق العلاقات العربية– الأوروبية، وكان طرح هذا المشروع يعكس توجهاً أوروبياً مغايراً لما قبل عام 1995، حيث إن مشروع الشراكة الذي طرح آنذاك شمل مختلف الجوانب، وبعد عدة مؤتمرات للشراكة عقدت بدا جلياً للعرب في هذا المشروع أنه كان يهدف إلى خدمة التصورات الأوروبية على حساب العرب. وفي عام 2008 طرح الرئيس الفرنسي ساركوزي مشروعه "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي اختلفت الآراء تجاهه، إذ اعتبره بعضهم إضافة للشراكة، ورأى بعضهم الآخر أنه يمثل عبئاً على عملية برشلونة. (الحباشنة، 2007).

1.2.3 الحوار العربي الأوروبي

لمتابعة سير الحوار بين العرب والأوروبيين منذ انطلاقته حتى نهايته تم تقسيمه إلى أربع مراحل تتناول سير الحوار العربي– الأوروبي، وهي كالآتي:

المرحلة الأولى (1975 – 1981):

أدرك الاتحاد الأوروبي بعد حرب عام 1973 أهمية المنطقة العربية في تحقيق أمن الطاقة لدول الاتحاد والدور الذي تلعبه الدول العربية في دعم الاستقرار في مجال الطاقة العالمي.

وقد اعتبر بعضهم هذه المرحلة أنها تمثل ذروة الحوار، حيث عُقدت في تلك الفترة سلسلة من الاجتماعات نأتي على ذكرها بشيء من الاختصار، وهي:

أولاً: اجتماع القاهرة (10-14 حزيران 1975)، وأشار بيان الاجتماع الأول فيه إلى أن: "الأبعاد السياسية للحوار هي في جوهرها محأولة إعادة اكتشاف الروابط التي تؤثر على المنطقتين المتجأورتين"، وقد تحددت أهداف الحوار بميادين التعأون التي سيشملها الحوار استناداً إلى الإرث الثقافي المشترك وعلاقات الجوار. (الشلبي،2000).

ثانياً: اجتماع روما (22-25 تموز 1975)، ولم ترد بشأنه أية إشارة إلى أبعاد الحوار السياسية، واقتصرت ورقة العمل المشتركة التي وضعت على تحديد تفاصيل مهام اللجان الفنية السبع التي جرى الاتفاق عليها في القاهرة، وكانت ميادين العمل التي تحددت تتمثل في: لجنة التصنيع، البنية الأساسية، التنمية الزراعية والريفية، التعأون المالي، التعأون التجاري، التعأون العلمي والتكنولوجي، القضايا الثقافية والاجتماعية والعمل.(زنابيلي، 1992)

ثالثاً: اجتماع أبو ظبي (22-27 تشرين الثاني 1975)، حيث أشارت ورقة العمل الختامية إلى البعد السياسي بشكل مقتضب، وتم الاكتفاء بعرض أعمال المجموعات السبع المتخصصة، وظهر الابتعاد الأوروبي عن المسائل السياسية جلياً في اجتماع الخبراء، ما عدا إشارة إلى أن الحوار هو "نتيجة لإرادة سياسية مشتركة انبثقت على أعلى المستويات وتقوم على أساس التبادل الحقيقي للمصالح"، ولم يبذل الأوروبيون جهوداً في تحسين موقعهم السياسي إزاء القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية. (الشلبي، 2000).

رابعاً: اجتماع اللجنة العامة في لوكسمبورغ (18-20 أيار 1976)، وكان هذا الاجتماع، الذي عقد على مستوى السفراء، الأول للجنة العامة، ولم يحرز التقدم الملموس على المستوى السياسي، حيث ركز جدول الأعمال على الجانب التنظيمي ومجموعات العمل المتخصصة، ومما يسجّل لهذا الاجتماع إقرار مؤسسات الحوار. (صارم، 2000).

خامساً: الاجتماعات اللاحقة لاجتماع لوكسمبورغ، وانعقدت هذه الاجتماعات وتحديداً الثاني منها في تونس (10-11 شباط 1977)، والثالث كان في بروكسل (تشرين الأول 1977)، أما الاجتماع الرابع فانعقد في دمشق (كانون الأول 1978)، وقد بقي الجانب العربي يصر في الاجتماعات التي تلت الاجتماع الأول على تشكيل لجنة سياسية دائمة. (الشلبي، 2000).

ومن أبرز ملامح التطور في هذه المرحلة (1975 – 1981): إعلان البندقية الذي صدر في سنة 1980 عقب ضغط عربي على الجانب الأوروبي في أعقاب توقيع معاهدة كامب ديفيد، حيث دعا الإعلان إلى تسوية القضية الفلسطينية بمشاركة ممثلين فلسطينيين في تلك التسوية، ودعا أيضاً إعلان البندقية صراحةً إلى قيام وطن للشعب الفلسطيني.

وبسبب عدم قدرة أوروبا وعجزها أن يكون لها دورٌ في حل الصراع العربي الإسرائيلي، أدى ذلك إلى قيام وسيط لتقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل، وكانت واشنطن هي ذلك الوسيط، وكان أن قامت الولايات المتحدة بتحجيم الدور الأوروبي في هذا السياق جرّاء مجموعة من الأحداث أعقبت معاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية في آذار 1979 التي أسهمت في تقليص الحوار العربي– الأوروبي، بل وتجميده. (الرشدان، 1998).

المرحلة الثانية (1981 – 1988):

شهدت هذه المرحلة نوعاً من الغموض في الحوار العربي– الأوروبي يعزى إلى أسباب كان أبرزَها غيابُ فرنسا عن القيام بدور إيجابي في هذا السياق بعد انتخاب الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" رئيساً، فقد عمل هذا الرئيس، القريب من إسرائيل، على الابتعاد عن السياسة التقليدية لفرنسا تجاه العرب، وعن

بيان البندقية، ثم ما لبثت السياسة الفرنسية أن أثرت في الموقف الأوروبي ككل وفي قرارات الاتحاد الأوروبي ومواقفه تجاه الأحداث السياسية في المنطقة العربية. (خضر، 2010).

وقد أعلنت الجماعة الأوروبية في آذار 1983 ضرورة التوفيق بين المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان في أيلول 1983 والمبادرة السعودية التي انطلقت في مؤتمر فاس 1983 لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي الذي مثل تهرباً أوروبياً من طرح مبادرة تسوية مستقلة.

واستمر الغموض في الموقف الأوروبي حتى 27 تشرين الثاني 1986، حيث أصدرت دول الجماعة آنذاك قراراً ميزت فيه المنتجات الواردة من الضفة الغربية المحتلة عام 1967 عن المنتجات الواردة من إسرائيل، وكان بمثابة اعتبار أوروبي بأن الأراضي المحتلة تمثل كياناً متمتعاً بحكم ذاتي. (صارم، 2000).

وعند إعلان الانتفاضة الفلسطينية (9 كانون الأول، 1987) كان قد تبلور موقف أوروبي جديد وردّ فعل حاد على المستوى الشعبي الأوروبي لكنه لم يصل إلى مرحلة طرح مبادرة أوروبية حقيقية للتسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط تستهدف حلاً للصراع العربي الإسرائيلي .

المرحلة الثالثة (1988 – 1990):

تميزت هذه المرحلة بسقوط جدار برلين، وازدياد عدد الدول الأوروبية المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي ليصبح مجموع دول الجماعة 12 (اثنتي عشْرةَ) دولة، وتعزيز قوتها الاقتصادية، يقابل ذلك تشتت عربي، حيث توقفت مؤتمرات القمة العربية للفترة ما بين (1982-1987)، وكان مؤتمر عمان عام 1987 قد شهد مقاطعة من عدة دول عربية عند انعقاده. كل ذلك قاد إلى توقف الحوار العربي الأوروبي، إلا أنه في سنة 1989 قام الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة لفرنسا طالب فيها الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" بضرورة إصدار مبادرة لإعادة إحياء الحوار، وفعلاً دعا ميتران إلى عقد مؤتمر ما بين (21-22 كانون الأول 1989) على مستوى الوزراء، وحضره 34 وزيرَ خارجية من الدول العربية والأوروبية. (الحباشنة، 2007).

ولم يساهم المؤتمر في إحداث تطور ملموس على الصعيد السياسي من قبل الجانب الأوروبي كما توقعت الدول العربية، حيث تم التركيز في المناقشات على قضايا التعأون التي تم إقرارها سابقاً، ولكن دون التوصل إلى نتيجة تذكر، وقبل ذلك فقد نتج عن إعلان الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" في الجزائر في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني (12-15 تشرين الثاني 1988) قيامَ دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، نتج عنه ردُّ الفعل الأوروبي السريع على هذا الإعلان، حيث أكد اجتماع بروكسل (21 تشرين الثاني 1988) أهمية خاصة للقرارات التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني والتي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني. (خضر، 2010).

المرحلة الرابعة (1990 – 1992):

شهدت تلك الفترة تراجعاً كبيراً على صعيد سير الحوار بين الجانبين العربي والأوروبي، وكان قد بدا واضحاً مدى تأثر الحوار بالمواقف التي أعلنتها الدول الأعضاء، وكان الموقف الأمريكي يشكل أبرز عائق يواجه الحوار، فمنذ إبرام اتفاقية كامب ديفيد عمدت الجماعة الأوروبية إلى تجنب البحث في الجانب السياسي خلال الحوار مع العرب وبضغط أمريكي، خاصة بعد تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية عقب توقيع الاتفاقية. (صارم ، 2000)

وقد ساد الجمود العلاقات العربيةَ – الأوروبية، ولم يعد للحوار التأثير الذي كان يتوقع منه، وبقيت مواقف الجماعة الأوروبية مؤيدة لمواقف الولايات المتحدة، خاصة بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل عام 1991، وقد نتج عن هذا الوضع الجديد هيمنة أمريكية كاملة على الوضع الدولي، وعلى قرارات الأمم المتحدة، فتوقف الحوار العربي- الأوروبي رسمياً في عام 1992، إلى أن انطلق مشروع الشراكة الأورومتوسطية في عام 1995. (الرشدان، 1998).

لكن هذا الحوار انطلق بخطوات بطيئة ومتعثرة، ولم يستطع تجأوز العقبات التي ظهرت في بداية الطريق وتمثلت في معضلتين هما:

1. الانحياز الأوروبي الواضح لإسرائيل، لا سيما وأن قرار حظر تصدير النفط للدول التي ساندت إسرائيل يشمل دولاً أعضاءً في المجموعة الأوروبية، ومن هنا فإن أوروبا فضلت عدم البحث في المجال الذي كان يشكل فيه الشق السياسي

أكثر الجوانب أهمية بالنسبة للأمة العربية التي تنظر إلى الاعتماد على الاتحاد الأوروبي كعنصر سياسي مؤثر في النظام الدولي وتحتاج الدول العربية دعماً للقضايا العربية في المحافل الدولية. (توقه، 1991).

2. ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا، فقد لعبت الأولى دوراً فعالاً في إخضاع الحوار العربي– الأوروبي لشروط وضعتها واشنطن لاستمرار الحوار دون أن يتضمن الوصول إلى اتفاقيات بين المجموعتين حول النفط وأزمة الشرق الأوسط، كما أن هناك أقطاراً عربية تفضل العلاقات التجارية على المستوى الثنائي وتفضلها على المشاريع الجماعية التي كانت أساس الحوار العربي– الأوروبي، وهذا يعتبر من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الدول العربية في تعاملاتها الخارجية مما جعلها في موقف تفأوضي ضعيف جداً وسهل الاختراق والاحتواء، وهذا ما تأكد لاحقاً في المفأوضات التي جرت بين المجموعة الأوروبية وبقية الدول العربية حول العديد من القضايا الاقتصادية والمالية.

ومن جهة أخرى، أضعفت الخلافات العربية- العربية مسيرة العلاقات الأوروبية العربية داخل المجموعة الأوروبية نفسها، وبطّأت آلية صنع القرار السياسي فلم تتبلور السياسة الأوروبية المشتركة تجاه القضايا العربية، وأدت تلك الخلافات إلى تراجعها بدلاً من أن تمنحها قوة دفع تساهم في تطور العلاقات العربية الأوروبية .

2.2.3 مرحلة الشراكة الأورومتوسطية

لقد جاء المشروع المتوسطي في إطار جملة تحولات في عملية برشلونة عام 1995 أعقبت الحرب الباردة، وكان من أبرزها الطموح الأمريكي للقيام بدور مؤثر في الساحة الدولية ينافسه في المرحلة نفسها تطلع أوروبي للقيام بدور يوازي الطموح الأمريكي.

وفي إطار الحديث عن أسباب التوجه نحو منطقة المتوسط فلا يمكن إغفال مشكلة الهجرة غير المشروعة والقادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث ما زال إلى الأوروبيون يعتبرونها مصدر تهديد لهم على صعيد الأمن والاستقرار، ففي

حزيران من عام 1992 شكل مؤتمر المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة محوراً هاماً في السياسة الأوروبية المتوسطية، حيث تم تصنيف دول الضفة الجنوبية للمتوسط بأنها ذات أهمية كبرى بالنسبة للاتحاد الأوروبي على صعيد الأمن والاستقرار الجماعي.

وقد بدأ التخوف الأوروبي من الدور الأمريكي في المنطقة يزداد بعد مؤتمر الدار البيضاء عام 1994 الذي كان حول "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ثم تبعه مؤتمر عمان عام 1995، حيث لاحظ الأوروبيون السعيَ الأمريكي نحو استغلال الفراغ على الساحة الدولية الذي خلفته الحرب الباردة. (نصيف، 2004).

ثم أصدر الاتحاد الأوروبي إعلاناً في أكتوبر عام 1994 تضمن العمل على تفعيل سياسته المتوسطية عن طريق إقامة الشراكة الأورومتوسطية لجعل منطقة حوض المتوسط منطقة آمنة تتمتع بالأمن والاستقرار، وصدّق رؤساء دول الاتحاد الأوروبي هذا الإعلانَ في مؤتمر القمة الذي انعقد في آيسن بألمانيا في ديسمبر (كانون الأول) 1994 وتضمن ذلك العملَ على الربط بين السلم والازدهار في منطقة حوض المتوسط. بعد ذلك عقد مؤتمر "كان" بفرنسا (26-27 يوليو 1995) لبحث التطوير العملي للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، وتم فيه الإعداد الرسمي لإعلان برشلونة، وقد أكد مؤتمر "كان" في بيانه الختامي تأييدَ المؤتمر الذي انعقد من بعدُ في برشلونة في تشرين الثاني 1995 ومثّل بداية مرحلة جديدة للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي. (الحباشنة، 2007).

يعتبر مؤتمر برشلونة نقطة تحول رئيسية في العلاقات العربية– الأوروبية؛ لأنه قد حدد الملامح الرئيسية للسياسة الأوروبية تجاه منطقة الشرق الأوسط المختلفة عن السياسة الأمريكية، وجاء انعقاد المؤتمر ليعكس ثوابت السياسة الأوروبية في ظل النظام الدولي، وانعقد المؤتمر في مدينة برشلونة الإسبانية في نوفمبر (تشرين الثاني) 1995 وبحضور وزراء خارجية (27) دولة هي: دول الاتحاد الأوروبي الـــخمس عشرة ودول عربية ثمان هي: مصر، وسوريا، ولبنان، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتونس، والجزائر، والمغرب، بالإضافة إلى الأردن الذي لم يكن له منفذ على المتوسط، وتم استبعاد ليبيا من المشاركة بسبب الحظر المفروض عليها منذ

عام 1992، وأيضاً استُبعدت دول الخليج لأنها، وفق المقياس الجيوسياسي، لا تنتمي إلى منطقة المتوسط. (كمال، 2001).

وشاركت في المؤتمر أربع دول غير عربية هي: تركيا، وقبرص، ومالطا، وإسرائيل.

ويدلل هذا التمايز في التعامل على تكريس فكرة تقسيم الوطن العربي وعدم التعامل مع المنطقة وفق روابطَ تجمعها، وهذا يعكس التوجه الأوروبي لتقسيم الدول والتعامل معها وفق مصالحها .

أهم الجوانب التي اشتمل عليها المشروع المتوسطي في إطار برشلونة:

أولاً: الجانب السياسي

إن تجاهل الصراعات القائمة يفقد عملية المشاركة الأوروبية المتوسطية بأكملها أهميتها عند عدد من الدول المشاركة في الصراعات، كما يمكن أن يجعل مشروع الشراكة ككل موضع تساؤل، باعتبار أن أي حضور اقتصادي فعلي لدول الاتحاد يستوجب بالتالي قصوراً سياسياً، وتحديداً في أثناء نشوب الأزمات.

وقد ظل إخفاق عملية السلام في الشرق الأوسط، هو السببَ الرئيسي في تعثر مسار الشراكة الأورومتوسطية في بعديها: السياسي والأمني كما سيتضح، ولهذا السبب نفسِه اقتضى الأمرُ حتى تاريخه عقد كل المؤتمرات مراراً، احتجاجاً على السياسة الإسرائيلية في المناطق المحتلة أيضاً، فما زال هناك اختلاف كبير بين جانبي المتوسط حول الاتفاق على تعريف موحد لظاهرة الإرهاب، وهي مشكلة عالمية على أية حال، فإن المقاومة المشروعة ضد المحتل، تراها بعض الدول الأوروبية أعمالاً إرهابية رغم اتفاق الجانبين من حيث المبدأ على مشروعية المقاومة المسلحة ضد المحتل.

ثانياً: الجانب الأمني

اعتبر إعلان برشلونة أن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط يجب أن يكون أساس التعاون بين دول المتوسط، حيث أكد الإعلان ضرورةَ الالتزام بالتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد، وتنمية دولة القانون والديمقراطية. (بخوش، 2006).

وتزداد أهمية الاستقرار في المنطقة العربية بالنسبة للاتحاد الأوروبي في احتواء النزاعات التي قد تقوم في المنطقة العربية.

ومن الأمور التي أكدها إعلان برشلونة احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وتسوية خلافات الشركاء سلمياً، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة، والعمل على تعزيز الأمن الإقليمي عبر العمل المشترك لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيمأوية والبيولوجية، أما الجانب الأمني من الإعلان المتوسطي فقد شغل حيزاً كبيراً في الإطار بشكل عام، فبالرغم من المحأور الأخرى ظل التعأون السياسي والأمني هو المصدر الأساسي للمشروع الأوروومتوسطي، نتيجة لإدراك الاتحاد الأوروبي أهميةَ العامل الأمني والسياسي في تحقيق الاستقرار السياسي لدول أوروبا، والدور الذي يمكن أن تلعبه أوروبا. (الحباشنة، 2007).

أهم ما تضمنه الجانب الأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية: (الرشدان، 2010)

1. الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.
2. الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية.
3. العمل من أجل نزع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمأوية من خلال الخضوع والتماشي مع مجموعة من نظم منع الإنتشار الدولية، واتفاقيات ضبط التسلح ونزع السلاح، وتجنب تطوير قدرات عسكرية تتجأوز متطلبات الدفاع المشروع.
4. مكافحة الإرهاب والمظاهر المختلفة لعدم الاستقرار والتعأون لمنع الإرهاب، والتضامن ضد توسيع الجريمة النظمة، ومكافحة مشكلة العقاقير المخدرة.
5. احترام التسأوي في السيادة والحقوق الوطنية كافة، والامتناع عن أي تداخل مباشر في الشؤون الداخلية لأي مشارك آخر، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ثالثاً: الجانب الاقتصادي

يعتبر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر برشلونة عام 1995 إطاراً جديداً للعلاقات الأوربية العربية، إذ إنه قام على أساس المشاركة الاقتصادية وليس التبعية، أن دول الإتحاد الأوروبي قادرة على تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية من خلال الشراكة مع الدول العربية، علماً بأن دول الإتحاد الأوروبي تقدم مساعدات للدول العربية بهدف تحسين اقتصاداتها، إلا أن لهذه المساعدات شروطاً سياسية واقتصادية واجتماعية، من الممكن أن تؤدي إلى زيادة النفوذ الأوروبي في المنطقة. (الرشدان، 2010)

تحتل المنطقة العربية مكانةً بارزة بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية، ويلعب النفط العربي دوراً كبيراً في هذا الجانب، ولمواجهة التحديات الاقتصادية التي تعترض الجانبين يجب إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة، وتحسين ظروف الحياة لشعوب المنطقة. على أن أهم الأهداف التي حددها إعلان برشلونة هو إنشاء منطقة تجارة حرة تهدف لإزالة كافة المعوقات التي تؤثر في التبادل التجاري بين دول ضفتي المتوسط، وتحدد وثيقة برشلونة أن إنشاء مثل هذه المنطقة يتطلب القيام بالإجراءات التالية: (بخوش، 2006)

1. اعتماد إجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ وحماية الملكية.
2. تطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية عبر منح أولوية التطوير للقطاع الخاص.
3. تطوير السياسة المعتمِـــدة على اقتصاد السوق واندماج الاقتصاديات.

وقد أولت الوثيقة ضرورة توفير المناخ والتشريعات المشجعة للاستثمار من خلال نقل التكنولوجيا، وأيضاً العمل على دعم الاقتصاد الحر وتطويره، وقد تم تخصيص مبالغ ضخمة لتنفيذ برامج الشراكة ما بين (1995 – 1999) وفق ما تم الاتفاق عليه بين الجانبين.

رابعاً: الجانب الاجتماعي والثقافي

أشار إعلان برشلونة إلى اعتماد الحوار بين الأديان كوسيلة للتفاهم بين شعوب المنطقة، أما على صعيد تبادل الخبرات فقد أشار البيان إلى تبادلها في مجال الأيدي العاملة، وركز الإعلان على ضرورة وضع حد لقضية الهجرة القادمة

من الجنوب مع الأخذ بعين الاعتبار أن خمسة ملايين مهاجر من دول الضفة الجنوبية للمتوسط يعيشون في دول الضفة الشمالية منه. (نافعة، 2004) .

وقد أشار إعلان برشلونة إلى أهمية دور المنظمات غير الحكومية كأداة للتواصل بين الشعوب في إطار تحقيق الشراكة المنشودة.

وبخصوص تجارة المخدرات وغسيل الأموال ومكافحة الجريمة فقد احتلت هذه الجرائم موقعاً مهماً من جدول التعأون الاجتماعي بين الدول الموقعة على إعلان برشلونة.

فضلاً عن قضية الهجرة غير المشروعة والتي تتزايد وتيرتها، ولم يتغافل إعلان برشلونة عن دور المنظمات غير الحكومية كأداة للتواصل بين الشعوب في إطار تحقيق الشراكة المنشودة.

أما بالنسبة لتجارة المخدرات وغسيل الأموال ومكافحة الجريمة فقد احتلت موقعاً مهماً على جدول التعأون الاجتماعي.

لقد أصبح البعد الثقافي للشراكة هو أحد أذرع أوروبا في الحرب على الأرهاب، وفق إستراتيجية أوروبية قائمة على ضرورة مكافحة جذور الأرهاب بالسبل المتنوعة ومنها الثقافية التي يجب أن ترتبط مع السبل الاقتصادية والسياسية وعدم الإقتصار على محاربة قوى الإرهاب فقط وفي مجال تفعيل الديمقراطية حقوق الإنسان في دول جنوب المتوسط فقد قام الإتحاد الأوروبي بمراجعة سياساته وعلى نحو يحقق أكبر درجة من التنسيق والتعأون مع الولايات المتحدة (الرشدان، 2010).

في ذلك المناخ بلور الاتحاد الأوروبي الشراكة الأوروبية المتوسطية التي كانت شعار مؤتمر برشلونة الذي عقد ما بين (27-28) تشرين الثاني 1995 وحضره سبع وعشرون دولة متشاطئة على ضفتي المتوسط كما أسلفنا، ولم تكن تلك الدول تخفي الأسس التي يرتكز عليها المنظور الأوروبي للأمن، فإضافة إلى ما طرحه الأوروبيون من أهداف سياسية واقتصادية واضحة من وراء الشراكة، ففي الواقع فإن الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى الشراكة جملة من الأسباب، منها: (نصيف، 2004)

1. أنها جاءت في إطار تزايد الاهتمام الأوروبي بطرح سياسة خارجية ودفاعية مشتركة.
2. أنها تهدف إلى إقامة نظام إقليمي لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جنوب وشرق المتوسط وفي إطار موضوعي شامل لهذه العلاقات.
3. أنها تعتبر ضرورية كمدخل للتعامل مع المخاطر التي يمكن أن تأتي من المغرب العربي كالأوضاع المتوترة، والعنف في الجزائر، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، ومشكلة الهجرة لأوروبا، ذلك أن فلسفة أوروبا في هذا الخصوص تقوم على المساعدة في إعطاء بعض الحلول للمخاطر من أجل الإسهام في توطينها، وذلك أفضل من استحضارها أو جعلها أوروبية، فأوروبا بواسطة الاقتصاد تحأول تدعيم أمنها في المتوسط من خلال تقديم المساعدات لدول حوض المتوسط.
4. أنها شراكة تدعم التعامل مع الفرص الناجمة عن إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية في المشرق عبر بوابة عملية السلام مستفيدةً من تلك العملية لاستحداث موقع متناسب مع مصالحها ودورها في المنطقة.

فالشراكة هي مشروع أوروبي، وأوروبا اختارت الدول المشاركة في هذا المشروع، وبالتالي لا يمكن الحديث عن توازن أوروبي عربي، إذ إن مجمل الإمكانات والمبادرات في هذا الخصوص تملكها أوروبا، لكن ذلك لا ينفي أن العرب إذا ما أحسنوا إدارةَ وتنسيقَ العلاقات ما بينهم، في إطار آلية التنسيق العربية الخاصة بالشراكة، فإنهم يصبحون قادرين على تحسين موقعهم التفأوضي.

وكانت مؤتمرات الشراكة التي عقدت في هذا السياق هي: مالطا (1997)، شتوتجارت (1999)، مرسيليا (2000)، وفالنسيا (2002)، نابولي (2003)، برشلونة الثاني (2005)

ورغم المراحل التي قطعتها الشراكة المتوسطية، إلا أنها واجهت بعض العوائق التي تعترض مسيرة العلاقات العربية– الأوروبية على المستويين: العربي والأوروبي. (عبد المجيد، 1996).

ومن هذه العوائق على الجانب الأوروبي:

1. أن الاتحاد الأوروبي يواجه مشكلة تعدد الاستراتيجيات الخارجية، ويمكن ملاحظة ذلك في ثلاثة أطر رئيسية، الأول يضم بريطانيا وألمانيا وفرنسا، والثاني يضم إيطاليا وفرنسا وإسبانيا. هذه المجموعات بينها تنافس وتباين في السياسات الدولية الأوروبية، ولأسباب متعددة، منها جغرافي واقتصادي، تتأثر مواقفها الدولية، والمحور الثالث باقي دول الإتحاد التي تحدد مواقفها طبيعة علاقتها مع دول الاتحاد طبيعة القضايا الدولية.
2. تؤثر السياسات الأمريكية ومواقف حلف الناتو في مسألة الأمن الأوروبي، وتلعب دوراً أساسياً في صياغة السياسات الأمنية الأوروبية المتوسطية وفي الخطاب الاستراتيجي الغربي الأوروبي.

أما العوائق على الجانب العربي فمن ذلك:

1. عدم وجود حد أدنى من التعأون الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني الاستراتيجي بين الدول العربية، وهو الأمر الذي أدى بالدول العربية إلى العجز عن إقامة علاقة متكافئة متوازنة بين العرب وأوروبا، وجعل أوروبا أكثر قدرةً على التأثير في العلاقات العربية الأوروبية. (الصعيدي، 2009).
2. أن نظام الدولة والأسرة والقبيلة والدولة الطائفية والدولة العصبية يشكل عائقاً أمام الارتقاء بالشراكة مع طرف متقدم كدول الاتحاد الأوروبي ومتحد سياسياً واقتصادياً.
3. غياب رؤية عربية وسياسية مشتركة، وفقدان أداة التفأوض الجماعي العربي مع الاتحاد الأوروبي، وطغيان العلاقات الثنائية الفردية على العلاقات الجماعية، مما يؤثر على القدرة التفأوضية العربية.

تقييم الشراكة الأورومتوسطية بعد إعلان برشلونة

طرحت أوروبا، ومن موقعها الدولي الجديد، منظوراً إقليمياً موازياً ومنافساً لما طرحته الولايات المتحدة عبر مشروعها "الشرق أوسطي"، بشكل ساهم في إبراز الدور الأوروبي ليعزز مستقبل المنطقة الحيوية للأمن الأوروبي، بالرغم من أن المشاكل والأزمات التي بدأت تظهر في عقد التسعينيات، ليست من النوع الذي

تستطيع أوروبا وحدَها مواجهتها أو حلها بالطريقة التي ترغبها إذا لم يكن هناك تعأون أو شراكة من الضفة الأخرى الجنوبية للمتوسط، ومن هنا تبلور مشروع الشراكة الأورومتوسطية بمجالاته المختلفة وأبعاده المتنوعة. (العزي، 2004)

وبعد إطلاق إعلان برشلونة عام 1995، عملت الدول الأطراف في الشراكة الأورومتوسطية على تنفيذ الأهداف الواردة في هذا الإعلان، بدءاً من مؤتمر برشلونة نفسه عام 1995، مروراً بمؤتمر مالطا 1997، ومؤتمر شتوتجارت 1999، ومرسيليا 2000، وفالنسيا 2002، ونابولي 2003، ووصولاً إلى مؤتمر برشلونة عام 2005.

3.2.3 **سياسة الجوار الأوروبي**:

تهدف سياسة الجوار الأوروبية للاتحاد الأوروبي إلى التقريب أكثر فأكثر بينه وبين البلدان المجأورة من أجل المصلحة المشتركة. وصيغت سياسة الجوار بعد اكتمال توسيع الاتحاد في 2004 واستيعابه 10 أعضاء جدد، من أجل تفادي قيام حدود جديدة داخل أوروبا. (العزي، 2004)

بدأ الاتحاد الأوروبي يخطو خطوات عملية نحو السياسة الجديدة، إذ قامت المفوضية الأوروبية بإعداد خطة عمل مع دول البحر الأبيض المتوسط تم طرحها في كانون الأول 2004 عُرفت باسم "سياسة الجوار الأوروبي".

جاءت هذه السياسة استناداً إلى البحث عن إطار جديد للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومن حوله من الجنوبيين من جهة والشرقيين من جهة أخرى؛ حيث تنطلق سياسة الجوار من الحديث عن أوروبا التي تسعى إلى بناء فضاء أوروبي أوسع يضم دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء، وملدوفيا، ودول شرق القوقاز، بالإضافة إلى دور خاص لروسيا.

وقد قامت المفوضية الأوروبية بوضع برنامج عمل لسياسة الجوار يقوم على ثلاثة مجالات رئيسية هي:

أولاً: التعليم.

ثانياً: النمو والإصلاح الاقتصادي.

ثالثاً: حقوق الإنسان والديمقراطية.

إن ما يؤخذ على سياسة الجوار الأوروبي هو كونها أحادية الجانب يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتوقيع الاتفاقيات أو فرضها على الأطراف الأخرى من خلال تقديم المساعدات بشكل مشروط. (جاسور، 2007).

وترفض الدول الأوروبية خسارة نفوذها وعلاقاتها الاستراتيجية مع المنطقة، فعلى الرغم مما تمر به المنطقة من تحولات وما شهدته من أحداث وتطورات، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) ثم الحرب على العراق، فإن أوروبا، شأنها شأن باقي القوى الدولية، تُعتبر من القوى المهيمنة الإقليمية والدولية التي تسعى إلى حماية أمنها والحفاظ على مصالحها بما يحقق لها مكاسب بمستوى مكانتها في النظام الدولي.

هذا، وتُعتبر سياسة الجوار الأوروبي وعملية برشلونة إحدى الأدوات والوسائل التي تستخدمها القوى الأوروبية لمحأولة تحقيق نتائج ايجابية، مما يؤكد أن العلاقات العربية– الأوروبية سوف تشهد انطلاقة أو استمرارية على الرغم مما يواجه الشراكة بينهما من عوائق وعثرات، ومردّ ذلك أن الجانب العربي يقف موقف المتلقي لكل ما يصدر عن الآخر، وبالتالي يبقى عاجزاً لعملية برشلونة، ولكن في الوقت نفسه تم التأكيد على عدم التعامل مع المنطقة كتكتل إقليمي، بل كأقطار متفرقة، حيث تقول "بنيتا فيريرو فالدنر" المسؤولة عن سياسة الجوار الأوروبي في المفوضية الأوروبية بأنه قد تم تعزيز عملية برشلونة بسياسة الجوار الأوروبي، وسياسة الجوار تقوم على أهداف وأدوات برشلونة لنقوي بذلك تعأوننا مع كل دولة على حدة. (الحباشنة، 2007).

مشروع ساركوزي "الاتحاد من أجل المتوسط":

واجهت الشراكة الأورومتوسطية تحديات أدت إلى قيام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بطرح رؤية جديدة للتعأون بين ضفتي المتوسط، وجاء ذلك الطرح في شباط 2007 قبل أن يصبح ساركوزي رئيساً للجمهورية الفرنسية.

وعند طرح ساركوزي مبادرته لم تلقَ التأييدَ الكامل، وكانت ألمانيا في مقدمة المعترضين عليها، حيث رأت في الاتحاد المتوسطي تهديداً لمسار برشلونة، لأن تلك

المبادرة تمثل ازدواجية خطيرة في مسار الشراكة الأورومتوسطية. (الصعيدي، 2009).

ورفضت ألمانيا التسمية الأولى التي طرحها ساركوزي وهي: "اتحاد الدول المتوسطية"، وكذلك بريطانيا، فجاءت المبادرة بتسمية ثانية هي: "الاتحاد من أجل المتوسط"، وهي الإتحاد الذي يهدف إلى زيادة التعأون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

وبعد انتخاب ساركوزي رئيساً لفرنسا في (20 كانون الأول 2008م) أعلن الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء الإسباني ثاباتيرو ورئيس الوزراء الإيطالي روماندو برودي ما سمي "بنداء روما لاتحاد المتوسط" الذي تضمّن السعي إلى تحقيق ستة أهداف هي:

1. تحقيق السلام والتنمية بين ضفتي المتوسط عملاً بروح معاهدة روما عام 1957 والتي أدت إلى قيام الاتحاد الأوروبي.
2. السعي إلى إعادة منطقة حوض المتوسط كمنطقة سلام وازدهار وتسامح كونها منشأ للحضارة.
3. التأسيس لشراكة قائمة على المسأواة بين ضفتي المتوسط تصبح محركاً للتعأون المتوسطي.
4. تأكيد أن المشروع الاتحاد المتوسطي هو مكمل لمسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي وليس بديلاً عنهما.
5. الدعوة إلى قمة تستضيفها باريس في نيسان 2008 وبحضور رؤساء دول جنوب المتوسط وشرقه للاجتماع برؤساء دول الاتحاد الأوروبي.
6. الشروع في الأعمال التحضيرية للأشهر المقبلة وفق التشأور فيما بين تلك الدول.

بعد ذلك نجح ساركوزي في كسب التأييد الألماني وذلك عقب تعديل الخطة الفرنسية المعدة للمشروع، وأقر القادة الأوروبيون في قمة بروكسل (آذار 2008) مبادرة جديدة تحت عنوان "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط". (الصعيدي، 2009).

وأصبحت المبادرة تضم جميع دول الاتحاد الأوروبي الـــسبع والعشرين، ودولَ الضفة الجنوبية للمتوسط (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، فضلاً عن مصر وسوريا ولبنان والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل وتركيا).

وبشأن الموقف العربي من المبادرة ناقش عدد من وزراء الخارجية العرب في القاهرة في (25 أيار 2008) المبادرة الفرنسية– الأوروبية، ووافق الجانب العربي على الرئاسة المشتركة (المصرية – الفرنسية) للاتحاد، وفعلاً تم عقد القمة التأسيسية "للاتحاد من أجل المتوسط" في باريس في (13 تموز 2008) وبحضور(43) دولة شاركت في القمة، وصدر "إعلان باريس" في نهاية المؤتمر التأسيسي، ورسم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مبادرة "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" وهي: (الصعيدي، 2009)

1. تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط.
2. رسم معالم فضاء الأمن المتوسطي.
3. الدفع باتجاه تحقيق التنمية الاجتماعية.
4. حماية البيئة.

وجهات النظر حول مشروع ساركوزي

أولاً: الاتجاه المؤيد لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط

أعلن أنصار هذا الاتجاه أن الاتحاد من أجل المتوسط هو مكمل للتعأون بين شركاء ضفتي المتوسط في إطار عملية برشلونة، ويقول أنصار مشروع ساركوزي: إن الاتحاد من أجل المتوسط يمكن أن يسد الثغرات في المسار الأوروبي المتوسطي، ويعتبر المؤيدون للمشروع أنه يعد وسيلة لتعزيز الاستقرار وإقامة الحوار بين الحضارات على ضفتي المتوسط، ويعد مؤيدو هذا التوجه أن الشراكة بين ضفتي المتوسط في مسارها الجديد ستكون حافزاً لمشاريع التعأون على المستوى الإقليمي، وهذا الدعم يمكن أن يحدث تحولاً في إطار المشاريع الكبرى.

ثانياً: الاتجاه الرافض لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط

يرى أنصار الاتجاه المعارض لمشروع ساركوزي أن هذا المشروع يمثل عبئاً على عملية برشلونة؛ لأنه سوف يكون مقتصراً على المشاريع ذات الطابع

الإقليمي والوطني، وتكمن مشكلة التمويل في المشروع المتوسطي في اعتماده على مساهمات القطاع الخاص والتعأون الثنائي ومؤسسات دولية، ومن المآخذ على هذا المشروع أنه لا يمثل طرفين متوازنين، فالجانب العربي يغلب عليه الفرقة مقابل وحدة أوروبية ذات موقف صلب، ويقول معارضو هذا المشروع أيضاً: إنه يمثل نسخة مصغرة من مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، وإنه يقسّم المنطقة بين النفوذ الأمريكي والأوروبي، وأخيراً يرى أنصار الاتجاه المعارض لمشروع ساركوزي أنه يسعى إلى دمج إسرائيل في المنطقة كدولة متوسطية، حالها كباقي دول الشراكة، كما يهدف المشروع إلى التطبيع وتمييع القضية الفلسطينية وإنهائها دون حلها وفقاً لمبدأ السلام العادل والشامل، وأن المشروع يمثل حالة التفاف على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حيث عبر ساركوزي عن ذلك صراحةً في حملاته الانتخابية قبل أن ينتخب رئيساً لفرنسا.

ويخلص الباحث إلى أهمية الدور الأوروبي في المنطقة العربية، وضرورة تفعيله لملء الفراغ وخلق حالة من التوازن السياسي وتقليل أو تقليص حال الانفراد الأميركي بالمنطقة العربية، فإن الدور الأوروبي ليس منافساً قويًا للدور الأميركي، بل هو مكمل له، والدول الأوروبية ليست عاجزة عن تفعيل دورها، لكنّما تكمنُ المشكلة في حال العجز والتراجع العربي في التباينات والخلافات العربية التي تعكس صورتها في هذا الدور.

وقد تعددت الآراء والرؤى المطروحة على الساحة السياسية حول مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، والجدير بالذكر أن هنالك وثيقتين مهمتين صدرتا من الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، فضلاً عن الآراء الفردية التي عبر عنها بعض المسؤولين الأوروبيين الرسميين وبعض المفكرين، في حين أن الجانب العربي لم يقدم رؤية جماعية حول هذا الموضوع، ولكن توجد اجتهادات لبعض المفكرين العرب نلمحها في مشاركتهم في بعض المؤتمرات الفكرية.

تختلف الأهداف المراد إدراكُها بين اتجاه الدول الأوروبية والدول المتوسطية الأخرى، فإن أهداف المجموعة الأوربية تدور حول: (العزي، 2004).

1. توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولاياتِ المتحدةَ الأمريكية التي انفردت بثروات الشرق الأوسط.
2. توسيع نطاق منتجاتها للاستفادة من مزايا الحجم الكبير للأسواق العربية.
3. التحكم والحد من الهجرة السرية القادمة من جنوب البحر المتوسط، والعمل على حد انعكاساتها السلبية.
4. في حين أن أهداف الدول المتوسطية الأخرى هي:
5. التخفيف من الانعكاسات السلبية لانضمام دول شرق أوروبا إلى معاهدة ماستريخت.
6. التخفيف من الانعكاسات السلبية لإقامة منطقة تبادل حر بين دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية ستؤدي إلى تكوين أقطاب جديدة للتجارة وجلب رؤوس الأموال والمنتجات التي ستجذبها الأسواق الناشئة.

الفصل الرابع

البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية

شهدت فترة التسعينيات (مؤتمر برشلونة 1995) انطلاقةً جديدة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، إذ حأول الاتحاد الأوروبي الذي غاب عن مشروع الشرق الأوسط الذي دعمته الولايات المتحدة وإسرائيل والذي وجد نفسه خارج إطار أي دور له في القضية الفلسطينية، أن يقيم علاقاته مع الدول العربية من خلال مشروع شراكة مع دول سوف تحقق لأوروبا الفرصة لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط ولعب دور في عملية السلام يتناسب مع موقعه ومصالحه في المنطقة، خاصة أن أوروبا تعتمد بشكل كبير على النفط العربي، فهي تستورد 60% من احتياجاتها النفطية من الدول العربية، لهذا فقد دعا الاتحاد الأوروبي الدول العربية المطلة والقريبة من البحر الأبيض المتوسط إلى مؤتمر ينعقد في العاصمة برشلونة في 27-28 تشرين الثاني 1995، ونتج عن المؤتمر التوقيع على اتفاقية الشراكة للبحر المتوسط للتعأون الشامل في المجالات: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وسوف نتنأول في هذا الفصل البعد السياسي في الشراكة الأورومتوسطية، ومحددات السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وموقف أوروبا من العملية السلمية، ومحددات صناعة القرار السياسي الأوروبي في المنطقة العربية، وموقف الاتحاد الأوروبي من احتلال العراق وأثر العلاقات الأمريكية– الأوروبية على المنطقة العربية، والبعد الأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية، وأهداف السياسة الأمنية الأوروبية بشأن ضبط التسلح وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: الرؤية الأوروبية لمكافحة الإرهاب الهجرة وسياسة الحوار الأوروبي.

1.4 البعد السياسي في الشراكة الأوروبية المتوسطية

أسهمت التحولات في النظام الدولي منذ نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن في ظهور تغير في مفهوم العلاقات الدولية وبروز سياسات التبعية وهيمنة

المصالح على العلاقات الدولية، واتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية سياسات جديدة بهدف حماية مصالحها على المستوى الدولي، وتغيير سياساتها تجاه دول العالم الثالث ومنها المنطقة العربية، والنظام الذي أعدته الولايات المتحدة للمنطقة العربية جاء تحت عنوان (الشرق الأوسط الجديد) حيث يتم إعادة تشكيل النظام الإقليمي في المنطقة وفق معطيات جديدة من شأنها إضافة دول غير عربية للنظام الإقليمي العربي مثل: تركيا وإسرائيل وإيران، واستبعاد دول أخرى مثل: بعض دول المغرب العربي، بحيث تكون الجغرافيا هي أساس قيام النظام الإقليمي لا التاريخ والعوامل المشتركة بين الشعوب كاللغة والدين.

وتأخذ السياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الأوروبي صوراً وأشكالاً عدّة أهمها ثلاث:

أولاً: الاستراتيجيات المشتركة

تعكس وجود أرضية مشتركة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، كما تساهم في تكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة استراتيجية يُراد لها أن تربط بين الاتحاد الأوروبي ودولة أو مجموعة معينة من الدول لتحتل موقعاً أو مكانة خاصة على قائمة أولوياته لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو غيرها، ويتولى المجلس الوزاري اقتراح ما يراه ضرورياً من استراتيجيات مشتركة للتعامل مع دولة أو مجموعة معينة من الدول، لكن هذه الاستراتيجيات لا تصبح نهائية وملزمة للدول الأعضاء إلا بعد إقرارها من جانب المجلس الأوروبي (أي: القمة الأوروبية)، وتنطوي أية استراتيجية مشتركة على تحديد دقيق لأهدافها، والمرحلة الزمنية التي تستغرقها أو تغطيها، وحجم الموارد المالية اللازمة لتحقيقها وطرق تدبيرها. (العزي، 2004).

وقد تعود الاستراتيجية المشتركة في مرحلة أو أخرى إلى طبيعة عسكرية أو على شكل عمليات إغاثة، وإبرام اتفاقيات تنفيذية أو بيانات أو إعلانات سابقة أو لاحقة. ومن أمثلة الاستراتيجيات المشتركة: الاستراتيجية المشتركة مع روسيا، ومع دول جنوب وشرق البحر المتوسط. (نافعة، 2004).

ثانياً: العمليات المشتركة

تم تعريفها في تقرير اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة في حزيران 1992، وتشتمل على الإجراءات التي يتخذها الاتحاد لتحديد وتحقيق سياسة ما في إطار السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية المشتركة، وقد تأخذ هذه العمليات شكل تقديم الإغاثة الإنسانية، أو المشاركة في قوات لحفظ السلام، أو المشاركة في الإشراف على انتخابات في إطار عملية لبناء عملية السلام في نهاية أزمة وغيرها.
ومن تلك العمليات: مجموعة العمليات التي قام بتنفيذها في إطار الدور الذي أوكل إليه بموجب اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك (اتفاق باريس/ دايتون لعام 1995)، كذلك القوة الموجودة في لبنان منذ عام 2006 بقيادة فرنسا وإيطاليا وقوات البحرية الألمانية لدعم مهمة الأمم المتحدة في جنوب لبنان بعد الصراع بين الاحتلال الصهيوني والمقأومة اللبنانية (Europe-Overviews Union, 2007) .

ثالثاً: المواقف المشتركة

هي مجموعة المواقف التي تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي ورؤيته للقضايا المطروحة على المستوى الإقليمي أو الدولي، ويكون من الضروري أو من واجبه أن يحدد موقفاً بشأنها، وقد تصدر هذه المواقف على شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء أو عن ممثل الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، أو يعكسها إعلان موقف أو تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية، وقد تعكس هذه المواقفُ المشتركة مجرد التعبير عن التعاطف والتفهم، وإظهار حُسن النوايا أو مشاعر الرضا أو الاستنكار أو الغضب تجاه طرف ما، كما قد تأتي مصحوبةً بإجراءات معينة مثل: فرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية، وفي هذه الحالة يتعين أن تصدر المواقف المشتركة عن مجلس الوزراء أو عن المجلس الأوروبي نفسه وبالإجماع (نافعة، 2004) .

وفضلاً عن هذه المواقف يقدم الاتحاد الأوروبي ما معدله (55%) من أموال المساعدات الرسمية للتطوير، وقد ارتفعت حصة المساعدات التي تمت إدارتها من قبل المفوضية وبنك الاستثمار الأوروبي من (7%) قبل 30 عاماً إلى ما نسبته

(17%) في نهاية عام 2006. وفي المجموع العام فإن المفوضية الأوروبية تدير حقيبة للمساعدات الخارجية السنوية تبلغ نحو(9.6) بليون يورو (عطوة، 2006).

1.1.4 محددات السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي:

أثرت على مواقف الاتحاد الأوروبي من القضايا الدولية والإقليمية مجموعة من المحددات أبرزها :

أولاً: الانقسام بين المركز وعواصم الدول الأعضاء

هناك انقسام بين بروكسل (عاصمة الاتحاد الأوروبي ومقر اللجنة الأوروبية والمسؤولين الأوروبيين) والعواصم الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن وجود انقسامات داخل الاتحاد نفسه، وقد ظهر الاتحاد الأوروبي في مجال اقتسام المال وتوزيعه على السياسات، وظهر انطباع أن السياسة الخارجية للاتحاد تتألف فقط من البيانات.

ومن هنا فإنّ استمرار الهوّة بين وجهات النظر والأفعال للدول الأعضاء ونشاطات الاتحاد الأوروبي يعود إلى: المعاناة من ردود الفعل الوطنية السريعة الطبيعة الحسّاسة لقرارات السياسة الخارجية، ونقص التنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء والاتحاد، وتعدّ السويد من الدول الداعية بأن لا يصبح الاتحاد الأوروبي قوة عظمى، وهي تصر أن تكون مركزية القرار في بروكسل، ومن الجدير بالذكر أن معاهدة لشبونة وضعت جانباً من هذه السلطة في أيدي الدول بحيث حذفت قضية الفيتو للدول الرئيسية في الاتحاد هذا الانقسام الذي انعكس على القرار السياسي للاتحاد، وكذلك على برامج المساعدات وتحديد مستحقيها، وآلية توزيعها، والمثال على ذلك حرب البلقان، وبرامج المساعدات، واختفاء التوافق بين الأعضاء. (رولو، 2004).

ثانياً: افتقار الدور الأوروبي إلى الرؤية الموحدة الواضحة للأحداث

كانت الدول الأعضاء تتفق باختلاف التوجهات السياسية والتاريخ السياسي على ضرورة أن يقوم الاتحاد بممارسة دور رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، فإن هذه الدول تفتقر إلى الرؤية الدقيقة حول هذا الدور من حيث شكلُه وماهيته ومداه

وكيفيته، كما أن كثيرًا من الدول الأعضاء في الاتحاد تنظر إلى دور عالمي وحيّز واسع للوجود الأوروبي السياسي في الساحة العالمية، فيما تقتصر رؤى دول كثيرة على الدور الإقليمي للاتحاد دون أن يكون له دوْر خارج حدود الاتحاد. (عبد المجيد، 1996)

ثالثاً: اقتصار السياسة الأوروبية على ردود الأفعال لا المبادرة

عادةً ما تتسم سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في المنطقة بكونها ردّة فعل على الأحداث في المنطقة، وتؤدي إلى تصاعد وتيرة العنف واندلاع الحروب في المنطقة وعلى مبادرات الدول الكبرى في المنطقة، خصوصاً الحضورَ الأمريكي والتدخل الروسي في بعض الأحيان، وقد كانت هناك دعوات دائمة ليكون هناك للاتحاد الأوروبي موقف واضح، فما أن يحصل احتلال أو حرب حتى نجد تبلور الموقف الأوروبي حسب طبيعة ومعطيات الحدث السياسي والمصالح الأوروبية تجاهه. (مقلد، 2009).

رابعاً: آلية اتخاذ القرار وعقَبة الإجماع في السياسة الخارجية

ساهمت عملية التكامل الأوروبي في صنع آلية مبتكرة لاتخاذ قرارات قادرة على حل معضلة التباين بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة والدول القوية والضعيفة، وذلك عن طريق التمييز بين قضايا "سيادية" تُتخذ القرارات فيها بالإجماع، مما يمكّن جميع الدول كبيرها وصغيرها من المحافظة على سيادتها من خلال منحها جميعاً حق الفيتو، وأخرى "تكاملية" تم التوافق على أن تُتخذ القرارات فيها بالأغلبية البسيطة مع منح كل دولة وزناً تصويتياً وتمثيلاً في البرلمان وفي أجهزة صنع القرار يتناسب مع حجمها وقوتها الديموغرافية والاقتصادية. (نافعة، 2008).

فآلية التصويت على قضايا سيادية في المؤسسات الأوروبية تتطلب الإجماع، وهو ما كان متعذراً في ظل الخلافات بين الأعضاء حول الغزو الأمريكي للعراق مما أدى بدوره إلى تفكك الدور الأوروبي في جميع المحافل الدولية كمجلس الأمن، وحصول توتر بين الأعضاء ليس فقط حول الشرق الأوسط، ولكن أيضاً في المؤسسات الدولية (Wood ،2003)، بالإضافة إلى الخلافات الأوروبية حول إعلان

كوسوفو استقلالها في 17 فبراير 2008. ، بينما أيدت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد هذا الإعلان، وقد خرجت إسبانيا واليونان على الإجماع الأوروبي وانحازتا إلى جانب روسيا.

خامساً: نقص الاستراتيجية المشتركة

من تحليل واقع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي نجد أن هنالك ضعفاً في وجود أطر ضمن الاتحاد لمناقشة استراتيجيات مشتركة للسياسة الخارجية وتنسيقها بعيداً عن الأجواء الرسمية، حيث تقوم المؤسسات الأوروبية ببساطة ببحث استراتيجيات السياسة الخارجية واستراتيجية الأمن الأوروبي التي تم تبنّيها في عام 2003، وذلك بهدف تزويد الاتحاد بإطار فكري مناسب حول التحديات التي تعترضه ولا سيّما الأمنية منها، فالسياسة الأوروبية القائمة اليوم تدور حول إدارة الأزمات أكثر منها حول منع وقوع الأزمات، وللبحث عن الوسائل المفيدة لتحقيق أهدافها. ،(Leonard 2001).

سادساً: نقص الوضوح والتنسيق في السياسات وتأثير صنّاع القرار

من المشاكل الأخرى التي تضعف السياسة الخارجية الأوروبية عدم قدرة الاتحاد على التنسيق بين سياساته الخارجية والدعم المادي والعسكري والدبلوماسي والتجاري للسياسة الخارجية، فنادراً ما يتم توظيف هذه السياسات الداخلية في دعم السياسة الخارجية وخدمتها. (العزي، 2004).

لقد نظرت أوروبا إلى مصالحها الخاصة من خلال مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية بما يحقق لها نفوذاً سياسياً واقتصادياً في المنطقة حتى تتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة وبما يحقق التنمية الاقتصادية للمنطقة في هذه العملية، ومع بروز عصر العولمة والتحرر الاقتصادي حرصت أوروبا على العودة إلى المنطقة العربية من جديد.

في ظل المعطيات الجديدة التي فرضها الواقع الدولي أحادي القطبية، عادت أوروبا إلى التفكير في الضفة الأخرى للمتوسط التي لطالما كانت امتداداً حيوياً لها، إلا أن تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على المنطقة والسيطرة على المفاتيح الخاصة

بالصراع العربي الإسرائيلي كانت دوماً عائقاً وجداراً يصعب تجأوزه أمام أية خطوات أوروبية مُزمعة تجاه المنطقة. (جاد، 2001).

لم تتمكن الدول الأوروبية من إطلاق أية مبادرة أو المشاركة في صياغة عملية السلام على الرغم من التأكيد العربي على أهمية الدور السياسي الأوروبي في العملية، لما للدول العربية من علاقات تقارب وتعأون مع دول الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من رغبة أوروبا في زيادة مستوى التدخل السياسي في معالجة المشاكل التي تعاني منها المنطقة العربية، وخصوصاً الصراع العربي- الإسرائيلي، إلا أنه بسبب غياب سياسة خارجية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الدول لم يكن بمقدورها صياغة رؤية سياسية موحدة لأعضائها سواء بشأن تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي أو أية مشكلة أخرى تعاني منها المنطقة العربية، مما جعل موقع أوروبا يتراجع عملياً إلى الصف الثاني بعد الولايات المتحدة فيما يخص دورها وتأثيرها في المنطقة العربية. (الملا، 2009)

كما أدت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر إلى حالة من التعاطف الأوروبي العام مع الولايات المتحدة، وأعلنت دول الاتحاد الأوروبية مساندتها للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، كما حصلت الولايات المتحدة على تأييد حلف شمالي الأطلسي واستعداده للعمل معها تطبيقاً للمادة (4) من معاهدة الحلف التي تتعلق بالدفاع الجماعي في حال تعرض دولة عضو للعدوان، وعلى الرغم من عدم تفضيل عدد كبير من الدول الأوروبية كألمانيا وفرنسا وبلجيكا للرد العسكري، فإن هذه الدول لم تقأوم التوجه الأمريكي لشن الحرب على نظام طالبان في أفغانستان، وهو الأمر الذي اختلف كثيراً عندما بدأت الولايات المتحدة تحضر لغزو العراق، حيث عارضت فرنسا وألمانيا وبلجيكا أي عمل عسكري أميركي ضد العراق مطالبةً أولاً بتركيز الجهود على التحقق من مسألة امتلاك النظام العراقي السابق برئاسة صدام حسين أسلحة دمار شامل، في وقت لم تكن فيه هذه الدول ترى أية صلة لنظام صدام حسين بتنظيم القاعدة، ثم اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر. (رولو، 2004)

لكن تطوراتٍ عديدةً جرت أضعفت كثيراً من مواقف الدول الأوروبية الرافضة لغزو العراق، منها: انتظام غالبية الدول العربية وراء الرؤية الأميركية

الساعية إلى إسقاط نظام صدام حسين، ومنها أيضاً: شمول خطاب القاعدة وتهديداته دول أوروبا، حيث تلا التفجيرات التي وقعت في مدينة نيويورك تفجيراتٌ أيضاً في لندن وإسبانيا، وتوجهت أصابع الاتهام في تنفيذها إلى تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى إحباط عدة محاولات لتفجير مناطق في أوروبا، كما أن إقدام تنظيمات وفصائل فلسطينية على القيام بعمليات تفجيرية ضد مدنيين إسرائيليين ساعد على سيادة الخطاب الإسرائيلي الذي يرى في فصائل المقاومة الفلسطينية منظمات إرهابية، ومن ثم فقد تراجَعَ الموقف الأوروبي كثيراً واقترب من الموقف الأميركي– الإسرائيلي. (الأتاسي، 2005)

هذه التطورات أدت إلى مسايرة عدد كبير من الدول الأوروبية للتوجه الأميركي الخاص بسن قوانين جديدة في مواجهة الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وأدت كذلك إلى بروز سياسات لدى عدد من الدول الأوروبية لتضييق الخناق على المواطنين المقيمين فيها من أصول عربية وإسلامية، كما اتبعت غالبية الدول الأوروبية سياسة جديدة في التعامل مع قضايا اللجوء والهجرة والجنسية انطلاقاً من رؤية جديدة خاصة بمكافحة الإرهاب. صحيحٌ أن التوجه الأوروبي ولاعتبارات عديدة يظل أقل حدة من نظيره الأميركي، إلا أن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر والاعتداءات التي وقعت في عدد من الدول الأوروبية أدت إلى بلورة حالة من الشك والتوجس عاد معها الحديث عن الانقسام الثقافي والحضاري بين ضفتي المتوسط. (الصياد، 2006)

إن موضوع الصراع العربي- الإسرائيلي لم يعد المصدر الوحيد لتهديد الأمن الأوروبي، فقد برزت على الساحة مصادر أخرى جديدة لتهديد هذا الأمن كالأصولية الإسلامية، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة. وكان مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية قد مثل الاستجابة الأوروبية لهذه الشراكة إزاء التهديدات منذ منتصف التسعينيات، إلا أن تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد مثلت نقلة نوعية في نمط ودرجة الاهتمام الأوروبي بموضوع الإرهاب باعتباره سبَب تهديد أساسياً لأمن أوروبا والعالم. وإذا كانت هذه الأحداث، إضافة إلى توقف عملية السلام في الشرق الأوسط واحتلال العراق، قد انعكست سلباً على جانب

أساسي من البعد السياسي للشراكة، فإن أوروبا أخذت تهتم بجوانب أخرى كسبيل لحماية الأمن، وهي الجوانب المتعلقة بالديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والبعد الثقافي، وهذه الجوانب مرتبطة بالإصلاح في المنطقة العربية. (علوي، 2003)

ولقد برز وزن البعد الثقافي كمحدد رئيسي في المواقف الأوروبية تجاه القضايا العربية وخصوصاً بعد العمليات الإرهابية التي تعرضت لها دول الاتحاد الأوروبي، حيث أخذت القيادات الأوروبية تركز على مصادر التهديد ذات البعد الثقافي والحضاري. وهذه تتصل بتهديد الأمن بمعناه الشامل، أي: تتصل بعدم الاستقرار، وغياب الديمقراطية، والتدهور الاقتصادي والاجتماعي في دول جنوب المتوسط.

كما اهتمت القيادات الأوروبية بوسائل جديدة لمواجهة هذه التهديدات، وذلك لما لها من تأثير مباشر في أمن الاتحاد الأوروبي ولما لها أيضاً من تأثير في نطاق التعأون الأوروبي والمتوسطي في المجال الاقتصادي والسياسي، إذ فجرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الاهتمام الراهن بالأبعاد الثقافية للعلاقات الأوروبية-المتوسطية، وقد أخذ البعد الثقافي زخماً إضافياً في إطار الاهتمام بهذا النمط من التفاعلات الثقافية على صعيد ما يسمى الحرب الأمريكية على الإرهاب. (جاد، 2001)

دفعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أوروبا إلى التوجه نحو الزيادة المتسارعة في مشروعات التعأون الثقافي مع جنوب المتوسط وخاصة في مجالات التعليم والإعلام والسياسة، وفي مبادرات الحوار الثقافي تجاه المنطقة، وفي تفسير الاتحاد الأوروبي لمنظومة القيم التي يجب على دول المتوسط مراجعتها أو تبنيها، وفي مراجعة قضية اندماج مسلمي أوروبا في المجتمعات الأوروبية ذاتها.

وقد أصبح البعد الثقافي للشراكة هو أحد أذرع أوروبا في الحرب على الإرهاب وفق استراتيجية أوروبية قائمة على ضرورة مكافحة جذور الإرهاب بالسبل المتنوعة ومنها الثقافية التي يجب أن ترتبط مع السبل الاقتصادية والسياسية، وعدم الاقتصار على محاربة قوى الإرهاب فقط.

وفي مجال تفعيل الديمقراطية وحقوق الإنسان في جنوب المتوسط أخذ الاتحاد الأوروبي يراجع سياساته وعلى نحو يحقق أكبر درجة من التنسيق والتعأون مع الولايات المتحدة. (أبو نار، 2000).

2.1.4 موقف أوروبا من العملية السلمية:

نظرت أوروبا إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، في عاصمة أوروبية (مدريد) هي عضو في الاتحاد، بمثابة تحول مهم في الدور الذي تطمح بأن تلعبه في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتراجعاً عن الموقف الإسرائيلي السابق الرافض لأي دور لأوروبا في المنطقة، بحجة أن أوروبا أقرب في مواقفها إلى الموقف العربي والفلسطيني من الموقف الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن مشاركتها في المؤتمر لم تكن فعالة، إلا أنها وجدت في هذا التحول فرصة لكي تلعب دوراً مؤثراً في عملية السلام في الشرق الأوسط. (علوي، 2003)

إن مواقف الاتحاد الأوروبي وإن بدت مؤيدة للمطالب العربية، إلا أنها لم تكن تستطيع تجأوز الدور الأميركي في منطقة الشرق الأوسط، إذ تعتبره دائماً دوراً رئيسياً لا مجال لتجأوزه، كما أنها لم تدعُ إلى فرض عقوبات أو اتخاذ مواقف متشددة تجاه إسرائيل للقبول بتسوية سلمية مقبولة من الأطراف، بل على العكس استمرت في دعم الدولة العبرية، وساهمت في تقدمها ومدها بالتكنولوجيا الحديثة، فكأن الموقف الأوروبي يهدف إلى إرضاء الطرف العربي، بصورة أو بأخرى، دون تعريض مصالح أوروبا الحيوية مع الولايات المتحدة وإسرائيل للخطر (الشيخ، 2009).

ورغم إدراك الولايات المتحدة للموقف الأوروبي، فقد كانت تنتقده في كل مرة يتخذ فيها موقفاً من القضية الفلسطينية، ولذلك أرادت إضعاف الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، على أساس أنها القادرة وحدها على إيجاد حل للصراع، وأنها الطرف الوحيد الذي يستطيع أن يتعامل مع الجانبين الإسرائيلي والعربي. كما أرادت أن يقتصر الدور الأوروبي على دور الممول لعملية السلام في الشرق الأوسط، وقد أكد تردد الدور الأوروبي، تقريرَ المفوضية الأوروبية الذي أقره جميع أعضائها،

ووزع على عواصم الاتحاد الخمس عشرة، بالاعتراف بأن الاتحاد الأوروبي ليس سوى "شريك ثانوي" في عملية السلام في الشرق الأوسط، وليس له صوت أمام الهيمنة الأمريكية المسيطرة على المفأوضات، وأن دوره الهامشي لا يتناسب مع حجم الدعم المالي الذي يقدمه لطرفي النزاع وخصوصاً للجانب الفلسطيني. وقد أوصى التقرير بضرورة تولي الاتحاد مسؤوليات أكبر في عملية السلام، وترجمة ورقته المالية إلى ثقل سياسي موازٍ ومؤثر على الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي .(Le monde, 2010)

وقد كان بالإمكان أن يتخذ الدور الأوروبي في عملية السلام طابعاً مغايراً يجعله طرفاً رئيسياً مهماً وموازياً لدور الولايات المتحدة الأمريكية لو تمكنت الدول العربية من تنسيق مواقفها واستثمار ورقتها الاقتصادية بصورة مخطط لها، فمنذ بداية القرن الواحد والعشرين حصل تغير واضح في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، لا سيما ضد السياسة الإسرائيلية التي قادها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "آرييل شارون"، ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي على المستويات الرسمية والشعبية قد ضاقت ذرعاً بالمشاهد التلفزيونية التي تبث في نشرات الأخبار تصور الجنود الإسرائيليين أثناء استخدامهم أسلحة عسكرية لتدمير المباني الفلسطينية وغيرها من البنى التحتية التي مولها الاتحاد الأوروبي (الشيخ، 2009).

ويعتبر الأوروبيون إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش السابقة تقع تحت ضغط اللوبي الإسرائيلي واليمين المسيحي الأمريكي، لأنها تغفل تماماً معاناة الفلسطينيين، كما انتقد الأوروبيون موقف الرئيس الأسبق جورج بوش العلني لسياسة شارون الذي وصفه بـأنه "رجل السلام"، وبدعوة شارون إلى طرد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وعدم جدية الإدارة الأمريكية في الضغط على إسرائيل لتنفيذ خريطة الطريق (الصياد، 2006).

ومن جهة ثانية، هناك تفأوت أيضاً على الصعيد الشعبي في مواقف كل من الرأي العام الأوروبي والأميركي من القضية الفلسطينية، فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مجلس شيكاغو للعلاقات الدولية وصندوق مارشال الألماني في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، أن نسبة (72%) من المستطلعين يؤيدون قيام دولة

فلسطينية في الضفة الغربية، في حين أن هذه النسبة انخفضت إلى (61%) في الجانب الأمريكي الذي يؤيد قيام دولة فلسطينية. وقد عملت إسرائيل على توجيه سلسلة من الإجراءات المهينة لأوروبا، على غرار عدم سماح شارون للمسؤولين في الاتحاد الأوروبي بالاجتماع مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات حين كانت القوات الإسرائيلية تحاصره في مقره الرئيسي في رام الله، في حين سمحت للمبعوث الأمريكي الخاص أنطوني زيني ووزير الخارجية الأمريكية كولن بأول بأن يدخلا إلى المبنى المحاصر (غلبن، 2002).

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي أصبح يشعر بالحرج من بقائه صامتاً، خاصة مع إصرار شارون على تحدي الإدارة الدولية بمواصلة سياسة إسرائيل الاستيطانية وحرب الإبادة المنهجية والشاملة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، ولكن ما الذي يدفع الاتحاد الأوروبي إلى عدم الاكتفاء بتوجيه النقد لسياسات إسرائيل، والتلويح إلى أنه لم يعد مقبولاً الاكتفاء بالدور الاقتصادي الأوروبي؟ لا شك أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أكثر الأطراف التي تقدم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وهي شريك مهم في عملية السلام، حيث خصص الاتحاد الأوروبي مبعوثاً خاصاً إلى عملية السلام، هو السفير "ميجل أنجيل موراتينوس" للمشاركة في دعم العملية السلمية، وتحقيق الاستقرار في المنطقة (نافعة، 2004).

بعد ذلك بدأت أوروبا تتجه نحو دعم الديمقراطية في بلدان جنوب وشرق المتوسط، وهو ما يمثل منهجاً لسياسة صاغتها المؤسسات الغربية عموماً خلال فترة تمتد إلى قرابة الخمسين عاماً من الزمن (جاد، 2001).

لا شك أن الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية تمثل تراثاً مشتركاً لجميع الدول الرأسمالية الغربية كما تشهد عليه دساتيرها ونظمها السياسية. وقد مثلت الديمقراطية عنصراً هاماً وقاسماً مشتركاً للسياسات الغربية تجاه بلدان "العالم الثالث"، واكتسب هذا التوجه فعالية أكبر بعد انهيار النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وفي دول أوروبا الوسطى والشرقية الأخرى منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وما تلا ذلك من سقوط نظم مشابهة خارج القارة الأوروبية. وقد

اهتمت مؤسسات حكومية غربية بالعمل على نشر الديمقراطية في جميع أرجاء العالم (الملا، 2009).

فقد ظهرت النوايا الديمقراطية من خلال الربط بين الاستقرار السياسي المتحقق عن طريق التحول الديمقراطي، والأمن المنجز عن طريق التصدي للإرهاب والسيطرة على سباق التسلح، ولذلك فإن إرساء قواعد العلاقات على أسس ديمقراطية يجب أن تكرس الجهود المشتركة لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بصفة عامة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة (الملا، 2009).

3.1.4 **محددات صناعة القرار السياسي الأوروبي في المنطقة العربية**:

وهو ما يخص الدور الأوروبي في عملية التسوية في المنطقة العربية، وتتلخص بالعلاقة مع إسرائيل والنفط:

أولاً: العلاقات الأوروبية – الإسرائيلية وتأثير اللوبي الصهيوني في صناعة القرار الأوروبي:

ويعدّ هذا السبب المحدّد الأساسي الذي واجه الدوْر الأوروبي في أداء دوْر تجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يوجد في الاتحاد ثلاثة تيارات مختلفة في طريقة التعامل مع إسرائيل: (الأتاسي، 2005)

التيار الأول: تمثله فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وإيرلندا، ويحمل إسرائيل مسؤولية الأزمة التي شهدتها عملية السلام في نهاية القرن الماضي، ويدعو إلى دور أوروبي جاد وفاعل.

التيار الثاني: تمثله بريطانيا، وهو موقف تابع للولايات المتحدة الأمريكية ومتطلع إلى دوْر أمريكي في تسوية الصراع.

التيار الثالث: تمثله دول معروفة بمواقفها المؤيدة لإسرائيل كهولندا وبلجيكا وألمانيا.

هذه الاختلافات أدّت إلى بلورة سياسة أوروبية خارجية حيال تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وجعلت دوره مكملاً للدور الأمريكي الذي يشكل وسيطاً غير نزيه في عملية التسوية. ومع ذلك لا يمكن القول: إن التيار الأول الذي

تقوده فرنسا معاد لإسرائيل، فقد عبر الرئيس الفرنسي ساركوزي عن "افتخاره" بصداقة إسرائيل ومتانة صداقته بقادة إسرائيل واللوبي الصهيوني في فرنسا وأمريكا. وفي هذا الإطار، فقد استمع إلى نصيحة المجلس التمثيلي للمنظمات اليهودية الفرنسية بإقالة الوزير الاشتراكي هوبير فيدرين، الذي اختاره للخارجية، وأن يستبدل به الدكتور برنار كوشنير، لمعاداة الأول لإسرائيل. (زغلول، 2007).

ونرى تأثير العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في الموقف الأوروبي من إسرائيل، فأمريكا تعدّ إسرائيل حليفها الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وتخطّت مسألة الحليف مع وصول المحافظين الجدد إلى السلطة. يقول كريس باتن مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية: إن "عضواً ديمقراطياً بارزاً في مجلس الشيوخ الأمريكي أبلغ وفداً أوروبياً زائراً بأننا جميعنا هنا الآن أعضاء في الليكود". (علوي، 2003)

وإذا ما استعرضنا الشراكة الأورومتوسطية خلال السنوات الماضية وجدنا أن الاتحاد الأوروبي وقف إلى جانب إسرائيل مطالباً الدول العربية بالتطبيع مع إسرائيل، وجاء قرار الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ 2008/6/1 (والقاضي برفع مستوى العلاقات مع إسرائيل) ليعبّر – حسب ما قاله الصحفي الإسرائيلي جدون ليفي – عن الانقياد الأوروبي خلف الولايات المتحدة التي تتبعها في خضوع تام. كما أدى صراع التيارات السياسية– الإيديولوجية دوره في تحديد موقف دول أوروبا من عملية التسوية.(بخوش،2006).

كما أدّت البُنى السياسية والأنظمة الدستورية دورها، فحيث كان النظام الانتخابي والدور الأكبر المناط بالبرلمان يدفع إلى الأمام حكومات ائتلافية قليلة الاستقرار والتجانس، استقرت العادات السياسية على ما هي عليه، بل ازداد المجتمع قابليةً لتأثير جماعات الضغط ومنها الصهيونية. ونجد أن البرلمان الأوروبي يعكس محصلة الرأي السياسي الأوروبي، والذي ظل جزءٌ غير يسير منه متأثراً بالأطر الإيديولوجية والثقافية التي برزت في منتصف القرن الماضي، فالأحزاب الليبرالية المتمثلة في كتلة الإصلاحيين الديمقراطيين الليبراليين والكتلة الديمقراطية المسيحية وحزب المحافظين البريطانيين حافظوا على تعاطفهم مع إسرائيل. (مقلد، 2009).

ثانياً: تأثير المصالح الاقتصادية والحاجة إلى النفط

يستهلك الاتحاد الأوروبي حوالي (1،5) مليار برميل من مكافئ النفط، أو (15%) من الاستهلاك العالمي، ويأتي ثُلثا هذه الطاقة من الهيدروكربونات (يشكل النفط 44% منها والغاز 24%). فاحتياطيات القارة الأوروبية محدودة جداً، والنرويج هي الدولة الوحيدة التي تملك احتياطيات كبيرة. وتبلغ نسبة الاتحاد الأوروبي من الاحتياطيات المؤكدة إلى الإنتاج نحو (10) سنوات بالنسبة إلى النفط و20 سنة بالنسبة إلى الغاز، وتؤكد المفوضية الأوروبية أن أوروبا تستورد في الوقت الحاضر ما يناهز (70%) من استهلاكها من النفط و(40%) من استهلاكها من الغاز، مع إمكانية تصاعد هذه النسبة إلى (90%) و(70%) على التوالي بحلول عام (2020م)، ومع نفاد حقول بحر الشمال، فإن واردات النفط سوف تزيد بنحو (50%) وتتضاعف واردات الغاز ثلاثة أضعاف. (الملا، 2009)

ونتيجة لذلك، فإن اعتماد الاتحاد على النفط يمكن أن يتصاعد إلى (94%) بحلول عام 2030، وعلى الغاز إلى (81%)، واعتماده الكلي على الطاقة إلى (70%). (الصياد، 2006)، وحسب نشرة استشراف الطاقة العالمية فإنه بحلول عام 2030 سيكون قد تدفق على أوروبا ما يقرب من (160) مليار متر مكعب من الغاز من منطقة الخليج. (خضر،2010).

ولبيان مدى أهمية العامل النفطي بالنسبة للأوروبيين نقرأ ما جاء في "الكتاب الأخضر" الذي أصدرته المفوضية الأوروبية في تشرين الثاني 2002 بعنوان: "نحو استراتيجية أوروبية لتأمين الإمدادات النفطية"، يقول الكتاب المذكور: "يتعين على الاتحاد توظيف نفوذه السياسي والاقتصادي لضمان ظروف تتسم بالمرونة للإمدادات الأجنبية".

انطلاقاً مما تقدم، نرى أن الاهتمام الأوروبي بالنفط يدخل ضمن استراتيجية دول الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى تفعيل دور الاتحاد السياسي والاقتصادي في المنطقة لضمان الحصول على النفط. (الملا، 2009).

كما يعدّ حجم العلاقات التجارية مع البلدان العربية عاملاً مهماً في تحديد موقف الدول الأعضاء من القضايا العربية، فاليونان الذي اعتمد إلى حد ما على

التجارة مع البلدان العربية (20% من الواردات و30% من الصادرات)، وكلياً على النفط العربي (أكثر من 80%)، كان من أقرب الدول الأوروبية إلى القضية العربية. أما ألمانيا فقد اتخذت قرار دفع التعويضات لإسرائيل وهي تعلم أن علاقاتها التجارية مع البلدان العربية لا تتجأوز أكثر من (4%) من مجموع مبادلاتها التجارية (جاد، 2001).

وقد بينت الصدمة النفطية عام 1973 أهمية البُعد الاقتصادي في القرار السياسي الأوروبي، حيث أسهمت في تغيير منحى السياسات الخارجية لعدد كبير من الدول الأوروبية ومنها إيطاليا وألمانيا وهولندا وبلجيكا (عطوة، 2006).

ويرتكز الجانب العربي في توقع موقف أوروبي مؤيد للقضايا العربية على:

1. أهمية الدور الأوروبي في القضايا الدولية من خلال تأثيره في النوادي السياسية والاقتصادية الكبرى التي تدير العالم (منتدى دافوس، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة) حيث يؤدي الأوروبيون دوراً مؤثراً في كل هذه المواقع.
2. الاهتمام الأوروبي الكبير بالمنطقة العربية بسبب القرب الجغرافي والموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية، ووجود الملايين من العرب فيها، لذا فهي تعي أهمية الوطن العربي وترى أن من مصلحتها تأمينَ الاستقرار فيه.
3. تبنّت أوروبا عدداً من القضايا العربية الشائكة وأدّت دوراً مقبولاً في معالجتها، ونهجت نهجاً مستقلاً مخالفاً للولايات المتحدة عندما فكّرت هذه في غزو العراق، وأكدت دائماً ضرورة إقامة السلام العادل الشامل المبني على مبادئ الأمم المتحدة وفق القرارين 242 و338.
4. أدّى دوْر التعددية والأمن الجماعي والتأكيد لمركزية القانون الدولي والشرعية الدولية، وطبيعة آلية اتخاذ القرار القائمة على أساس فرض القانون ومبدأ التعددية السياسية والمؤسسية إلى اشتراك التيارات السياسية المختلفة في النقاش (مقلد، 2009).
5. تأكيد الاتحاد أهمية الحوار لإحداث التغيير، فهو بالفعل طريقة أفضل من العزل والعقوبات المنفردة (خضر، 2010).

6. استخدام الاتحاد للقوة الناعمة في علاقاته مع الدول المجأورة، ومعارضته كل ما يتعلق بزعزعة الاستقرار في المنطقة، فما يهم الاتحاد هو سهولة وصول النفط العربي إليه بأسعار معقولة ودون أي عائق، وفتح أسواقه للمنتجات الصناعية والغذائية الأوروبية دون منافسة محلية.
7. على صانع القرار العربي ألاّ يتغاضى عن دور البديل الأوروبي، وعليه التركيز على تحسين العلاقات معه، فالاتحاد الأوروبي سيكون له دور مستقبلي مهم في السياسة الخارجية، وسيتخذ مواقف من القضايا العربية المحورية، فضلاً عن تمتعه بالخبرة حول الوطن العربي، وهذا ما تفتقده واشنطن في علاقتها بالمنطقة.
8. الاتحاد الأوروبي، القوي بقدرات دوله الأعضاء المالية والدبلوماسية وصاحب الخبرة بالانتقال إلى الديمقراطية، هو الآن أكثر استعداداً لأداء دوْر في العراق، وهو غير مرتبط في أذهان الشعب العراقي بالنار والدم.
9. على العرب المقايضة بين مصالح الاتحاد الاقتصادية والنفطية في المنطقة العربية والحاجة لدوْر أوروبي مهم في التسوية السلمية في المنطقة يكون موازياً للدور الأمريكي (Le monde, 2010).

كل ذلك يدفع العرب لبناء علاقات قوية مع الأوروبيين، ولكن يجب أن تكون بوابة تلك العلاقات هي الموقف العربي الموحّد والتفأوض مع الأوروبيين عبر المؤسسات العربية المشتركة وعلى رأسها جامعة الدول العربية، فنحن اليوم نعيش في زمن التكتلات ولا مكان للدول الفرادى، وهذا ما عبّر عنه رئيس المفوضية الأوروبية السابق بقوله: "على الدول العربية أن تسعى مستقبلاً لأن تتعامل مع الاتحاد الأوروبي، بالتنسيق في ما بينها إلى المدى الممكن". (الصياد،2006)، فالوزن المتهأوي للعرب في السياسة الدولية يعود إلى تفككهم وعدم قدرتهم على الارتقاء بأدائهم إلى المستوى الإقليمي في زمان أصبح من المتعذر على الدول الصغيرة الاستمرار، فلا بدّ من إقامة اتحاد سياسي فيدرالي على أسس ديمقراطية وعدالة اجتماعية (مقلد، 2009).

4.1.4 موقف الاتحاد الأوروبي من احتلال العراق

بدأ الخلاف الأوروبي– الأمريكي يتبلور من خلال الموقف الفرنسي الرافض لإصدار قرار من مجلس الأمن يخول الولايات المتحدة استخدامَ القوة ضد العراق بدون اللجوء إلى المجلس مرة ثانية في حالة عدم امتثال العراق لقراراته وتعأونه مع المفتشين الدوليين (خضر، 2010).

وتطور هذا الموقف ليصبح خلافاً بين جهتين أو معسكرين أحدهما معارض للحرب والآخر مؤيد للولايات المتحدة في حربها ضد العراق، فالاتجاه الأول لا يرى مشروعية استخدام القوة ضد العراق إلا بعد أن تستنفد الوسائل السلمية الأخرى، كما يرى أن استخدام القوة يجب أن يكون عن طريق المنظمة الدولية، لا بشكل انفرادي.

وهذا الموقف الأوروبي له أسبابه، إذ إنهم على قناعة بأن الإدارة الأمريكية تخطط لهذه الحرب قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما أن هذه الدول لا تملك أي دليل على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل أو على علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة، هنا وجد الأوروبيون فرصتهم للوقوف بوجه الاستراتيجية التوسعية للمحافظين الجدد بعد أن بدأ القلق داخل أوروبا يتنامى عندما أعلن الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن استراتيجيةَ الأمن القومي الأمريكي الجديدة وتبنيَ مفهوم الضربات الاستباقية التي يعتقد الأوروبيون أنها عقيدة أمنية تهدف إلى الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة على العالم خلال القرن الحادي والعشرين ليكون قرناً أمريكياً فيؤدي ذلك إلى قطع الطريق أمام نمو القوة الدفاعية الأوروبية، وهذا يعني تهميش فرنسا وألمانيا ومنع تطوير الدفاع الأوروبي بقيادة فرنسية– ألمانية عن الاضطلاع ببناء قوة عسكرية أوروبية قادرة على توفير غطاء مستقل لأمن القارة بعيداً عن الغطاء الأطلسي (حمزأوي، 2003) .

ولكن من خلال موقف الدول الأوروبية الرافضة للحرب، الذي شجع دولاً أخرى أعضاء في مجلس الأمن، استطاعوا عزل أمريكا وبريطانيا داخل مجلس الأمن، وحرموهما من غطاء الشرعية الدولية الذي طالما حأولا الحصول عليه.

أما الاتجاه الآخر والمؤيد للولايات المتحدة في شن الحرب على العراق فيضم بصورة أساسية بريطانيا وهولندا والدنمارك والتشيك والمجر ودول البلطيق (رولو، 2004).

والحقيقة أن درجة التأييد بين هذه الدول تختلف من دولة إلى أخرى، فلكل دولة دوافعها الخاصة، كما أن الوحدة الألمانية وتوسع الاتحاد الأوروبي لصالح وسط أوروبا وشرقها على حساب جنوبها، والتقارب الفرنسي الألماني، كل هذا يلقي بظلاله على مجمل تحركات هذه الدول الأوروبية باتجاه التقارب مع الولايات المتحدة (أبو نار، 2000).

أما دول أوروبا الشرقية والبلطيق فهي تسعى من خلال تقاربها مع الولايات المتحدة إلى خلق نوع من التوازن مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، وللتخلص من الهيمنة الروسية عليها، وقد عبرت فرنسا عن عدم رضاها عن هذا التقارب وعدّت دول أوروبا الشرقية أنها قد ضيعت فرصةً لالتزام الصمت، وأنها لم تأبه بخطر الانحياز بسرعة إلى الولايات المتحدة.

فالدول المعارضة لأي عدوان على العراق تتمثل في: ماليزيا والهند والباكستان وأندونيسيا والصين وروسيا، إذ رفضت ماليزيا العدوان على العراق رفضاً قاطعاً ولو تم ذلك بقرار من مجلس الأمن، كما أنها وصفت التهديدات والحرب بأنها "موجهة ضد الإسلام والمسلمين"، وطالبت باستخدام النفط كورقة ضغط على أمريكا وبريطانيا من أجل منع نشوب هذه الحرب. أما الهند وباكستان وأندونيسيا فقد عارضت الحرب على العراق على ألسنة مسؤوليها، وكانت مواقف الهند وباكستان محكومةً باعتبارات الولايات المتحدة لأي من الطرفين على حساب الآخر، إضافة إلى أن باكستان كانت عضواً دورياً في مجلس الأمن، فامتنعت عن التصويت لصالح المشروع (الأمريكي- البريطاني- الإسباني) الذي يخولهم استخدام القوة التلقائي ضد العراق، ناهيك عن قوة التيارات الإسلامية المعارضة في الباكستان التي تؤثر في صانع القرار السياسي.

وأما الصين وروسيا وهما من الدول الدائمةِ العضوية في مجلس الأمن ولهما حق النقض(الفيتو)، فإن روسيا دعمت وبشكل واضح الموقف الفرنسي- الألماني

وهددت باستخدام الفيتو ضد أي قرار يتيح للولايات المتحدة وبريطانيا استخدام القوة ضد العراق على نحو منفرد، وأما الصين فكانت تحرص على عدم الدخول في مواجهات مع الولايات المتحدة حماية لاقتصادها الذي يعتمد على الاقتصاديات الأمريكية لذلك لم تهدد باستتخدام حق النقض (الفيتو) لكنها طلبت مراراً إعطاء فرصة كافية لعمل المفتشين الدوليين ودعت إلى عدم استخدام القوة إلا من خلال مجلس الأمن، كما أنها حرصت على تأكيد عدم وجود تحالف صيني روسي مع فرنسا (مقلد، 2009).

وأما الفريق الداعم للعدوان الأمريكي البريطاني على العراق فيأتي في مقدمته اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية، وهذه الدول هي دول مؤيدة للسياسة الأمريكية دائماً لاعتبارات عديدة، فاليابان وكوريا الجنوبية تخشيان الخطر المشترك الذي يهددهما من جهة كوريا الشمالية وتحسبان له حساباً، وذلك يتطلب وقوف الولايات المتحدة معهما في مواجهة هذا الخطر، لذلك فإن اليابان أيدت الضربة العسكرية الأمريكية البريطانية على العراق عام 1988 المسماة "ثعلبَ الصحراء"، كما أنها دعمت المشروع الثلاثي المقدم إلى مجلس الأمن باستخدام القوة ضد العراق. (شحادة، 2009)، وأخذت هي وكوريا الجنوبية ترسل قوات عسكرية إلى العراق بعد الغزو وحتى الآن على الرغم من المعارضة الشعبية لذلك، وعلى رغم خرق الحكومة اليابانية دستورها الذي لا يسمح بإرسال قوات عسكرية خارج البلاد. والأمر نفسه فعلت أستراليا، إذ أكدت مراراً دعمها للسياسة الأمريكية – البريطانية قبل الغزو، كما أنها تشارك في قوات مسلحة داخل العراق لتأكيد دعمها المتواصل وتحالفها مع الولايات المتحدة الذي يمتد إلى حقبة الحرب الباردة (الأتاسي، 2005).

5.1.4 أثر العلاقات الأمريكية – الأوروبية في المنطقة العربية

إن الحديث عن دور أوروبي مؤثر ومستقل عن الدور الأمريكي، وإمكانية بروز أوروبا كقوة عظمى أو حتى كلاعب أساسي له دور حقيقي في التأثير في الأحداث في المنطقة العربية، يتطلب دراسة أبعاد العلاقات الأمريكية الأوروبية

وتأثيرها في الدور الأوروبي المستقل، وهل أوروبا جادة وقادرة على القيام بدور القطب الدولي المنافس للولايات المتحدة؟ (الحاج، 2010).

تسعى الولايات المتحدة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز مصالحها ولو كان على حساب الأوروبيين، فقد قدم الاتحاد الأوروبي شكوى إلى منظمة التجارة العالمية ضد القوانين التي تصدرها الولايات المتحدة والتي تحظر التعامل مع بعض الدول كإيران بحجة أن هذا يخالف حرية التجارة الدولية.

أما عسكرياً فبالرغم من كون الإنفاق العسكري الأوروبي قد بلغ (173) مليار دولار عام (2003) إلا أنه ما زال أقل من نصف الميزانية العسكرية الأمريكية البالغة 420 مليار دولار خلال عام (2006) (خضر، 2010).

ترتبط أوروبا بحلف الناتو الذي تلعب الولايات المتحدة دوراً كبيراً في رسم استراتيجيته وقيادته، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال حلف وارسو أخذت أوروبا تطالب بدور أكبر في إدارة الحلف، وهناك توجه أوروبي بقبول زعامة ألمانيا اقتصادياً في أوروبا وفرنسا عسكرياً. (ثابت، 1995)، كما أن هذه الصيغة فيما يرى الأوروبيون مكملة لدور حلف شمال الأطلسي وليست بديلاً عنه وتمارس أعمالها بالتنسيق مع الحلف، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق الأبرز على أن الولايات المتحدة لها تأثير كبير على شؤون الأمن في القارة الأوروبية.

يصعب على الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد منافسة الولايات المتحدة على زعامة العالم، وعليه يجب أن تسعى أوروبا إلى التنسيق مع الولايات المتحدة في سياستها في نقاط التقاطع وفي قيام حوار منظم حول كافة القضايا السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية عن طريق عملية مؤسسية (علوي، 2003).

إن الاهتمام الأمريكي بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي هو اعتراف بأهمية الاتحاد الأوروبي ودوره على المستوى العالمي، لذلك تسعى الولايات المتحدة لبناء جسور التعأون مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن الولايات المتحدة لا تمانع في وجود دور لأوروبا على الساحة الدولية شريطة توافقه مع السياسات الأمريكية، وفي هذا السياق يقول هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق: "إن من مصلحة أمريكا أن تصبح أوروبا مشاركاً أكثر نشاطاً في الشؤون الدولية، لكن ليس من

مصلحة أمريكا تعريف تلك الهوية كمعارضة للولايات المتحدة". ، (Leonard, 2001)

هناك العديد من المحأولات الأوروبية – الجماعية أو الفردية – ليكون لها دور مستقل عن الدور الأمريكي، ومثال ذلك مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي طرحه الاتحاد الأوروبي دون التشأور مع الولايات المتحدة ولم تدخل الولايات المتحدة طرفاً فيه، بالإضافة للمحأولات الفرنسية للعب دور مستقل عن الدور الأمريكي خاصة في عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وموقف ألمانيا وفرنسا المعارض للحرب على العراق.

تتفق كل من أوروبا والولايات المتحدة على ضرورة الإبقاء على دول المنطقة العربية ضمن دائرة التبعية للغرب وعدم السماح ببروز أية قوة إقليمية قد تشكل خطراً آنيا أو مستقبلياً على المصالح الغربية، كما يتفق الطرفان على ضرورة الحفاظ على التفوق العسكري لإسرائيل، كما تعمل أوروبا والولايات المتحدة على تجريد المنطقة من طابعها الثقافي والحضاري وذلك بإلحاقها بركب العولمة بمظاهرها الشكلية (الإمام، 1997).

يظهر عدم التوافق بين السياسات الأمريكية والأوروبية تجاه المنطقة في الخلاف حول الوسائل والطرق الواجب اتباعها لتحقيق الاستراتيجية الغربية المشتركة تجاه المنطقة، "فبينما تتبنى الولايات المتحدة استراتيجية القوة (Hard power) فإن أوروبا تنطلق من استراتيجية تدور حول مفهوم القوة الناعمة (Soft power) حيث أن السياسة الأمريكية يغلب عليها استخدام الخيار العسكري مثل حصار ليبيا وغزو أفغانستان والعراق، أما الاتحاد الأوروبي فيعتبر أن القوة العسكرية هي الخيار الأخير بعد استنفاد الوسائل السلمية من مساعٍ حميدة ومفأوضات وضغوط اقتصادية ودولية (الشيخ، 2009).

ويعود ذلك التعارض أو الخلاف بين الطريقة الأمريكية والأوروبية إلى التصور الأوروبي بأن زعزعة الاستقرار في المنطقة ينعكس بشكل مباشر ومؤثر بشكل أكبر على القارة الأوروبية، ودليل ذلك أن مشكلة المهاجرين في أوروبا هي نتاج لحالة عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة في العقود الماضية، أما بخصوص

تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فإن أوروبا لا تتجأوز ما هو مسموح لها أمريكياً أو إسرائيلياً بدور محدود، لذلك فإن أوروبا تتفق مع أو تكمل أية مبادرة يطرحها الجانب الأمريكي (جاد، 2001).

تنعكس طبيعة العلاقات عبر الأطلسي على الدور الذي تضطلع به أوروبا في المنطقة العربية، حيث إن هناك علاقة طردية بين التوافق الأمريكي الأوروبي ودور الاتحاد الأوروبي في المنطقة، فكلما كانت العلاقات بين الطرفين مستقرة وتتصف بالتوافق توافر لدى الأوروبيين هامش أكبر يستطيعون بفضله القيام بدور أكثر تأثيراً وفعالية تجاه قضايا المنطقة العربية، باعتبار أن المحدد الأمريكي هو الأكثر تقييداً للدور الأوروبي في المنطقة، ومن هنا فقد شهدت المرحلة التي تلت الحرب على العراق كثيراً من التحولات في السياسات الأوروبية نحو مزيد من التناغم والتوافق مع السياسة الأمريكية، حيث إن جملة التحولات التي أقدمت عليها أوروبا كانت لمصلحة وفاقها مع الولايات المتحدة لتصبح أكثر التقاءً مع وجهات النظر الأمريكية (الشيخ، 2009).

وظهرت هذه التحولات بشكل كبير من خلال موقف أوروبا من حزب الله وحركة حماس وعملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بتبني وجهات النظر الأمريكية من هذه القضايا والمعبرة بدورها عن وجهة النظر الإسرائيلية.

العلاقات العربية الأوروبية المستقبلية من وجهة نظر أوروبية:

هناك رؤى أوروبية أخرى طرحت بشأن العلاقات العربية – الأوروبية، منها: المبادرة الألمانية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط التي وردت في خطاب يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني أمام مؤتمر ميونيخ الأربعين حول السياسة الأمنية الذي عقد في السابع من شباط 2004، فقد اقترح فيشر مبادرة أميركية – أوروبية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط من خطوتين: (خلاف، 2008)

الأولى: تهدف إلى جعل المنطقة الممتدة من المغرب حتى سوريا منطقة تجارية حرة، تشمل كل دول البحر المتوسط.

الثانية: وضع إعلان من أجل المستقبل موجه إلى الشرقين: الأدنى والأوسط، يوجد ثلاث رؤى خاصة بمستقبل أوروبا هي: (ماركو، 2004)

1. الرؤية البريطانية أو أوروبا الامتداد الاقتصادي التي تقوم على اعتبارات اقتصادية، ولا سيّما على ضرورة السماح بالتجارة الحرة عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية وتسهيل انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال، وتنظر بريطانيا بتشكك إلى فكرة أوروبا السياسية، إذ هي تتطلب التخلي عن السيادة لصالح الاتحاد أو لصالح فوق القومية في النهاية، وتحارب السياسات المشتركة شديدة الاندماجية.
2. أما الرؤية الألمانية فتختلف اختلافاً جذرياً عن البريطانية، فترى أوروبا كدولة فيدرالية (اتحادية) تقوم على أساس فكرتي المواطنة والاستقرار، وتجمع بين مجتمعات متضامنة ونموذجية توحّد مصيرها من أجل تأمين الاستقرار: الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي.
3. بدورها ترى فرنسا، وإلى حد ما إسبانيا، أوروبا القوة المدعوة لأن تصبح اتحاداً لدول قومية، وهي تقوم على مبدأ الفيدرالية –حكومية، وتركّز على الاندماج، بشرط ألا يؤدي إلى اختفاء الدول، وترى هذه الرؤية ضرورة إقامة أوروبا مساحة اقتصادية موحدة حرة محمية من تهديدات العولمة الخارجية، ومنظمة سياسية قادرة على أن تزيد التضامن بين الدول الأعضاء تمتلك سياسة خارجية ودفاعية تمكّنها من أداء دوْر مهم على الساحة الدولية (نافعة، 2008).

وتبرز وجهة النظر الأوروبية أموراً كثيرة هي أن دائرة هذه العلاقات تتسع لتشمل الدول العربية والدول غير العربية، سواء على مستوى الشرق الأوسط أو ما يسمى "الشرق الأوسط الكبير"، كما أنها بالرغم من أن نقل مستوى العلاقة إلى مستوى الشراكة يساهم في توسيع نطاق هذه الشراكة من ناحية، ويؤكد أنها شراكة تقوم على عدم التكافؤ، فإن ما تدعو إليه من إصلاح إنما يتطلب رفع مستوى الطرف العربي والإسلامي إلى المستوى الملائم لتحقيق هذه الشراكة، ومن ثم فعلاقة الشراكة التي تدعو إليها إنما هي مشروطة بتوافر شروط ومعطيات معينة على الجانب الآخر أن يوفرها (الصياد، 2006).

يضاف إلى ذلك أن الجانب المتعلق بالأمن يحظى بالاهتمام الكبير من الجانب الأوروبي، فهو الجانب المركزي في كل الرؤى المطروحة وكل ما يأتي بعد ذلك

هو بمثابة التركيز على النقطة الرئيسية وهي الأمن الأوروبي، وأن هذه الرؤى وإن كانت تطرح أساليبَ مرنة لإدارة العلاقات مع الدول العربية والإسلامية فإنها لا تخفي إمكانية استخدام العنف كبديل إذا اقتضت الضرورة، ومن ثم فالترويج لهذه الرؤى يتم استنادًا إلى أنها البديل الملائم لبديل العنف، كما أن ما جاء في هذه الرؤى لا يختلف من حيث المضمونُ عن أطروحات سابقة، فإن الجديد فيها فقط يتمثل في أنها تقدم برامج عمل يتعين على الجانب العربي الالتزام بتنفيذها واجتياز اختبارها بنجاح حتى يمكن صوغ العلاقات الأوروبية العربية وفقاً للرؤى الأوروبية المطروحة (الملا، 2009).

كما يلاحظ أيضا تركيز هذه الرؤى على أهمية الدور الأمريكي في سياق مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، فالولايات المتحدة هي الشريك الأكبر في سياق هذه العلاقات مستقبلاً، كما هو الحال الآن.

وفي مقابل كل ذلك لا توجد رؤية عربية جماعية أو حتى فردية بصدد هذا الموضوع، وكل ما هو مطروح من الجانب العربي هو نتاج لآراء وأفكار الباحثين والمفكرين، ومن ثم فعلى الصعيد الرسمي العربي لا يمكن القول بوجود رؤية متكاملة للعلاقات العربية الأوروبية في المستقبل على غرار الرؤى الأوروبية الرسمية وشبه الرسمية المطروحة.

تشير دراسة العلاقات عبر المتوسط إلى حالة من عدم الرضا تجاه سياسات ومواقف الطرف الآخر، فالجانب الأوروبي يرى أن دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط لم تقم بكل ما هو ضروري لتقوية التفاعل، ولم تقدم على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة اقتصادياً وسياسيًا وأيضًا اجتماعياً، وتشكو من بطء وتيرة الإصلاح، هذا إضافة إلى الاستغراق في الحديث عن الصراع العربي الإسرائيلي دون أن يترافق ذلك مع اهتمام بفكرة "منع الصراع".

إن دول الاتحاد الأوروبي لا تتفهم خصوصية شعوب المنطقة، كما أنها لا تمارس دوراً فاعلاً في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وإن سياستها تجاه الصراع والتسوية تتوافق مع الأجندة الأمريكية تماماً، ومن ثم، فهي لا تعد فاعلاً مستقلاً في ملف بات يهدد استقرار المنطقة برمتها، وإذا كان ماضي العلاقات بين

شمالي وجنوب المتوسط مليئاً بالتحفظات، فإن المستقبل يحمل في طياته فرصاً عديدة لتصحيح هذه العلاقات وتطويرها، كما أنه ينطوي أيضاً على مخاطرَ كبرى بحدوث تراجع في هذه العلاقات (الأتاسي، 2005).

وسوف تتحدد وجهة العلاقات عبر تفاعل مجموعة من الاعتبارات تخص دول الاتحاد الأوروبي من ناحية، ومجموعة ثانية تخص دول جنوب المتوسط. ويمكن تحديد هذه العوامل على النحو الآتي: (مقلد، 2009).

1. **طبيعة التطورات الجارية على صعيد تجربة العمل الأوروبي المشترك**

تعد تجربة الاتحاد الأوروبي من أنجح تجارب العمل الإقليمي المشترك، فقد بدأت دول "غرب أوروبا" تجربتها في العمل الإقليمي المشترك في بداية الخمسينيات من القرن العشرين بالتركيز على التعأون في مجالات اقتصادية محدودة، ثم سارت التجربة وتطورت إلى أن بدأت في ولوج المجال الأكثر صعوبة، ألا وهو المجال السياسي الأمني. وتكشف دراسة التطورات الأخيرة في العمل الأوروبي المشترك أن التجربة بدأت خطوات التوسع لتشمل القارة الأوروبية بأكملها عبر وضع برنامج لضم دول أوروبا كافة. (الدجاني، 1985).

فعلى الرغم من أن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي كانت عملية متواصلة منذ بدء مسيرة العمل المشترك بين دول غرب أوروبا، فإن انتهاء الحرب الباردة وسقوط خط التقسيم بين الشرق والغرب بسقوط الاتحاد السوفييتي عام 1989 قد فتح الطريق أمام توسيع الاتحاد ليشمل كل دول القارة. ومن ناحية أخرى، يُنظر إلى عملية التوسيع، في حد ذاتها، على أنها مؤشر على نجاح مسيرة العمل المشترك، ومزيد من القوة البشرية والاقتصادية وأيضاً النفوذ السياسي للاتحاد الأوروبي.

من ناحية ثانية، فإن هذه العملية تحمل في طياتها بعض المخاطر على مسيرة الاتحاد وعلى قدرته على مواصلة العمل في مجالي السياسة الخارجية والأمن، ثم على السياسة التي يمكن أن يتبعها الاتحاد الأوروبي في العلاقة مع دول جنوب المتوسط (غلبن، 2002).

فالاتحاد بعد التوسيع النهائي سيضم مجموعات متباينة من الدول من حيث القدرات والاهتمامات والتطلعات والهموم وأيضاً الارتباطات الخارجية، فسوف يضم

مجموعة من الدول الكبيرة دائمة العضوية في مجلس الأمن هي: فرنسا وإيطاليا ألمانيا، ومجموعة من الدول الصغيرة ذات القدرات والاهتمامات المحدودة: إستونيا، مالطا، وقبرص، هذا بالإضافة إلى أن حدود الاتحاد سوف تتوسع وتجأور روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروسيا، كما سيضم الاتحاد مئات الآلاف من الروس الذين يعيشون في إستونيا ولاتفيا. من هنا، يكون السؤال هو: كيف يمكن صياغة سياسة خارجية وأمنية لمنطقة تمتد من البرتغال إلى إستونيا ومن السويد إلى قبرص؟ هذا بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من الدول التي سوف تنضم للاتحاد على علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأميركية، فيمكن أن تستخدم من قبل واشنطن في إدارة علاقاتها مع الاتحاد (الملا، 2009).

وفيما يختص بعلاقة الاتحاد مع دول جنوب المتوسط، فالمعروف تاريخياً أن السياسة المتوسطية لدول الاتحاد الأوروبي جاءت نتيجة اهتمام الدول المتوسطية، وتحديداً فرنسا وإيطاليا واليونان وإسبانيا، ومن ثم فإن توسيع الاتحاد ليشمل كل دول القارة الأوروبية يعني في الوقت نفسه تراجع ثقل الدول الأوروبية المتوسطية في الاتحاد من ناحية، ودخول دول جديدة غير متوسطية – فيما عدا قبرص ومالطا- بأجندة مغايرة من الاهتمامات والتركيز أيضًا. فالدول الجديدة التي دخلت الاتحاد الأوروبي تقع في شرق القارة، وهي في مجملها دول تقع في منتصف طريق التطور، أي أنها بحاجة إلى المساعدات من الدول الغنية في الاتحاد، وهو الأمر الذي يعني إعادة توزيع ميزانية الاتحاد من جديد على النحو الذي يُستقطع فيه جزء رئيسي من الميزانية المخصصة للمساعدات الخارجية إجمالاً، وللدول المتوسطية بصفة خاصة (رولو، 2004).

ويبدو واضحاً أيضاً أن الدول التي انضمت للاتحاد الأوروبي ستعمل على التركيز على قضايا الشأن الأوروبي، ومن ثم تحد من اهتمامات أو انشغالات الاتحاد بقضايا غير أوروبية وتحديداً تلك الخاصة بجنوب المتوسط.

يضاف إلى ما سبق أن عدداً كبيراً من الدول الجديدة في الاتحاد الأوروبي معروف عنها علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة الأميركية، وهو الأمر الذي ينظر إليه على أنه يمثل زيادة للنفوذ الأميركي المتوقع في سياسات ومواقف الاتحاد

الأوروبي بصفة عامة وتجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، والمعروف أن هذه القضية تشغل بقوة اهتمام الاتحاد الأوروبي (خضر، 2010).

من هنا يبدو واضحاً أن التطورات الخاصة بتجربة العمل الأوروبي المشترك سوف تؤثر بشكل ملموس في العلاقة مع دول جنوب المتوسط وتحديداً العربية منها، ولا يعني ذلك أن التطورات الخاصة بالاتحاد الأوروبي ستكون حتماً سلبية.

2. **طبيعة التطورات الجارية في منطقة جنوب المتوسط:**

تسير التطورات الجارية في منطقة جنوب المتوسط في اتجاه معاكس، إلى حد ما، عن الاتجاه العام الذي تسير باتجاهه التطورات في القارة الأوروبية. فإضافةً إلى حقيقة أن دول منطقة جنوب المتوسط تنتمي إلى العالم الثالث، فإن منطقة جنوب المتوسط لم تشهد حتى الآن أي عمل حقيقي على صعيد التعأون الإقليمي، ومن ثم فنحن نتحدث عن علاقة كتلة من الدول المتقدمة (الاتحاد الأوروبي) بدول فرادى، فنتحدث عن علاقة الاتحاد الأوروبي بمصر والمغرب وتونس.

كما أن التطورات الجارية في منطقة جنوب المتوسط تشير بوضوح إلى وجود فوارق هائلة بين المنطقتين على النحو الذي يضع حدوداً لآفاق التعأون المستقبلي بينهما، ويحد أيضاً من قدرة أية دولة من دول جنوب المتوسط على الفعل الذاتي في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي (الصياد، 2006).

وفي هذا السياق يمكن تحديد أبرز الاتجاهات التي تسير فيها التفاعلات في منطقة جنوب المتوسط على هذا النحو:

أ. استمرار الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في منطقة جنوب المتوسط:

إن غالبية الدول العربية الواقعة جنوب المتوسط هي من الدول المتلقية للمساعدات الخارجية بصفة عامة، كما أنها تمر بعملية تحول اقتصادي غير مكتملة الأبعاد، بالإضافة إلى أن جميع الدول العربية جنوب المتوسط تعاني من أزمات سياسية واجتماعية واضحة، الأمر الذي يحد من قدرة هذه الدول على اتخاذ مواقف متوازنة في الحوار مع الاتحاد الأوروبي. صحيحٌ أن عدداً من الدول العربية كمصر تحصل على مزايا هائلة ونقاط قوة واضحة في التفأوض مع الاتحاد الأوروبي نتيجة

الموقع الجغرافي والدور والمكانة، ولكن الصحيح أيضاً أن عدداً من مكونات المكانة مرشحة للتآكل بفعل اعتبارات سياسية واقتصادية جارية في المنطقة. (الصياد، 2006).

ب. غياب صيغ العمل الإقليمي من جانب الدول العربية:

ففي الوقت الذي يتجه فيه الاتحاد الأوروبي إلى التوسع ليشمل دول القارة كافة، فإن الدول العربية، التي تقع على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بصفة خاصة، فشلت في تدشين أية صيغة من صيغ التعأون الإقليمي أو العمل المشترك. فالتجارب السابقة للعمل الإقليمي المشترك، سواء على أسس ثنائية أو ثلاثية أو أوسع من ذلك، انتهت جميعها بالفشل. ولذا بدأت دول الاتحاد الأوروبي تطالب الدول العربية جنوب المتوسط بضرورة تدشين صيغ للعمل الإقليمي المشترك فيما بينها حتى يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتعامل معها بفعالية، وبات مطلب العمل الإقليمي المشترك بين الدول العربية يعبر عن غياب واضح للخبرات النظرية اللازمة لولوج مثل هذا العمل، فالخبرة العربية في هذا الإطار تفيد بأن التجارب كافة كانت تأتي بقرارات فوقية وتنتهي عادة بعداء حاد وسياسات عدائية، وأحياناً بقطيعة سياسية. صحيح أن هناك العديد من المعوقات الفعلية التي تعوق العمل المشترك، ولكن السياسة تطغى على ما عداها من اعتبارات، الأمر الذي يؤدي إلى ولادة تجارب فاشلة (علوي، 2003).

وهكذا يبدو جلياً أن العمل الإقليمي المشترك بين الدول العربية يبدو صعباً، إذ إن الاتجاه العام للتخطيط لمثل هذا العمل أو تنفيذه يسير في اتجاه مغاير للخبرات التاريخية كافة في العمل الإقليمي المشترك، ففي جميع التجارب الناجحة كتجربة الاتحاد الأوروبي وتجربة الآسيان، كانت (البداية من أسفل)، كما كانت السياسة بعيدة للغاية عن تحديد مجالات التعأون التي بدأت وفق أسس اقتصادية وبشكل تدريجي، وبعد أن ترسخت التجربة بدأت في التمدد إلى مجالات اقتصادية واسعة، وفي مراحل تالية بدأت تطرق مجالات السياسة الخارجية والأمن. أما في حالة التجارب العربية، فقد كان الاتجاه العام هو الوحدة الشاملة أو صيغاً قريبة منها وبقرارات سياسة دون أن يكون "لأهل الخبرة والاختصاص" صوت مسموع،

فالتعأون أو الوحدة تتم بقرارات سياسية علوية، وأيضاً يأتي الخروج أو الإنهاء أو التجميد (علوي، 2003).

لكن هناك تجارب عربية للعمل المشترك، بدأت وفق حسابات اقتصادية وتسعى لتحقيق مصالح مشتركة، وبدأت بشكل متأنّ وبعد دراسة مستفيضة، ومن ثم فقد استمرت وإن على نحو بطيء ووفق رؤية محدودة لتطوير العمل في المستقبل، ومن قبيل ذلك: مجلس التعأون الخليجي، ولا يعني ذلك الغياب السياسي تماماً في عمل هذا المجلس، ولكنّ هناك أسساً غير سياسية للعمل المشترك (الشيخ، 2009).

ج. استمرار الصراع العربي الإسرائيلي:

إن جزءاً رئيسياً من مشروعات التعأون الإقليمي المطروحة من الجانب الأوروبي والأمريكي أيضاً تنطوي، بشكل متعمد، على تعأون عربي إسرائيلي، وبعضها يستند إلى مطلب إسقاط المقاطعة العربية لإسرائيل، وهي أمور ترفضها الدول العربية بصفة عامة (الشربيني، 2005).

ويعتبر الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي أحد أبرز أوجه الاختلاف بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية. كما أن هذا الاختلاف، وعدم تقدير الدول الأوروبية لرؤى الدول العربية، يمثلان حجر عثرة في سبيل تطوير التعأون العربي الأوروبي.

من أهم السمات المعروفة للعلاقات العربية– الأوروبية: التأثير الكبير للدور الأميركي الذي تمارسه الولايات المتحدة على الطرف الأوروبي وعلى المنطقة العربية، فالولايات المتحدة لم تنظر بارتياح إلى العلاقات العربية– الأوروبية، وترى فيها خروجاً عن الانضباط المطلوب في إطار حلف الناتو، كما أن الولايات المتحدة ترى أن المنطقة العربية، وبخاصة منطقة الخليج العربي، منطقة مصالح حيوية أمريكية، ومن ثم فإنها لا تسمح بأي تطور في العلاقات العربية – الأوروبية يمكن ان يؤثر في هذه المصالح. ومن ناحية أخرى، فإن أهمية أوروبا بالنسبة إلى الدول العربية تبرز في سياق التفاعلات الإقليمية والدولية الاستراتيجية، ففي ظل حال الانحياز الأميركي السافر لــ "إسرائيل"، وسعي الولايات المتحدة لفرض هيمنتها

على المنطقة، تعد أوروبا وفقًا للرؤية العربية بمثابة المعادل الموضوعي الذي يمكن الاستناد إليه لتحقيق قدر من التوازن الاستراتيجي في المنطقة. (بويوش، 2008)

والواقع أن الخيار الأوروبي قد تبلور نسبيًا في الفترة الأخيرة باتجاه الاقتراب من الولايات المتحدة ورفض فكرة أن يكون لأوروبا دور مستقل أو دور بديل للدور الأميركي في المنطقة، بل الأقرب هو القيام بدور مكمل للدور الأميركي، ومن ثم فإن مستقبل العلاقات العربية– الأوروبية سوف يتأثر بطبيعة الدور الذي تحدده أوروبا لنفسها على المستوى الدولي، وعلى مستوى المنطقة العربية قياسًا على الدور الأميركي (الشيخ، 2009).

تشهد الأوضاع الداخلية العربية– الأوروبية على السواء تحولات عميقة وجذرية على المستويات كافة سيكون لها تأثير واضح على العلاقات العربية– الأوروبية، فالمجتمعات العربية بدأت تشهد حركة متنامية باتجاه التحول الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي والتحول الاجتماعي والثقافي، فإذا ما تبلورت هذه الحركة باتجاه الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والثقافي فإن هذه التحولات بالمفهوم المتقدم سوف يكون لها أثر مختلف عما إذا تبلورت هذه الحركة باتجاه صعود القوى الإسلامية الراديكالية إلى مواقع السلطة، ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات الأوروبية تشهد كذلك تحولات مهمة تتمثل في بروز بعض القوى السياسية المتعصبة والرافضة للآخر والتي عبرت عن نفسها في أكثر من حزب سياسي، سواء في فرنسا أو ألمانيا وغيرهما من الدول الأوروبية، ومن ثم فصعود هذه القوى على مواقع التأثير والسلطة سوف يكون له أثر مختلف عما إذا استطاعت القوى الليبرالية الأوروبية تدعيم مواقعها في السلطة. (بويوش، 2008)

كذلك، فإن المجتمعات الأوروبية تعاني نقصًا في الأيدي العاملة في بعض المجالات، ومن ثم فقط تكون هذه المجتمعات جاذبة لمزيد من حركة الهجرة من المنطقة العربية إلى أوروبا، الأمر الذي سوف يكون له تأثير مهم على العلاقات العربية– الأوروبية في المستقبل. (بخوش، 2006)

2.4 البعد الأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية

شكل عقد التسعينيات مرحلة جديدة في مسيرة الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، تمثل ذلك في مؤتمر برشلونة 1995. وقد هدف الاتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقته مع الدول العربية من خلال مشروع الشراكة لدول المتوسط، لكي يؤمن له لعب الدور الذي يريده في الشرق الأوسط، على أساس أن الشراكة سوف تحقق لأوروبا الفرصة لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط من خلال لعب دور في عملية السلام في الشرق الأوسط يتناسب مع موقعه ومصالحه في المنطقة، خاصة أن أوروبا تعتمد، بشكل كبير، على النفط العربي، فهي تستورد (60%) من احتياجاتها النفطية من الدول العربية. (عبد المجيد، 1996) وتمتلك فائضاً نقدياً كبيراً من استثمارات الدول العربية النفطية في اقتصاياتها.

من هنا جاءت دعوة الاتحاد الأوروبي للدول العربية المطلة والقريبة من البحر الأبيض المتوسط، إلى عقد مؤتمر في مدينة برشلونة في (27-28) تشرين الثاني 1995. وتمخض المؤتمر عن التوقيع على اتفاقية الشراكة للبحر المتوسط، للتعأون الشامل في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ووقع عليها إلى جانب الاتحاد الأوروبي كل من مصر والأردن وسورية ولبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية والمغرب وتونس والجزائر وتركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل (خضر، 2010).

وعلى الرغم من أهمية الاتفاقية على الصعيد الاقتصادي، إلا أنها أتاحت المجال أمام تدعيم الموقف العربي الأوروبي على الصعيد السياسي، وخاصة الدور الأوروبي في دعم مسيرة السلام، وتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، والتأثير على الموقف الإسرائيلي الرافض للدور الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتمثل ذلك في موافقة إسرائيل، ولأول مرة، على تعيين ممثل للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، الذي لعب دوراً مهماً فيما بعد في الاتصالات مع الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وموافقة إسرائيل أن تكون أوروبا طرفاً في وضع خريطة الطريق مع الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة. (العزي، 2004)

1.2.4 الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية:

تعتبر بلدان حوض البحر المتوسط من أكثر مناطق العالم التي تفتقر للاستقرار، وتشكل مصدراً لعدد من الصراعات، بسبب تميزها بموقع استراتيجي مهم، وتجري فيها العديد من الأحداث لدوافع أمنية وسياسية واقتصادية، وتحقيق السلام فيها مسألة تهم كل دول العالم لما تحظى به من موقع حساس من الناحية الأمنية والاستراتيجية بالنسبة لها. (القباع، 1989)

وتهدف السياسة الأمنية الأوروبية تجاه المنطقة العربية إلى حماية مصالحها عبر ضمان الاستقرار السياسي والأمني فيها، وخاصة أن هذه المنطقة تشكل امتداداً جغرافياً لغالبية الأراضي والشواطئ الأوروبية، إضافة إلى ما تحتويه المنطقة العربية من مخزونات هائلة من النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد الأوروبي والعالمي، كما تشكل الأسواق العربية سوقاً للصناعات التكنولوجية، بالإضافة إلى ما تمثله من سوق للأسلحة والمعدات العسكرية، الأمر الذي دفع الدول الكبرى للتنافس على أسواقها. (الحباشنة، 2007)

لقد تعاظم الاهتمام الأوروبي بالبعد الأمني في المنطقة العربية منذ مؤتمر هلنسكي عام 1975، ولكنه أخذ بالازدياد بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ برزت متغيرات على مستوى العالم والإقليم كان من أهمها امتداد النفوذ الأمريكي على منطقة الخليج وعلى كثير من مناطق العالم، وأخذت السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي تفرض نفسها بقوة تجاه المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة، ويعود ذلك إلى مجموعة عوامل هي:

1. التحدي الديموغرافي المرتبط بالأوضاع السكانية والهجرة من الجنوب (وخاصة الدول العربية) إلى الدول الأوروبية، وذلك بسبب الفوارق الكبيرة بين الطرفين على صعيد المستوى المعيشي والاجتماعي للشعوب، وانتشار ظاهرة البطالة وظاهرة عدم الاستقرار السياسي للنظم العربية، وتزايد المشكلات العرقية والطائفية وانتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الاهتمام الأميركي بدول المنطقة من خلال طرح "مشروع الشرق الأوسط الكبير".

2. المخاطر الناتجة عن التلوث البيئي الناجم عن مخلفات الوجود العسكري وتزاحم النقل البري، إضافة إلى ارتفاع خطر أسلحة الدمار الشامل، وتأثيرها في أمن المنطقة واستقرارها، فهذه المخاطر تهدد حوض المتوسط.

وقد أدركت دول الاتحاد الأوروبي بأن ما تواجهه من أزمات ومشاكل لا يمكن حله إلا بالتعأون والاتفاق مع الدول العربية التي أصبحت في السنوات الأخيرة مصدراً للأزمات مثل: الهجرة السرية، وتنامي الأصولية، وأعمال العنف التي أخذت تقلق الدول الغربية أكثر من أي شيء آخر، فالشراكة الأوروبية المتوسطية التي طرحها الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة عام 1995 لم تكن تخفي الأهداف الأمنية التي تركز عليها السياسات الأوروبية في تعاملها مع الدول العربية. وكان من أحد أهداف المؤتمر الرئيسية إيجاد تجمع إقليمي منافس تلعب فيه دول الاتحاد الأوروبي بإمكاناتها المادية الدور المحرك، وخاصة أن دول حوض المتوسط الجنوبية والشرقية، بما فيها الدول العربية، تنطوي على أهمية قصوى في سياسات دول الاتحاد الأوروبي على صعيد الأمن والاستقرار. (جاد، 2001)

إن أهداف السياسة الأمنية الأوروبية في المنطقة العربية تتمثل في المحافظة على الاستقرار، والأمن، والحريات، والتنمية، لأن أوروبا تدرك أن لا أمن من دون استقرار سياسي يرتكز على تماسك اجتماعي ووضع اقتصادي جيد، لكي تعطي لمشروع الشراكة إمكانيات النجاح.

2.2.4 أهداف السياسة الأمنية الأوروبية بشأن ضبط التسلح وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل:

تركز السياسات الأوروبية في جميع مشاريعها مع بلدان المنطقة على تأمين الاستقرار فيها، وتعطي للسياسة الأمنية قدراً كبيراً من الاهتمام، خاصة في ظل الاعتبارات التالية: (جاسور، 2007)

أ. ضمان الاستقرار السياسي والأمني في منطقة البحر المتوسط الذي تطل شواطئه على كثير من دول جنوب أوروبا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فالموقع الجغرافي والرؤية الأمنية الاستراتيجية تضع مجموعة دول حوض البحر المتوسط في وضع متوسط (مركزي) بما يمثل حلقة اتصال بين أطراف المسرح الأوروبي والمسرح العربي.

ب- تنامي الحركات الأصولية في بلدان المنطقة العربية وغيرها من البلدان المجأورة، وامتداداتها، مما يهدد المصالح الأوروبية في منطقة المتوسط.

ج- النزاعات والصراعات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، وانتشار ظاهرة العنف بشتى صورها في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

من هنا، فقد تبلورت أهداف السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية في فترة ما بعد الحرب الباردة وفقاً لما يلي: (الصعيدي، 2009)

أ- إبراز أهمية التعأون الأوروبي – العربي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية كافة، من أجل وقاية المجتمعات ضد الإرهاب بالانضمام إلى الآليات الدولية الخاصة بالقضاء عليه، والمشاركة في التدابير الملائمة لمكافحة انتشار الجريمة والمخدرات والتطرف.

ب- التركيز على مفهوم الأمن الجماعي الإقليمي، واعتبار مسألة الأمن لم تعد شأناً عسكرياً صرفاً، بل صارت تشمل الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يرتبط بها من عناصر تنعكس سلباً على الاستقرار الأمني الإقليمي.

ج- الحرص على دعم الجهود الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيمأوية والبيولوجية، من خلال احترام القواعد التي تنص عليها الاتفاقيات

الدولية والإقليمية، والامتثال لمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح وتطبيق كل الأنظمة المعنية بذلك.

د- بذل الجهود لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ إجراءات عملية للحد من انتشارها.

ه- اتخاذ إجراءات وتدابير عملية للرقابة على التجمع المفرط للأسلحة التقليدية، وتجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجأوز الحاجات المشروعة للدفاع عن بلدان المنطقة العربية، وغير العربية (كإسرائيل).

و- تأسيس مركز لدراسة الأزمات، ووضع المقترحات لمنع اندلاع الصراعات، وتنظيم شبكة الاتصالات، ومراقبة التحركات والمنأورات العسكرية .

الرؤية الأوروبية لمكافحة الإرهاب:

ترتبط الرؤية الغربية للإرهاب بحركات التطرف الديني التي تعادي الغرب وتوجد في منطقة الشرق الأوسط. وقد تم تعريف مظاهر التطرف الإسلامي بشكل عام على أنه تطرف ديني مهدد للغرب والحداثة. من ناحية أخرى، فإن الدول الأوروبية قلقة من مخاطر عدم الاستقرار السياسي في دول جنوب حوض البحر المتوسط. ويذكر تقرير أعده خبراء حول السياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الأوروبي أن حوض البحر المتوسط يبدو كقنبلة مؤقتة من تركيا إلى المغرب بتضافر تنامي الأصولية والتعصب المعادي للغرب. (الحاج، 2005).

هناك إجماع بين دول الاتحاد الأوروبي على عدة نقاط فيما يتعلق بقضية مكافحة الإرهاب منها: (جاد، 2001)

أولاً: أن ما يسمى الجماعات الإرهابية ليست حركات متجانسة بصورة كلية بل إنها ظاهرة اجتماعية وسياسية ودينية معقدة تضم حركات تعكس تعدد القيادات والأهداف، وعلى الرغم من أن الأفكار والأشخاص تعبر الحدود، فإن الحركات نفسها تنبع من الظروف المحلية وترسخ جذورها فيها.

ثانياً: لا توجد رؤية غربية واحدة حول النشأة الأصلية للجماعات الإرهابية، ففي حين ترجع بعض الكتابات رؤيتها لنشأة هذه الحركات إلى الثورة الإيرانية في عام 1979 التي دعمت حركات التطرف الديني في الشرق الأوسط والدول العربية،

ترجع الكتابات الأخرى السبب الرئيسي لهذه الحركات كرد فعل للسيطرة الأوروبية على الدول العربية المسلمة في عهود الاستعمار، وترى كتابات ثالثة أن نشأة تلك الحركات تعود إلى هزيمة عام 1967، والإحباط الناجم عنها، وبالتالي نشأت هذه الحركات كرد فعل لهذه الهزيمة.

ثالثاً: هناك تأكيد أوروبي على أن أفضل طريقة للتعامل مع تلك الحركات هو "الديمقراطية"، وبالتالي فهي دائماً تنصح الدول التي تعاني من تلك الحركات في جنوب المتوسط بتعميق معاني ومفاهيم وقيم الحوار والمشاركة السياسية، ودعم التنمية الاقتصادية، ... الخ.

رابعاً: هناك حرص أوروبي على التأكيد على أن أوروبا لا تسعى إلى الصدام مع الإسلام والدول الإسلامية، ولا ترغب الدول الأوروبية في التدخل في الشؤون الداخلية لدول جنوب المتوسط.

3.2.4 الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي

تعد الهجرة خاصة غير الشرعية المندفعة من جنوب المتوسط إلى شماله، أحد القضايا التي فرضت نفسها منذ بداية المسيرة المتوسطية، وأحد الهواجس الأمنية التي تهدد أمن واستقرار أوروبا، ويعود ذلك إلى الزيادة السكانية في الدول النامية، والتي أصبحت مشكلة تقلق العالم بأسره لاسيّما الدول النامية، لما يرتبط بها من انعكاسات تؤدي إلى ضعف الدولة، وخلق مشكلات اجتماعية مما يزعزع الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي (صارم، 2000)

ويترتب على ذلك أيضاً آثار سياسية، بحيث يضطر العاطلون عن العمل إلى هجر بلدانهم والاتجاه إلى الخارج أملاً في إيجاد فرصة عمل، مما يحرم بلدانهم من خبراتهم العلمية والعملية، ولهذا تصبح الهجرة مشكلة تواجه العالم المتقدم والنامي على حد سواء.

التحدي المشترك لدول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط الناجم عن الهجرة

للاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط مصلحة مشتركة في أن يضمنا ألا تكون الحدود الخارجية الجديدة عائقاً يحول دون التبادل التجاري والاجتماعي

والثقافي بين الدول، أو يحول دون التعأون الإقليمي، ويشكل حوض المتوسط الحيز الأمني الذي تخضع حدوده للمراقبة المشتركة بين دول الضفتين الشمالية والغربية بحكم الارتباط الجغرافي والتاريخي والأمني. (الصعيدي، 2009)

وباعتبار أن الهجرة ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء، من هنا بلورت الوحدات السياسية المشتركة سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط، لأنه لا يمكن للأمن الأوروبي أن يكون منفصلاً عن الأمن في منطقة جنوب المتوسط. (جاسور، 2007)

إن عوامل مثل انتقال الأشخاص وما يصاحبها من تطور وسائل النقل والاتصالات وزيادة المبادلات الدولية تؤدي إلى انعكاسات على كل الدول المطلة على البحر المتوسط، فتغير البيئة أو المحيط الديموغرافي للدولة، وقد تسبب في توترات إجتماعية ينتج عنها كره الأجانب وما يعنيه ذلك من تهديد للأمن، كما أن الحركة الواسعة للأفراد عبر الحدود تؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية (خاصة الفيروسية منها) وإلى انتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح والأعضاء وغيرها من المخاطر.

إن الشيء المتدأول لدى الرأي العام الأوروبي والمدعّم إعلامياً، هو التخوف من الهجرة لاسيّما السرّيّة لربطها بكل المخاطر السابقة، وبالإسلام خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتردد هذا الأمر بنزعة عدائية على لسان المسؤولين والمفكرين والإعلاميين ورجال الدين في المجتمعات الغربية. (شعبان، 2008).

وتعود أهمية طرح الهجرة خاصة غير الشرعية في الدول الأوروبية إلى:

1. تصاعد دوْر الجاليات العربية والإسلامية، التي تحرص على المحافظة على هويتها القومية، وتعليم أبنائها لغتها ودينها، وممارسة عاداتها وتقاليدها الاجتماعية الخاصة بها، مما يجعلها تختلف بشكل بكير في سلوكياتها عن المجتمعات الأوروبية التي تعيش في كنفها. (تنيرة، 2002).

2. التخوف من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمعات الأوروبية، نتيجة للأعداد الهائلة من المهاجرين الذين يدخلون سوق العمل كل سنة وبأجور متدنية.
3. غرق المراكب الناقلة للمهاجرين غير الشرعيين إلى سواحل أسبانيا وإيطاليا، وتنوعهم بين النساء والرجال والأطفال.
4. تفجيرات قطار مدريد بأسبانيا ومترو الأنفاق في بريطانيا والمتهم فيها تنظيم القاعدة (المسفر، 2007).

السياسات المتخذة للحد من ظاهرة الهجرة

ركّزت برامج العمل الأوروبي على إقامة الحوار وترسيخ التعأون حول قضايا الهجرة مع الشركاء من دول البحر المتوسط، خاصة دول شمال إفريقيا أهمها: اتفاقيات الشراكة في إطار مسار برشلونة 1995 في المجالات الاجتماعية والثقافية والشؤون الإنسانية، حيث تؤكد على أن البُعد الاجتماعي هو الأساس الحقيقي لاستقرار المجتمعات مثل: تنمية الموارد البشرية عبر التكوين والتربية والتنمية الاجتماعية وخلق فرص العمل وأهمية مشاركة المرأة في العمليات التنموية واندماجها في المجتمع، وإعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة من خلال سياسة مشتركة، بالإضافة إلى قضايا الصحة والثقافة والإعلام (بويوش، 2008).

ونفس المسعى قامت به سياسة الجوار الأوروبي من خلال عملها على إيجاد حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار، مع التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية، والعمل مع الدول الجنوبية لإرساء أرضية مشتركة لإقامة مشاريع مشتركة مثال ذلك: قيام الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات الأساسية كحرية التعبير وضرورة العمل على توسيع الأنشطة في مجال البحث والتعليم وتبادل الشباب من خلال المؤسسة الأورمتوسطية.

ثم جاء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في 2007 والذي أعلن عنه الرئيس الفرنسي (ساركوزي) في مدينة طنجة المغربية، كبرنامج مكمل لآليات التعأون الأورومتوسطي وسياسة الجوار. (خضر، 2010)

وعلى الرغم من البرنامج المكثف لمراقبة الحدود المشددة والمنسقة في سياسة الجوار، مراقبة دخول المهاجرين، قراءة وثائق السفر آلياً، وإنشاء قوات حرس الحدود، تدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعأون في مجال الشرطة، فإن الإحصائيات تشير إلى إبعاد فرنسا 19841 أجنبي غير شرعي سنة 2005، وإيقاف الجزائر 8000 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة (19 بلداً) سنة 2007، 90% يستعملونها كمنطقة عبور إلى أوروبا.

كما نجحت إيطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجر، وتحأول التعأون مع دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة صعوبات عملية الترحيل، ولكي لا تبقى إيطاليا وأسبانيا تعانيان لوحدهما أعباء الهجرة غير الشرعية، فقد أشارت الأرقام إلى وصول ما يقارب 700 قارب هجرة غير الشرعية إلى إيطاليا آتية من الدول المغاربية، وعلى رأسها الجزائر بنسبة 40% سنة 2009، وعلى الرغم من قيام تونس بتعزيز الرقابة الحدودية واستعمال جوازات السفر الإلكترونية، إلا أن ذلك لم يمنع من تزايد هذه الهجرة غير الشرعية بشكل كبير منذ سنة 2008. (جاسور، 2007)

إن الاتحاد الأوروبي حريص على أمنه الخاص من خلال التعأون لأمني أكثر من مساهمته في التنمية البشرية في دول الجنوب (اعتبار دول جنوب المتوسط وقاية لأوروبا فقط) وصعوبة إدماج المهاجرين الشرعيين في المجتمعات الأوروبية لاصطدام ذلك بمسألة الهوية والاختلافات الثقافية. وإتباع أوروبا السياسة الانتقالية تجاه المهاجرين: التريز على ذوي الكفاءات العالية وحسب الحاجة.

أن الرؤية الأوروبية لمنطقة الشرق الأوسط من الناحية السياسية والأمنية تقوم على أساس إن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للدول الكبرى، ولكن تختلف رؤية هذه الدول لتسوية الصراع وفقاً لمجمل سياستها ومصالحها تجاه المنطقة العربية. وفيما يتعلق بالدول الأوروبية يعتبر الاستقرار في المنطقة عاملاً مهماً للأمن الاقتصادي والسياسي في أوروبا، إذ تزود الدول العربية أوروبا بأكثر من نصف احتياجاتها من الطاقة، وتستوعب أكثر من ربع صادراتها إلى العالم الخارجي، لذلك فقد سعت الدول الأوروبية إلى تطوير

سياسة جماعية تجاه المبادئ العامة التي تحكم تحقيق تسوية سلمية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي(Europe-Overviews, 2007).

ولكن الدول الأوروبية لم تسع باتجاه تفعيل هذه المبادئ التي تتضمن تنفيذ القرارات الدولية ذات العلاقة بتسوية الصراع مثل القرار رقم (242)، ولم يكن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمواجهة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، وحأول أن يتكيف مع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة على الرغم من وجود اختلافات في وجهات النظر تجاه بعض القضايا الإقليمية، وبخاصة قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وبسبب استبعاد دول الاتحاد الأوروبي عن أي دور رئيسي في مستقبل التسوية وطبيعتها التي بدأت في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، فقد عمدت بعض الدول الأوروبية إلى إعادة تفعيل جهودها السياسية من أجل إعطاء دور سياسي بارز للاتحاد الأوروبي يمكنها من التدخل بقوة للمساهمة في إيجاد تسوية للصراعات الإقليمية والدولية المختلفة. (Leonard, 2001).

وبعد مضي عدة سنوات على مؤتمر مدريد للسلام، واستمرار الإدارة الأمريكية بزيادة مستوى تهميشها للسياسة الأوروبية في المنطقة العربية، وتفردها برعاية عملية السلام بشكل أساسي، ازداد الاهتمام السياسي لدول الاتحاد الأوروبي في عملية السلام. وكانت فرنسا من أوائل الدول الأوروبية التي حأولت دعم المواقف العربية مما دفع الدول الأوروبية إلى المساهمة، بشكل أكثر فاعلية، في عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

لقد نشطت أوروبا في تقريب وجهات النظر والعمل على تعزيز التعأون الاقتصادي الإقليمي، لعله يخفف من حدة التوتر السائد في منطقة الشرق الأوسط، إذ أدركت دول الاتحاد الأوروبي أن الدبلوماسية الاقتصادية تشكل أحد المداخل المهمة والمقبولة، لإسهامها بشكل جدي في عملية السلام والمشاركة في صياغة التسوية السياسية المحتملة في المنطقة، فقامت بتشجيع ودعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الاتفاق على افتتاح المفأوضات المتعددة الأطراف، وعلى ترأس الاجتماعات الاقتصادية في المفأوضات التي عقدت بين الدول العربية وإسرائيل.

وفي مؤتمر برشلونة استند مفهوم "الأمن والسلام" إلى الأفكار التي انطلق منها مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، من خلال التأكيد على "قرارات مجلس الأمن الدولي" و"مبدأ الأرض مقابل السلام"، وما حصل في مؤتمر برشلونة الذي جمع الأطراف العربية مع إسرائيل أظهر ما تتمتع به أوروبا من نفوذ سياسي في المنطقة العربية، فقد استطاعت التأثير في أطراف الصراع دون اللجوء إلى "دبلوماسية القوة" التي تستخدمها الولايات المتحدة، وأظهر المؤتمر، كذلك، مدى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه أوروبا في عملية السلام. (الرشدان، 1998)

وبعد مؤتمر برشلونة ازداد الاهتمام الأوروبي في دعم عملية السلام، إذ ساهمت العلاقات الجيدة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في دفع أوروبا للقيام بمبادرات سياسية ساعدت في تحقيق نوع من التقدم على المستوى الفلسطيني الإسرائيلي .

واستمر الاهتمام الأوروبي بالازدياد بلعب دور مهم ومؤثر في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط من خلال الحركة الدبلوماسية النشطة التي قامت بها منذ عام 1996 كرد فعل على الانتخابات الإسرائيلية التي أوصلت بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية، فقد أكد المجلس الأوروبي المنعقد في فلورنسا بإيطاليا عام 1996 دعمه لعملية السلام التي تهدف إلى قيام سلام شامل وعادل من خلال إعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما قام الاتحاد الأوروبي بتعيين مبعوث خاص له في الشرق الأوسط للمساعدة على إنجاز التسوية في المنطقة من خلال العمل مع الأطراف كافة لدعم عملية السلام. (الرشدان، 1998)

لقد شكل توقف المفأوضات لمرات عديدة انعكاسات سلبية على المصالح الأوروبية في المنطقة العربية، وبشكل خاص على مسيرة برشلونة التي ارتبطت بشكل وثيق بعملية التسوية. وأصبح التقدم في بعض جوانبها، وبخاصة على الصعيد الأمني، مرهوناً بإحراز تقدم على صعيد المفأوضات العربية الإسرائيلية. وأكد الاتحاد الأوروبي في كل اجتماعاته عام 1999 ضرورة الاستمرار في المفأوضات لإيجاد تسوية سلمية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى أن إنشاء دولة فلسطينية ذات

سيادة قادرة على البقاء على أساس الاتفاقيات القائمة هو أفضل ضمان لأمن إسرائيل، ولقبول هذه الأخيرة شريكاً في المنطقة على قدم المسأواة .

تمكن الاتحاد الأوروبي من وضع مبادرة جديدة للتسوية بإسم الاتحاد الأوروبي بدعم من الولايات المتحدة، وبموافقة من الأمم المتحدة وروسيا الاتحادية، تهدف إلى الحد من ازدياد حدة تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط، وتعيد أطراف الصراع إلى طأولة المفأوضات، بهدف تطبيق قرارات الشرعية الدولية (242) و(338) وتدعو إلى إقامة دولة فلسطينية، ووقف العنف والعودة إلى ما كانت عليه الأطراف قبل قيام انتفاضة الأقصى في (28 أيلول/ سبتمبر 2000)، وتجميد كامل لإنشاء المستوطنات، ورفض توسيع القائم منها، واعتبار القدس عاصمة ذات سيادة لكلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.(Leonard 2001)،

يمكن القول إن سياسات الاتحاد الأوروبي المتوازنة تجاه عملية السلام ساهمت في قبول الأطراف العربية للمبادرة الدبلوماسية الأوروبية، وذلك لأنها تؤكد الشرعية الدولية، وتخفف من الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن دول الاتحاد الأوروبي لها مواقف مختلفة فيما يتعلق بعملية السلام، هذا الاختلاف يؤدي إلى خلق قيود على حدود التدخل في عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي .

ففرنسا وإيطاليا وإسبانيا وأيرلندا تشكل معياراً يتخذ موقفا واضحاً وحاسماً في عملية التسوية من حيث تحميل إسرائيل مسؤولية الأزمة التي شهدتها عملية السلام منذ أواسط التسعينات، وتتطلع في الوقت نفسه إلى دور أوروبي ناشط وفعال في عملية السلام.

وهناك بريطانيا التي لها موقف لا يختلف كثيراً عن المواقف السابقة من حيث تحميل إسرائيل مسؤولية ما تعانيه عملية التسوية مع الحفاظ على نوع من الهدوء والسرية في إيصال هذا الموقف، لكنه يتحفظ على أي دور أوروبي قد يؤدي إلى خلاف مع الولايات المتحدة. (غلبن، 2002)

أما ألمانيا وبلجيكا وهولندا والدنمارك، فمواقفها تتسم بنوع من المرونة، وتتلافى تحميل إسرائيل مسؤولية تراجع عملية التسوية، مع عدم تشجيعها لدور سياسي أوروبي في عملية السلام .

وهذه المواقف المختلفة أدت إلى ازدياد القيود المفروضة على التدخل الأوروبي في الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى أن ذلك يشكل قلقاً أوروبياً من رد الفعل السلبي التقليدي لإسرائيل على أية مبادرة تقوم بها دول الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية مما يشكل عاملاً آخر لتقييد التدخل الأوروبي في هذه العملية.

كما أن النظام الإقليمي العربي يتسم بإزدياد القيود المفروضة على التدخل الأوروبي في الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى أن ذلك يشكل قلقاً أوروبياً من رد الفعل السلبي التقليدي لإسرائيل على أية مبادرة تقوم بها دول الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية مما يشكل عاملاً آخر لتقييد التدخل الأوروبي في هذه العملية. (غلبن، 2002)

كما أن النظام الإقليمي العربي يتسم بالتفكك وعدم إتفاق الدول العربية جميعها تجاه عملية التسوية، إذ أن هناك عدداً من الاختلافات بين الحكومات العربية أكثر مما هو بين دول الاتحاد الأوروبي حول التسوية. وعليه، فإن عدم وجود موقف عربي موحد تجاه القضايا الأساسية التي تهمه، وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي مع عدم قبول لغة الدول العربية بالدور الأوروبي يشكل قيداً على المساهمة في عملية التسوية.

ومن المعروف أن الولايات المتحدة لا تخفي انزعاجها من كل دور سياسي أوروبي محتمل في الشرق الأوسط، ما لم يأت هذا الدور تحت السقف الأميركي ويلبي المصالح الأمريكية في المنطقة (الشيخ، 2009).

أما فيما يتعلق بالموقف الأوروبي تجاه التطورات التي حدثت في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، وبخاصة في العراق وسورية، فقد حالت المواقف الأوروبية دون إعطاء شرعية دولية للحركة الأمريكية المنفردة من أجل احتلال العراق، ولكن هذه المواقف لم تمنع اندلاع الحرب، واحتلال القوات الأمريكية

للعراق، كما أن أوروبا عادت للوعد بالمساعدة في إعادة اعمار العراق، كما ساندت العملية السياسية العراقية تحت الاحتلال (خضر، 2010).

تؤدي أوروبا بقيادة فرنسا وبتحالف مع الولايات المتحدة دوراً تدخلياً في الشؤون اللبنانية من أجل الضغط على سورية، ومن خلال الضغط على حزب الله الذي سبق ووضعه الاتحاد الأوروبي في قائمة المنظمات الإرهابية. وقد تسارع التدخل الخارجي في الشؤون اللبنانية السورية منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وتشكيل لجنة دولية برئاسة المحقق ميليس، وما يمكن أن ينجم عنه من التدخل المتزايد في الشؤون السورية، وللضغط عليها بشكل قد يؤدي إلى فرض عقوبات من مجلس الأمن بضغط أمريكي وتعأون أوروبي .

الأبعاد الإستراتيجية لعملية برشلونة

في نوفمبر سنة1995 انعقد مؤتمر في برشلونة نظمته الرئاسة الأسبانية للاتحاد الأوروبي ضم وزراء الخارجية لخمس عشرة دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي مع اثنتي عشرة دولة جنوب المتوسط، شاملة كلا من مالطا وقبرص وقد انتهي المؤتمر إلي إصدار إعلان سمي بإعلان برشلونة، وضع إطارا لتحقيق السلام والرخاء في إقليم المتوسط، وقد ألزم إعلان برشلونة الدول الأطراف فيه بالقيام بعمل مشترك في ثلاثة مجالات هي التنمية الاقتصادية، والشؤون السياسية والأمنية، و الشئون الثقافية والاجتماعية وقد سميت هذه المجالات بالسلات، تماشيا مع اتفاقية هلسنكي سنة1975 التي حددت مجال الحرب الباردة، وقد تضمنت كل سلة من هذه السلات مقترحات وآمالا معينة وضعت هيكل إعلان برشلونة الذي سمي فيما بعد بعملية برشلونة لكي يعين أطرافها علي تحقيق تقدم اقليمي في إطار زمني معين.

الفصل الخامس

البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في الشراكة الأوروبية المتوسطية

يمثل إعلان برشلونة نقطة تحول في تاريخ العلاقات الأوربية–المتوسطية، وفي أهداف المشاركة الأوروبية – المتوسطية، إذ أوضح أنها تهدف إلى تنمية التعأون السياسي والاقتصادي والمالي والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية، كما أكد أهمية توطيد أركان السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط بكل الوسائل، وقدم برنامج عملي لتحقيق هذا الهدف. ووفقاً لإعلان برشلونة، تقوم الشراكة الأورومتوسطية على ثلاثة محأور أساسية، أهمها المحور الاقتصادي الذي رسخ هذا المحور هدف إقامة علاقات اقتصادية إقليمية متداخلة ووثيقة وجعل العنصر الأساسي في هذا الهدف تأسيس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسط بحلول عام 2010 تعمل وفق مبادئ منظمة التجارة العالمية وأنظمتها.

وسيصبح في الإمكان عندها للمنتجات الصناعية دخول السوق المتوسطي دون أية رسوم وبالتالي تشكيل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم إذ تتجأوز أعداد المستهلكين فيها 600 مليون شخص. ويتنأول التعأون الاقتصادي والمالي، تقديم المساعدات المالية وتدعيم القدرات الوطنية، وتنمية التبادل التجاري والتعأون في مجالات التعليم والصحة، وتطوير البحوث والتكنولوجيا ويتنأول التعأون الاقتصادي والمالي، تقديم المساعدات المالية وتدعيم القدرات الوطنية، وتنمية التبادل التجاري والتعأون في مجالات التعليم والصحة، وتطوير البحوث والتكنولوجيا.

ويعد البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي من أهم الأبعاد للشراكة للمساهمة في تحقيق الأبعاد السياسية والأمنية لشراكة حيث أن البعد الاقتصادي يشكل محور رئيس ومهم في الشراكة الأورمتوسطية وتساعد المحأور الاقتصادية في تعميق مجال التعأون بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية الموقعة على اتفاقية الشراكة والتي سيتم تنأولها من خلال المباحث التالية:

1.5 البعد الاقتصادي في الشراكة الأوربية المتوسطية

سعت الدول العربية، إلى إجراء حوار مع المجموعة الأوربية، طالبت فيه بمناقشة كافة أوجه العلاقات التي تربطها، غير أن الجانب الأوروبي أصر على أن يكون الحوار مقتصرا فقط على الجانب الاقتصادي وكيفيات التعأون فيه.

وقد جاءت هذه الاتفاقيات أوسع نطاقًا من الاتفاقيات السابقة، وذلك لأنها شملت تقديم معونات للدول المتعاقدة، وكذلك احتوت على أوجه تعأون أخرى بالإضافة إلى التبادل التجاري، لذلك أطلق عليها اسم اتفاقيات التعأون. هذه الاتفاقيات جاءت لتعزيز التعأون الشامل بين الطرفين المتعاقدين بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من الدول المتعاقدة مع الاتحاد الأوروبي، والمساعدة على تقوية العلاقات بينهما، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات في مجالات التعأون الاقتصادي والفني والمالي وفي مجال التجارة. والملاحظ على هذه الاتفاقيات الثلاث كونها متماثلة من حيث صيغتها، وانحصرت بعض الاختلافات أساس من دولة لأخرى في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية.

لقد شمل القسم الأول من الاتفاقية مجالات التعأون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تنأول الثاني مجالات التعأون التجاري، وحدد التفضيلات التي يمنحها كل الطرفين للآخر، فمن ناحية الجانب الأوروبي قدم التسهيلات التالية: (جاسور، 2007)

1. الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته المنتجات الصناعية بحيث تخفض هذه الرسوم بنسبة 80% عند انطلاق العمل بالاتفاقية ثم تزول كلية بعد السنة الأولى للاتفاقية.
2. إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع، ماعدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات، وهذه السلع محددة في الملحق الثاني لمعاهدة روما. وتختلف من بلد لآخر.
3. تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة، ولكميات تحدد سنويا، وتختلف كذلك من دولة إلى أخرى حسب التعأون في هيكل الصادرات الزراعية.

وقد نصت الاتفاقية على إنشاء مجلسا للتعأون يشرف على تنفيذ الاتفاقيات متكون من أعضاء ينتمون للطرفين المتعاقدين، يقوم هذا المجلس بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية، فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988 عندما بدأت الجماعة الأوروبية تطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، زيادة على بروتوكول أخر يحدد المبادئ التي يتم بموجبها التعأون الفني والمالي، وقواعد مشاريع المعونة الفنية وشروط القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار، ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أو كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار والتي ينتهي آخرها في عام 1996.

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من جانب الدول المتعاقدة للاتحاد الأوربي فقد اقتصرت على التزام هذه البلدان بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، وتلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة (3) من الجات. كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة (6) من الاتفاقية الجات بشأن مقأومة الإغراق.

إذا كان الهدف المحدد لهذه الاتفاقيات التعأونية مع المجموعة الأوربية هو الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتعاقدة، فقد اتخذت صيغة التعأون في مجالات مختلفة على عكس الاتفاقيات السابقة منذ الستينيات والسبعينيات والتي كانت تقتصر على الجانب التجاري.هذه المجالات المختلفة للاتفاقيات تخص على التحديد الجانب المالي والتجاري والتقني.

الجانب المالي يحدد المساعدات المالية سواء من ميزانية المجموعة الأوربية، أو الموافقة على قروض من البنك الأوروبي للاستثمار. بينما الجانب التجاري فيحدد كيفيات التحرر التجاري للسلع ويحدد نوعيتها وطبيعتها، وكيفيات التعامل لدخولها وخروجها من وإلى الأسواق، وقد أعطيت في هذا الجانب معاملة خاصة للمنتجات الزراعية. أما الجانب التقني فأهتم بحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وإقامة مشروعات للتعأون الفني الصناعي، وذلك في أعمال التنقيب ومجالات الصناعة التمويلية والتعدين .

1.1.5 **المساعدات المالية** :

تم توقيع أربعة بروتوكولات كمساعدات مالية للدول المتعاقدة، على غرار دول من المشرق العربي، ابتدأت عما 1976 مباشرة بعد التوقيع على الاتفاقيات وينتهي الرابع منها عام 1996، ومدة كل واحد منها خمس سنوات، تكون في شكل قروض من البنك الأوربي للاستثمار باعتباره هيئة مالية للمجموعة الأوربية، أو من ميزانية المجموعة الأوروبية مع شروط تفضيلية محددة وفقا لظروف كل حالة على حدة. وقد خصصت هذه المساعدات المالية في الميادين التالية (Leonard, 2001).

1. مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية والبيئية.
2. نشاطات التعأون التقني سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية.
3. نشاطات التعأون في ميدان البحث والتكون .

حتى عام 1977، كان قد تم إبرام العديد من الاتفاقيات المفتوحة للتعأون التجاري بين المجموعة الأوربية والدول المتعاقدة، وقد نصت تلك الاتفاقيات على حرية دخول كافة المنتجات الصناعية من الدول المتعاقدة المشاركة إلى السوق الأوروبية، كما تضمنت امتيازات جمركية بشأن المنتجات الزراعية، وذلك دون أن تلزم السوق شركاءها التجاريين بمبدأ المعاملة بالمثل أسوة ببقية الدول النامية، ومع ذلك فقد ظهرت بعض العقبات إزاء التدابير التجارية التفضيلية نظرا لوجود مصالح متضاربة مع دول السوق الأوربية في مجالات الصادرات الزراعية والصناعية، وخاصة بعد انضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى عضوية السوق، الأمر الذي أدى إلى الحد من الامتيازات التجارية الممنوحة للدول المتعاقدة في صناعة المنسوجات والجلود والمنتجات الزراعية، التي تعتبر في الوقت نفسه سلعا تصديرية رئيسية لكل من إسبانيا والبرتغال واليونان.

في عام 1987 تم إبرام اتفاقية إضافية سمحت من خلالها دول السوق الأوربية إلى الدول المتعاقدة المحافظة على المعدلات التقليدية لصادراتها وإلغاء الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات الزراعية بالتدريج، وصولا إلى إلغائها بالكامل لاحقا، وذلك للحد من آثار انضمام كل من إسبانيا والبرتغال على حجم الصادرات الزراعية للسوق الأوربية.

تنقسم المبادلات الاقتصادية في الدول الأوروبية المركزية إلى قسمين أساسيين، الأول خاصة بالمبادلات في مجال الطاقة، والثاني خاص بالمبادلات في مجال التجارة. (سعيد، 2006)

2.1.5 الجانب الاقتصادي والمالي

تعزيز التعأون الاقتصادي والمالي هو الركيزة الأساسية للشراكة الأوروبية المتوسطة، ووسيلة فعالة لمكافحة إختلالات التوازن واللاإستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة حوض البحر المتوسط، والرقي باقتصاديات الدول المتوسطية للضفة الجنوبية إلى مستوى يقارب مستويات اقتصاديات الدول الأوروبية. فالفوارق سجلت نسبًا عالية على مستوى كل المجالات الاقتصادية، ولا يمكن إحداث شراكة اقتصادية إن لم يتم التقليل من نسب هذه الفوارق. (عبد الله ، 1996)

لقد سجل الدخل المتوسط للفرد فارقًا كبيراً في الثمانينيات بين الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي حيث وصل 12:1، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي خلال عام 1996 قيمة 6744 بليون أورو، أي ما يعادل 50 مرة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط، وتضاعف مرات عدة خلال عام 2010. تهدف المشاركة في مجال الاقتصاد والمال إلى تعزيز التعأون بغرض تحقيق منطقة رخاء تعم فوائدها على كافة الشركاء المتوسطيين، ويقوم التعأون في هذا المجال على ثلاث دعائم أساسية هي: إنشاء منطقة تجارية حرة بحلول عام 2010، وتعأون اقتصادي، وتعأون مالي. هذه الدعائم هي الأهداف الأساسية لهذا التعأون(2010 Le monde،).

إنشاء منطقة للتجارة الحرة

تحدد عام 2010 تاريخاً لإقامة منطقة للتجارة الحرة بمقتضى اتفاقيات الشراكة الجديدة مع الدول المتوسطية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية. فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد

الأوروبي مع كل دول متوسطية على حدة، هذا التحرير للمبادلات التجارية يتحقق ويكون مطابقاً للالتزامات التي تفرضها اتفاقية مراكش (المنظمة العالمية للتجارة)، وخلال فترة زمنية أقصاها اثنتا عشرة سنة ابتداءً من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة. ففي مجال السلع الصناعية يبقى العمل بالاتفاقيات القديمة التي تسمح بدخول هذه المنتجات الصناعية للأسواق بكل حرية ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم القطاع الصناعي للدول المتوسطية وتأهيله حتى يقف أمام المنافسة للسلع الأجنبية. بينما المنتجات الزراعية يتم تحريرها تدريجياً وتخضع للمعاملة التفضيلية. وتهتم المرحلة الثانية بالنسبة للدول المتوسطية الدخول في حوار شامل بينها، بغرض إحداث التبادل التجاري الحر فيما بينها، وهذا يهدف تطوير التجارة بين الإقليم للدول المتوسطية الجنوبية، والتي لا تتمثل حاليا إلا نسبة 5% من تجارتها، الخارجية، بمعنى آخر فإن التجارة البينية للدول المتوسطية هي ضعيفة جدًا ويجب ترقيتها في إطار تعأون شامل. (خضر، 2010)

وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية متواصلة ومتوازنة، واستمرار الحوار بين الطرفين حول مشكلة الديون بالنسبة للدول المتوسطية في المنابر المعنية بها، ويهدف هذا التعأون الاقتصادي إلى تسريع معدلات التنمية الاقتصادية، وتحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف، وزيادة التوظيف، وتقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية، وتشجيع التعأون والتكامل الإقليميين، اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة، واتباع سياسات مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، وتعديل مع التحديث للهياكل الاقتصادية، وتشجيع مع التطوير القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، وإقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا.

هذه هي أهم الأهداف التي يتوخى الطرفان المشاركان تحقيقها، وقد حددت مجالات عدة للعمل بهذا الشأن والوصول إلى الأهداف المتوخاة، نذكر منها: (الملا، 2009)

1. التسليم بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخرات المحلية الموجهة للاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ

لائق للاستثمار وإزالة كل العوائق التي تعترضه، بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

2. تشجيع منشآت الأعمال من الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض، والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة لهذا التعأون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة.
3. التأكد على التعأون الإقليمي على أساس اختياري، بهدف تنمية التجارة بين الطرفين الشركاء، وبالتالي المساهمة الجادة في تطوير بناء منطقة التجارة الحرة.
4. تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضافة لخطة العمل المتوسطية، والعمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، ومراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلة.
5. الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية – المتوسطية، وتعزيز التعأون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة، والعمل على إيجاد الإطار المناسب لتسيير استثمارات شركات الطاقة ونشاطاتها.
6. التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة والتركيز على الجانب الفني وتدريب الأشخاص المنتمين للقطاع، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة والتعأون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.
7. التعاون في تحسين البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع برنامج وفقًا للأولويات في هذا الشأن.
8. تعزيز طاقات البحث والتطوير، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث المشتركة باعتبارها ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
9. تعزيز وتشجيع كل ما هو مؤهل للنهوض باقتصاديات البلدان المشاركة مثل: الاعتراف بدور المرأة في التنمية، المحافظة على الثروة السمكية وتطويرها، المحافظة على الثروة المائية وتنميتها، تشجيع التعأون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، تعزيز التخطيط الإقليمي، العمل على تنسيق الأساليب الإحصائية وتبادل المعلومات...إلخ.

التعأون المالي

أهمية التعاون المالي تكمن في أنه المسؤول عن نجاح أو فشل اتفاقيات المشاركة، ولهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الكبير، وإيجاد الآليات الناجحة في تعأون مالي يخدم الأطراف المشاركة، ويعود بالفائدة على الجانبين.

إن كل ما حدد من تعأون اقتصادي، وحتى السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يعرف نجاحا وتحقيقا لأهدافه ما لم يرافق بمعونات مالية تقدمها، دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية في إطار اتفاقيات الشراكة، الاتحاد الأوروبي وضع تحت تصرف الدول المتوسطية في إطار التعأون المالي للفترة 1995-1999 ما قيمته 4685 مليون إيكو هبة لها، زيادة على المبالغ المقدمة في شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار. وقد وصل المبلغ الكلي سواء في شكل هبات أو شكل قروض إلى مليارين أورو، وهذا يمثل زيادة بنسبة 50% مقارنة بالفترة الخماسية السابقة. (الإمام، 1997)

أكثر من 70% من المبلغ الممنوح في شكل هبات، أي ما يعادل 3475 مليون إيكو أعطيت للدول المتوسطية في إطار برنامج ميدا (MEDA) الذي يعتبر وسيلة للتحول الاقتصادي للدول المتوسطية. (جاد، 2001)

مقارنة بالمساعدات المالية السابقة في إطار البروتوكولات الأربع والتي تحدد قيما ثابتة. فإن المساعدات المالية في إطار السياسة المتوسطية الجديدة، أو ما يسمى بالشراكة لا تكون ثابتة، والاستفادة الأكثر تكون للدولة التي حققت نجاحا أكبر في عملية تحولها الاقتصادي.

إن برنامج المساعدات يتجدد كل خمس سنوات، وكل برنامج يوجه لتمويل عمليات محددة. فالبرنامج الأول ميدا (MEDA I) خصص لتمويل أربع أنواع من العمليات هي: التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية بنسبة 14%، التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص بنسبة 27%، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم بنسبة 45% وأخيرا المشاريع الإقليمية بنسبة 14%.

يشير إعلان برشلونة إلى أهمية التعأون المالي لنجاح المشاركة في كل جوانبها، وضرورة زيادة المعونات المالية وزيادة القروض من البنك الأوروبي

للاستثمار، إضافة إلى معونات ثنائية من الدول الأوروبية، وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية وتعبئة القدرات الاقتصادية، ويجري حوار حول السياسات الاقتصادية ووسائل تحقيق الفائدة المثلى للتعأون المالي من أجل ضمان سلامة الإدارة الاقتصادية .

يعد البعد الاقتصادي من أكثر جوانب الشراكة الأورومتوسطية التي شهدت بعض التقدم قياساً إلى الجوانب الأخرى كما سوف يتضح، رغم عدم تنفيذ العديد من الأهداف التي تم الاتفاق عليها في هذا الجانب، وفيما يتعلق بالجوانب الإيجابية التي تحققت على هذا الصعيد، يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

أولاً: برنامج التعأون المالي (ميدا) Meda: يعد برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية، ويركز برنامج ميدا على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة، والتعأون المالي يجسد في برنامج ميدا المالي تصحيح الهيكل لاقتصاديات الدول المتوسطة بنسبة 14%، والتحويل الاقتصادي وتطوير الاقتصاد وتطوير الاقتصاد الخاص بنسبة 27%، والتنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم بنسبة 45%، والمشاريع الاقتصادية بنسبة 14%، وهذه الأولويات هي، دعم التحول الاقتصادي: والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وخصوصاً لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص. وتعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي: والهدف هو تخفيف التكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية. وتعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود والهدف هو إكمال الأنشطة الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي (الشربيني، 2005).

وتبلغ موازنة هذا البرنامج (685) مليار يورو خصصت للتعأون المالي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في دول حوض المتوسط في الفترة الواقعة ما بين (1995-1999)، وأطلق على هذه المرحلة من البرنامج اسم "MEDA I"، وتم

تخصيص مبلغ 25 مليار يورو للفترة الواقعة ما بين (2000-2006)، وأطلق على هذه المرحلة من البرنامج اسم "MEDA 2".(جاد، 2001)

وتتوافر (90%) من الأموال من خلال برنامج ميدا عبر قنوات ثنائية مثل تلك القائمة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا، والسلطة الفلسطينية، بينما تخصص العشرة بالمائة الباقية إلى الأنشطة الإقليمية والتي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها (الملا، 2009).

يرافق هذه المنح من موازنة المجموعة الأوروبية فرصة توافر إمكان اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي. فقد قدم بنك الاستثمار الأوروبي مساعدات مالية في شكل قروض، ومنح قيمتها (14) بليون يورو منذ (1974) لتمويل مشاريع إنمائية في البلدان المتوسطية وذلك عن طريق آلية الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية، وقدم بنك الاستثمار الأوروبي في خلال الفترة من (2000-2007) قروضاً واعتمادات بلغت (6.4) مليار يورو (خلاف، 2008).

وقدرت آخر وثيقة صادرة عن المفوضية الأوروبية في هذا الصدد إجمالي المساعدات التي تم تقديمها إلى دول جنوب المتوسط في خلال الفترة من (2000-2007) بـــ(9.5) مليار يورو، منها (4647) مليون تم تقديمها في خلال الفترة (2000-2006) عن طريق برنامج "ميدا" وقد تم توجيه (3595) مليون يورو من هذا المبلغ لبرامج التعأون الثنائية في حين تم توجيه (1052) مليون يورو لبرامج التعأون الإقليمي، و(1254) مليون يورو تم تقديمها في خلال عام 2007 من خلال سياسة الجوار الأوروبية". كما تم توجيه (1067) مليون يورو من هذا المبلغ لبرامج التعأون الثنائية، في حين تم توجيه (178) مليون يورو لبرامج التعأون الإقليمي. (الشيخ، 2009)

وجاء ترتيب الدول العربية جنوب المتوسط من حيث إجمالي المنح والمساعدات التي حصل عليها كل منها – باستثناء السلطة الوطنية الفلسطينية التي حصلت على ما يسأوي ثلاثة أرباع المليار يورو نتيجة لظروفها الخاصة – كما يأتي: المغرب في المرتبة الأولى بقيمة إجمالية بلغت مليار ومائة وسبعين مليون يورو، وبالطبع فإن هذا الأمر يعكس الأهمية الخاصة للمغرب بحكم أنها الممر

الرئيسي للهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية، ومصر في المرتبة الثانية بقيمة إجمالية بلغت (730) مليون يورو، وتونس في المرتبة الثالثة بقيمة إجمالية (621) مليون يورو، والجزائر في المرتبة الرابعة بقيمة إجمالية (396) مليون يورو، ثم الأردن في المرتبة الخامسة بقيمة إجمالية (393) مليون يورو، وسوريا في المرتبة السادسة بقيمة إجمالية مائتي مليون يورو، ولبنان في المرتبة السابعة بقيمة إجمالية (183) مليون يورو. (جاسور، 2007)

ثانياً: اتفاقات الشراكة مع الجانب الأوروبي: فقد مضت عملية تحرير التجارة بين الدول المتوسطية في اتجاه رأسي من خلال اتفاقات الشراكة التي تم إبرامها أو تلك التي يجري التفأوض في شأنها بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب المتوسط، ووصلت تلك المسيرة إلى النتائج الآتية: توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية بتاريخ (1997/11/24)، وتوقيع اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل من تونس وإسرائيل والمغرب والسلطة الفلسطينية خلال السنوات من (1995-1997)، ودخلت هذه الاتفاقات حيز النفاذ بعد إتمام الإجراءات الدستورية الخاصة بها من جانب أطرافها، وتوقيع اتفاق الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي في (17 حزيران/يونيو 2002)، ودخوله حيز النفاذ في (2009/3/1)، وتوقيع مصر مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة بينهما في 2004 بعد أكثر من 4 سنوات من المفأوضات الصعبة، وتوقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في (25 آذار/مارس 2005)، وتوقيع اتفاقية الشراكة بين سوريا والاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، ولم يتم المصادقة عليها من الاتحاد الأوروبي حتى تاريخه(نافعة، 2008).

ولكن رغم هذه الإيجابيات على الجانب الاقتصادي في الشراكة الأورومتوسطية، فإن ما تحقق يقل كثيراً عن مستوى الطموحات التي كانت متوقعة. صحيح أن الشراكة الاقتصادية والمالية قد ولدت أكبر قوة دفع لعملية برشلونة، فإن المساعدات التي قدمتها الدول الأوروبية إلى دور جنوب المتوسط، لا تزال دون مستوى الطموحات أيضًا. (صغبيني، 2005)

فقد كانت المعونات المالية المرصودة ضمن برنامج (ميدا) ضعيفة، ولم ترق إلى طموح بلدان جنوب المتوسط، إذ لم تكن تمثل قيمة ما يقدمه هذا البرنامج في الفترة ما بين (1995-2000) سوى خمسة مليارات يورو، وظل الاعتماد نفسه المالي تقريباً مخصصاً للمرحلة الثانية من البرنامج للفترة ما بين (2000-2006)، ما أعاق تحقيق أهداف مشروع برشلونة فيما يتعلق ببلدان الجنوب، الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى إعادة النظر في البرنامج، فأعلن وزير الخارجية الإسباني، ميغيل انخيل موراتينوس، لوكالة أوروبا بريس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، أن الاتحاد الأوروبي سيرفع الدعم المالي المخصص ضمن برنامج ميدا للفترة ما بين (2007-2013) إلى (1500) مليون يورو (شحادة، 2009) .

لذلك، كان من المتوقع ألا تحقق هذه المساعدات المحدودة النتائج المبتغاة منها، فالنمو الاقتصادي في معظم دول جنوب المتوسط لا يجاري معدل النمو السكاني. لذلك، فإن النتائج الايجابية على صعيد هذا الجانب من الشراكة الأورومتوسطية، كانت أقل مما كان متوقعاً. ويمكن التدليل على ذلك من خلال الأرقام التالية (خضر، 2010) :.

1. فيما يتعلق بالدخل الفردي، لم تنخفض الفجوة بين معدل الدخل الفردي في دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط (تكاد تكون ثابتة منذ عام 1994 وحتى 2004)، وهي في المتوسط 18% من معدل الدخل الفردي في دول الاتحاد الأوروبي.
2. فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، كان إجمالي صادرات دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي (48.1) في المائة في عام 1995، وانخفضت في عام 2003 إلى (46.1) في المائة، أما الواردات، فقد كانت (50.6) في المائة في عام 1995، وأصبحت (45.9) في المائة في 2003.
3. فيما يتعلق بالاستثمارات الأوروبية المباشرة، فقد زادت لتبلغ 10 أمثال، فقد ارتفعت الاستثمارات الأوروبية في مصر (على سبيل المثال) من (97) مليون يورو في 1995 إلى (1387) مليون يورو عام 2001 ثم (968) مليون يورو في 2003.

أما بالنسبة إلى هدف إنشاء منطقة تجارة حرة أورومتوسطية في عام 2010، فيتم النظر إليه على أنه هدف طموح جداً، حيث يرى معظم المحللين أنه قد يمتد إلى 2015. وتثير النقاط الخاصة بإقامة منطقة تجارة حرة تساؤلات جدية حول آفاق وحدود مساهمة الاتحاد الأوروبي في تطوير القدرة الإنتاجية وتحديث التكنولوجيا لدى الشركاء المتوسطيين حتى يتمكنوا من المشاركة بفاعلية في إقامة منطقة التجارة الحرة المزمعة، وبما يقضي إلى تحسين قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

2.5 **البعدان الاجتماعي والثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية:**

يمكن رصد بعض الجهود التي بذلت في صعيد العمل لدفع وتعزيز التواصل الثقافي والفكري بين بلدان المتوسط، لعل من أهمها طرح فكرة استحداث ميثاق شرف إعلامي عربي – أوروبي، كمحأولة لخلق نوع من الاقتناع لدى كل من العرب والأوروبيين بضرورة تعأونهما في الدفاع عن القضايا المشتركة. وكانت هناك العديد من الخطوات الإيجابية التي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

أولاً: برنامج التراث الأوروبي المتوسطي: دشن هذا البرنامج على مرحلتين، تم إطلاق المرحلة الأولى (برنامج التراث الأوروبي المتوسطي في أيلول/ سبتمبر عام 1998) عندما اجتمع وزراء الثقافة من الشركاء الأوروبيين المتوسطين في مدينة ردودس اليونانية، حيث أعطوا تم إطلاق ستة عشر مشروعاً، بتمويل من برنامج "MEDA" المساعدات التنموية الأوروبية المتوسطية". وكانت أولويات المشاريع، هي: إبراز التراث المتوسطي وتشجيع التشابك بين المتاحف والمؤسسات الثقافية، وتبادل الخبرات والمساعدة الفنية، وخصوصاً في مجال الحفاظ على التراث والدعم المؤسسي، ونشر المعرفة حول التراث بين الشعوب وصانعي القرار، وإعداد خلاصة جامعة للمعرفة والتقنيات المستخدمة في التراث المتوسطي، وتوفير التدريب في مجالات المهن والحرف التراثية (جاد، 2001).

ثانياً: إنشاء مؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات: فقد قرر وزراء خارجية الدول الأورومتوسطية في اجتماعهم في نابولي (2-3 كانون الأول/ ديسمبر 2003) إنشاء مؤسسة للحوار بين الحضارات، حيث بدأت المؤسسة بالعمل رسمياً في كانون

الأول/ ديسمبر 2003، وقرر المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الذي عقد في أيار/ مايو 2004 في مدينة دبلن بإيرلندا إطلاق اسم "أنا ليند" على المؤسسة الجديدة ليصبح اسمها الرسمي "مؤسسة أنا ليند الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات"، التي تهدف إلى تطوير الحوار لرفع مستوى الفهم المتبادل بين البلدان الأوروبية والمتوسطية والشرق أوسطية، وأصبح مقرها مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية (الشربيني، 2005).

يمكن الإشارة إلى التعأون الذي تم بين مجلة السياسة الدولية المصرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية، وكل من مجلة "ميديتيرانية" الفرنسية "وكواتروسيماناس" الأسبانية في إعداد مشروع أولي للتعأون بين صحافيي وكتاب البحر المتوسط، وقد تم إقراره من جانب برنامج الجماعة الأوروبية للتعأون الإعلامي في البحر المتوسط.

ولا شك في أن تعميق التعأون في هذه المجالات الثقافية بكل ما يترتب عليها من تقريب للمفاهيم، ومن فهم للقيم السائدة في كل شعب، ومن إحترام للآخر، ومن تقارب وتبادل لرؤى كل طرف إزاء القضايا الثقافية المحورية...الخ، كل ذلك يكون له مردوده الإيجابي على صعيد تعميق التعأون في المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية: الأمر الذي يحقق في النهاية مصالح أطراف الشراكة بوجه عام .

لا تزال هناك اختلافات في الرؤى بين الأطراف الأورومتوسطية، حول بعض المفاهيم الاجتماعية والثقافية التي يجب على الشركاء الأوروبيين المتوسطيين مراعاتها في ممارستهم الداخلية، والشفافية، والتسامح، وحكم القانون، ومحاربة الإرهاب. فلا شك في أن لكل ثقافة من الثقافات الأوروبية المتوسطية تعريفها لتلك المفاهيم، فما يدخل في مجال حقوق الإنسان يختلف من ثقافة لأخرى، وما يعد عملاً إرهابياً بالنسبة إلى مجتمع يعد عملاً من أعمال التحرير الوطني بالنسبة إلى مجتمع آخر. ففي الثقافات والمواثيق الأنجلو سكسونية المعاصرة، تعد حرية تغيير المعتقد الديني، وتحريم عقوبة الإعدام، والحريات الشخصية الكاملة من الحقوق الأساسية للإنسان (أبو نار، 2000).

والمفهوم الغربي لحقوق الإنسان وحرياته ليس مقبولاً تماماً في الثقافات العربية الإسلامية. كذلك، فإن التركيز على هذه المفاهيم قد يؤدي إلى نشوب "حروب ثقافية" في منطقة أوروبا ودول حوض المتوسط بدلاً من التعأون الثقافي، وخصوصاً أن بعضا مما يطالب به الاتحاد الأوروبي (كإلغاء عقوبة الإعدام أو ما يتعلق بقوانين الإرث والأسرة والطلاق) يتناقض مع الشريعة الإسلامية (أبو نار، 2000).

تدخل في هذا الإطار التطورات التي تشهدها المجتمعات الأوروبية تجاه الأقليات المسلمة التي تعيش في هذه المجتمعات، فضلاً عن المؤثرات الأخرى التي تتمثل في التطورات التي ستشهدها المجتمعات العربية، والتي ستكون عاملاً مؤثراً من العوامل القومية التي ستؤثر في مسار العلاقات العربية الأوروبية في المستقبل.

وقد أوضح المشاركون الأوروبيون في ندوة العلاقات بين العالم العربي وأوروبا التي عقدت في باريس في تموز/ يوليو 2003 أن الجاليات الكبيرة من العرب والمسلمين المهاجرين من الدول العربية والذين يعيشون في المجتمعات الأوروبية يمكن أن يقوموا بدور الجسر بين الشمال والجنوب ويمكن أن يكونوا عامل انقسام، وخصوصاً عندما يتم نقل القضية الفلسطينية إلى داخل المجتمعات الأوروبية (جاد، 2001).

كما أنه من العوامل المهمة التي لها تأثير في العلاقات العربية، رؤية كل طرف نفسه وإلى الطرف الأخر. وهذه مسألة لها جوانبها التاريخية والثقافية والنفسية حيث ستحدد ماذا يريد العرب من أوروبا، وماذا تريد أوروبا من العرب وما هو إطار المصالح المشتركة، وما هو إطار التناقض في المصالح، كما أنه سوف يحدد طبيعة التفاعلات بين الجانبين ومساراتها.

تنبع أهمية الدور الأوروبي في المنطقة العربية، وضرورة تفعيله لملء الفراغ وخلق حال من التوازن السياسي وتقليل أو تقليص حال الإنفراد الأميركي بالمنطقة العربية، إن الدور الأوروبي ليس منافساً قوياً للدور الأميركي، إنما هو مكمل لهذا الدور والدول الأوروبية ليست عاجزة عن تفعيل دورها، إنما المشكلة

تكمن في حال العجز، والتراجع العربي للتباينات والخلافات العربية والتي تعكس صورتها في هذا الدور .

تعددت الآراء والرؤى المطروحة على الساحة السياسية حول مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، وجدير بالذكر أن هناك وثيقتين مهمتين صدرتا من الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، فضلاً عن الآراء الفردية التي عبر عنها بعض المسؤولين الأوروبيين الرسميين وبعض المفكرين، في حين أن الجانب العربي لم يقدم رؤية جماعية حول هذا الموضوع، ولكن توجد اجتهادات لبعض المفكرين العرب من خلال مشاركتهم في بعض المؤتمرات الفكرية، وقد أشاد المفكر السويسري "برنارد ويشت" بطبيعة العلاقات العربية الأوروبية ومستقبلها والتي كان متفائلاً بها من حيث أنها قائمة على فكرة تبادل المصالح والتنوع الثقافي، فيصبح التنوع الثقافي مرادفاً للحوار وللقيم المشتركة في مستقبل هذه العلاقة، ما يوضح مدى الاختلاف بين الطرفين في النظر إلى المسألة (رولو، 2004).

إن الثقافة هي المجال الرئيسي للأزمة في العلاقات العربية - الأوروبية، فقد تتابعت الأزمات الثقافية أو ذات البعد الثقافي في العلاقات الأوروبية - الإسلامية، والأوروبية - العربية منذ أن أطلق الخميني في إيران دعوته لاغتيال الكاتب البريطاني من أصول هندية سلمان رشدي بتهمة الردة، وهو ما أثار الرأي العام الأوربي ثورة شديدة. ولكن البداية الحقيقية لتلك السلسلة من الضربات والأزمات تمثلت في التفجيرات الإرهابية في محطات القطار في مدريد، والتي سميت 11 سبتمبر الأوروبية أو الإسبانية. ولم يكن سقوط عدد كبير من الضحايا هو العلة الكبرى وراء الذعر الذي سببته تلك العمليات في إسبانيا وأوربا ككل، بقدر ما كان حقيقة أن من قاموا بهذه التفجيرات شملوا عناصر عربية ومسلمة عاشت في إسبانيا وأوروبا عموما لفترات مختلفة، إذ بدأت بعض الدوائر الأوروبية تردد مقولة 'الطابور الخامس' لوصف المهاجرين العرب والمسلمين في أوروبا .

وسريعًا ما جاءت عمليات التفجير في الباصات ومحطات المترو اللندنية، لتضاعف من مخأوف الأوروبيين من الشباب العرب، ربما بصورة أكبر كثيرا مما ارتبط في الذهن الأمريكي بأحداث 11 سبتمبر، حيث إن الكثافة النسبية للمهاجرين

والمواطنين من أصول عربية ومسلمة في أمريكا تبدو أقل بكثير منها في بعض البلاد الأوروبية. وبسبب سلسلة من الأعمال والتصريحات العفوية التي أطلقها شخصيات تنتمي لحركة الإسلام السياسي في بريطانيا وأوروبا عموما، بدأت النظرة الأوروبية للعرب والمسلمين تزداد سوءا وتدهورا. كان ذلك هو السياق الذي دفع فرنسا لإصدار قانونها الذي يحرم الطالبات المسلمات من ارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية العامة، كجزء من حظر شامل لما سمته السلطات الفرنسية العلامات والرموز الدينية. وقد أثارت هذه الأزمة بدورها ردود فعل واسعة النطاق في العالمين العربي والإسلامي، وضاعفت من الاحتقان الثقافي بين المنطقتين. وما لبثت عملية اغتيال المخرج الهولندي ثيو فان جوخ علي يد شاب مغربي مسلم، بتهمة إساءة فيلم سينمائي من صنعه للإسلام، أن سكبت مزيدا من الزيت علي الحريق الثقافي الذي كان مشتعلا بالفعل. وأخيرا، انفجرت أزمة الرسوم الدنماركية لتجعل قضية العلاقات الأوروبية - العربية - الإسلامية، والصور المتبادلة بين الطرفين موضوعا يناقش في كل بيت أوروبي وعربي على الإطلاق. (سعيد، 2006)

إن انطلاق نظرية "صراع الثقافات" أو "صدام الحضارات" لتفسير الأزمة الحالية حول الرسوم الدنمركية ينطوي علي قدر لا بأس به من الزيف والزيغ. فأولا، لا يقف العرب والمسلمون وحدهم ضد هذه الإساءة العمدية للرموز الدينية، وهذا الموقف لا يفصلهم بحائط نهائي عن الثقافة الغربية، فالكنيسة الكاثوليكية وغيرها من المؤسسات الدينية القائمة في العالم الغربي تشاركهم الموقف نفسه. وبتعبير آخر، فالثقافة الغربية ليست بالضرورة ثقافة إلحادية، وليست بالضرورة معادية للأديان(رولو، 2004)

والواقع أن فكرة واحدية وقومية الثقافة صارت من الأفكار القديمة، ولا علاقة لها بالواقع. ففي كل مجتمع، تتنازع ثقافات متعددة، وقد تكون متناقضة. ولا شك في أن النزاع بين ثقافة أصولية دينية وأخرى ليبرالية وعملية في الولايات المتحدة كان أمرا مشهودا منذ البداية، وليس فقط في السنوات الأخيرة التي انتصرت فيها الأولى سياسيا، كما هو واضح في شخص الرئيس الأمريكي بوش الابن.

وبالرغم من أن أوروبا لا تعاني المستوى نفسه من الازدواجية الثقافية علي المستوى القومي، فإنه لا يمكن القول إن أي بلد أوروبي يتمتع بتجانس ثقافي .(الصياد، 2006)

ويمكننا التأكيد أنه رغم نفور أوروبا من ردود الفعل العربية، فيما يتعلق بقضية الرسوم، فان قطاعا كبيرا منها 'يتفهم' الموقف العربي والإسلامي من حيث المضمون. وفي استطلاع للرأي نشرته جريدة 'لاكروا' الكاثوليكية الفرنسية، أكد نحو 54%، مقابل 38 %من ألف شخص تم استطلاع آرائهم، أن الرسوم تمثل استفزازا غير مبرر لمشاعر المسلمين .ويمكننا أن نتصور حجم هذا الموقف لو أن تلك الرسوم تنأولت شخصيات أو رموزا دينية مسحية أو يهودية تتمتع بنفس الاحترام الذي يتمتع به النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بين المسلمين. وعلى الجانب المقابل، فان المثقفين العرب أو قطاعًا كبيرًا منهم على الأقل وجدوا حتمية عقاب المؤلف أو حتى اعتذاره الذي يسيء لرموز الطرف الآخر.

ويعني ذلك أن قطاعًا كبيرًا من المسلمين والعرب يتفهم بدرجة أكبر بكثير من المتوسط العام للمجتمع ضرورات حرية الرأي والتعبير ويفسرها تفسيرا واسعا، كما هو الأمر في العالم الغربي، خاصة أن هناك تقاليد قديمة من التسامح، حتى مع أدبيات الملحدين العرب (نافعة، 2008)

أمام هذه الحقائق، يمكن القول: إن المغزى الحقيقي لأزمة الرسوم الدنمركية لا يتعلق بصراع الثقافات بقدر ما يتعلق بمصالح سياسية، ويجب أن نفتش عن هذه المصالح التي قادت إلى الأزمة، يبدو الأمر واضحا تماما، من الناحية الشكلية علي الأقل، علي الجانب الدنمركي والأوروبي، فنحن نشهد معركة سياسية عملاقة في جميع دول غرب وشمال أوروبا حول سياسات الهجرة، ونعرف إن قطاعا كبيرا من المجتمعات الأوربية يرفض السياسات الليبرالية للهجرة، سواء من منطلقات عنصرية، تستغل قضية الهجرة للوصول إلى السلطة، والترويج لأيديولوجيات متطرفة، أو من منطلقات ثقافية واقتصادية وقومية، حيث يشعر قطاع متنام من المجتمع بأن الهجرة، خاصة من الدول العربية والإسلامية ومن أفريقيا جنوب

الصحراء، تهدد ثقافته القومية، وتؤدي إلى مشاكل اجتماعية كبيرة، خاصة تجارة المخدرات والجريمة، فضلا عن تكلفتها الاقتصادية، في رأيه (الملا، 2009).

غير أن هناك جانباً آخر للقضية، هو الجانب السياسي والإيديولوجي الدولي. فبينما عارضت أغلبية الشعوب الأوروبية، بما فيها الشعوب الاسكندينافية، السياسات الانفرادية الأمريكية التي تتضمن عسكرة العالم وخرق القانون الدولي، شعر قطاع آخر بأن علي أوروبا أن تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة مهما تكن الظروف. ويعتقد هذا التيار المسمى بـــ' -الأطلنطي' أن على بلاده الأوربية أن تعزز الاستراتيجية الأمريكية القائمة علي الحرب ضد الإرهاب، إن لم يكن بسبب النفور المشترك من الأصولية الإسلامية أو حتى من الإسلام نفسه، فبسبب الخوف من فوضي عالمية أو من تآكل وانهيار الغرب ذاته. ولا شك في أن هذا القطاع اليميني ينمو في أوربا في السنوات الأخيرة، وانه على استعداد لتوظيف أي فرصة للقفز إلى السلطة من أجل تطبيق سياسات أشد تقييدا للهجرة، وأكثر ارتباطا بالولايات المتحدة، أو بتحالف الأطلنطي عموما علي حساب التيار الاستقلالي والليبرالي والتقدمي في أوروبا، ومن هنا، فهو يحرص علي الإفادة القصوى من المخأوف التي تولدها العمليات الإرهابية، بل ويعمد إلى استفزاز المسلمين، خاصة من المهاجرين، لتحريك سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التي تقود في النهاية إلى أزمات كبيرة تمنحه فرصة الوصول إلى السلطة (العزي، 2004).

وهذا هو تحديداً ما كانت جريدة "يولاندز بوستين" ذات الاتجاه اليميني المتشدد في الدنمارك تحأول جاهدة القيام به من خلال الرسوم المسيئة، ولا شك أن في المسلمين والعرب قد وقعوا في الفخ بردود أفعالهم التصعيدية، أما على الجانب العربي والإسلامي، فقد توافقت مصالح سياسية لعدة نظم وحكومات عربية على القيام بردود فعل بهذا القدر من التشدد الذي شهدناه خلال شهري يناير وفبراير من عام 2006، ففي سوريا، دار بخلد الدولة أن إثارة المشاعر الإسلامية بهذا القدر تعزز الخطاب الذي يقول إن استهداف سوريا بالضغوط الأمريكية والأوروبية لاعلاقة له بسياسات الحكم، وإنما بالكراهية الثقافية للعرب والمسلمين (علوي، 2003).

وعن طريق المساهمة في تفجير أزمة ثقافية، يمكن أن يحظي النظام بحشد شعبي مؤيد دون أن يتم أي تقدم علي صعيد القضية الديمقراطية والحريات العامة. ونجد دوافع مشابهة في إيران، حيث تشتعل أزمة الملف النووي مع أوروبا والولايات المتحدة، وقد احتفظ الإيرانيون بهدوئهم أمام أزمة الرسوم حتى تم تحويل الملف النووي بالفعل إلى مجلس الأمن بسبب التصويت الأوروبي، ومن مصلحة النظام الأصولي الإيراني أن يشعل المشاعر الدينية الإسلامية، وذلك كجزء من التصعيد في الموقف من الغرب عموما، بمناسبة السخونة الكبيرة للملف النووي. أما في المملكة السعودية، فقد مثلت أزمة الرسوم استثناء من السياسات الخارجية المعتدلة عموما تجاه الغرب كله، وهو استثناء تفسره الحاجة لتأكيد الزعامة الإسلامية، خاصة بعد أن وقع تحدي هذه الزعامة في سياق المنازعة مع الاتجاهات الأصولية المتشددة داخل المملكة وخارجها (العزي، 2004).

ورغم أن هذه المصالح تبدو وكأنها عاجلة ومهمة لأصحابها، فإنها قادت إلى التضحية بمصالح قومية أعمق وأكثر أهمية بمراحل، فالأزمة الدنمركية، باعتبارها حلقة مشتعلة في سلسلة من الأزمات الثقافية، أدت إلي حدوث انقلاب في الموقف السياسي الأوروبي من القضايا العربية، وكان بوسع أي مراقب بسيط أن يلاحظ التحول التدريجي في المواقف الأوروبية من القضايا العربية خلال العامين الأخيرين، إذ بدأت أوروبا تفقد موقفها النقدي من الولايات المتحدة وأداءها التوازني حيال القضايا العربية، فقامت بتمرير الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك بالموافقة علي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كما صاغتها الإدارة الأمريكية تقريبا وبدون تنازلات كبيرة، واندفعت فرنسا وراء الولايات المتحدة في سياسات العزل الدبلوماسي والسياسي لسوريا، بعد اغتيال الرئيس الحريري، وهو ما قاد إلى صدور القرارات المتشددة حيال سوريا من مجلس الأمن (نافعة، 2008).

وفي ألمانيا، وقع انقلاب حقيقي في السياسات الخارجية بعد فوز الحزب الديمقراطي المسيحي، بقيادة السيدة ميركل، نحو إعادة التحالف مع الولايات المتحدة، وبعيدا عن المواقف والسياسات النقدية التي أخذت بها الحكومة الاشتراكية بقيادة شرودر. ولا شك في أن الاتجاه العام للسياسات الأوربية نحو تمتين التحالف

عبر الأطلنطي تأثر كثيراً بالصور النمطية عن الثقافة العربية والإسلامية والناتجة عن العمليات الإرهابية في عدد من الدول الأوروبية، وعن سلسلة الأزمات التي ألمت بالعلاقات الأوروبية - العربية عموما، ويبدو الموقف من القضية الفلسطينية هو الأكثر حساسية لهذا التحول التدريجي (سعيد، 2006).

فبينما كانت أوروبا تشهد نموًا غير مسبوق في المشاعر المؤيدة للفلسطينيين خلال عقد التسعينيات وخلال الأعوام الأولي من الانتفاضة، بدأ تحول مهم يحدث ويقود أوروبا عموما نحو تبني المواقف والسياسات الأمريكية المجحفة. ويعرف المطلعون علي الرأي العام الأوروبي أن الأزمة قادت إلى تحولات عميقة إضافية في الموقف الشعبي الأوروبي من القضية الفلسطينية، خاصة بعد أن اهتمت وسائل الإعلام الأوربية بنشر وإذاعة عملية احتلال مكاتب المفوضية الأوربية في غزة، ويقول كتاب أوروبيون كبار: إنه إذا كان هؤلاء هم "الشعب الفلسطيني"، فعلينا "إظهار تفهم أكبر للسياسات الإسرائيلية حيالهم".

وتكاد تشترك معظم المقالات التي غطت الأزمة في الصحافة الأوربية حول لوم الثقافة العربية والإسلامية، وإبداء نوع من اليأس من إمكانية الالتقاء حول قيم عامة وكونية مشتركة. لقد ضربت الأزمة - كحلقة من سلسلة الأزمات المتتابعة - قاعدة العلاقات الثقافية أو تحديدا الصور الثقافية عن العرب والأوروبيين نحو بعضهم بعضا، وهو ما يتحتم أن يظهر في المجالات الأخرى جميعًا، وعلى رأسها المجال السياسي (نافعة، 2008).

3.5 **الخاتمة**:

إن المشروع الأورومتوسطي يعكس عدم التكافؤ الكبير في علاقات القوة بين الإتحاد الأوربي من جهة والدول العربية المتوسطة، من جهة أخرى فالإتحاد الأوربي يفأوض ككتلة قوية عسكريا وسياسيا وإقتصاديا بينما تفأوض الدول العربية، بصورة متفرقة مما سيؤدي لا محالة إلى القضاء على إمكانية قيام وحدة إقتصادية عربية تدريجية.

تشكل الشراكة الأورو المتوسطية المسماة أيضا "عملية برشلونة" والتي تأسست عام 1995 أكثر مساعي الاتحاد الأوروبي شمولية حتى الآن لإعداد مفهوم إقليمي عالمي لحوض البحر المتوسط. وقد اعتبرت هذه الشراكة مثلا طموحا لكيفية صياغة السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة مستقبلا تجاه دول خارج الاتحاد (ما يدعى بدول ثالثة).

ومما دل وما زال يدل على البراعة الدبلوماسية للسياسة الأوروبية المتعددة الأطراف أن عدد المشاركين بالعملية بلغ في البداية 10 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليصبح الآن 25 دولة ومن الدول المجأورة لحوض البحر المتوسط 12 دولة في البداية ومن بعد عشر دول توجد نزاعات بين بعض منها (المغرب، تونس، الجزائر، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المناطق الفلسطينية، إسرائيل، قبرص، مالطة، تركيا. في مايو/ أيار انضمت كل من مالطة وقبرص إلى الاتحاد).

وبالتالي فإن الباحث يرى أن الإتحاد الأوروبي إستطاع أن يعمل على تحقيق أهدافه السياسية والإقتصادية والثقافية من مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في ظل قدرة الإتحاد على إستغلال عناصر القوة التي يمتلكها في التأثير على الدول العربية، وهذا يشير عن تساؤلات الدراسة بأن هناك أبعاد إستراتيجية غير معلنه سياسية وأمنية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية للإتحاد الأوروبي من مشروع الشراكة ويعمل على تحقيقها وفق إستراتيجية واضحة ومحددة للإتحاد .

النتائج:

إن عملية برشلونة واجهت تحديات عدة أدت إلى تعثر مسارها وعدم تحقيق الطموحات التي ابتغاها أطراف الشراكة الأورمتوسطية في عام 1995 حيث أن ما تحقق معظمه كان في الجانب الإقتصادي، وحتى على هذا الصعيد جاءت النتائج أقل كثيراً مما كان مأمول في هذه الشراكة واتضح أيضاً أن أسباب تعثر هذه الشراكة هي أسباب هيكلية تتعلق بعدم التوازن بين طرفي الشراكة أو على الاقل التقارب بينهما وهو أمر ضروري لنجاح أي شراكة بين طرفين، وتتعلق ببقاء الصراع

العربي الإسرائيلي من دون حل إضافة إلى الدور الأمريكي الذي يحأول عرقلة أي تنامي في العلاقات بين جانبي المتوسط يراها تهدد مصالحه في المنطقة .

دفعت الكثير من التحديات إلى التشكيك في نجاح المشروع الجديد الذي اقترحته فرنسا وتبنته الدول الأوروبية وهو مسار تحديات هيكلية في عملية برشلونة،وعلى الرغم من أن البعض رأى في المبادرة الجديدة إضافة للشراكة الأورمتوسطية ،اتجهت الغالبية لعظمى من الآراء إلى أن المشروع الجديد سيكون عبئاً على هذه الشراكة ،وربما بشكل أخطر من العبء الذي ارتبط بعملية برشلونة وخصوصاً أن المشروع الجديد كما يراه البعض الآخر تقسيماً للنفوذ بين الولايات المتحدة وأوروبا وخصوصاً في ظل التفاهم الجديد الذي تبلور بين الجانبين عقب التغيير الذي شهده منصب الرئاسة في كل من فرنسا وألمانيا .

أن التقويم الموضوعي لهذه المبادرة يحتاج إلى المزيد من الوقت وتظل مدى فاعليتها مرهونة بقدرتها على مواجهة التحديات كافة يعد أمراً بعيداً عن الواقع إلا ان حل بعضها والتفكير في تطوير استراتيجيات طولية المدى لحل البعض الآخر سيعمل بلا شك على تطوير الشراكة الأورمتوسطية، لذلك ستكون السنوات القليلة الماضية معياراً مناسباً للحكم على مدى فاعلية هذه المبادرة الجديدة ودورها في تطوير الشراكة الأورومتوسطية.

إن المشروع الجديد لتقسيم النفوذ الأمريكي الأوروبي على المنطقة: يرى أنصار هذا الاتجاه أن المشروع الفرنسي الذي تحول أوروبياً لإنشاء الاتحاد من أجل المتوسط هو نسخة مصغرة من المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير لكنه في الصورة الأوسع للصراع الغربي على مناطق النفوذ والمصالح في الشرق الأوسط سيبدو أقرب إلى تفاهم أمريكي – أوروبي على تقاسم الإقليم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد الأوروبي لتكون المنطقة الواقعة على سواحل حوض البحر الأبيض المتوسط حيث احتياطي الغاز الضخم من حصة أوروبا بينما تكون المنطقة النفطية في الخليج العربي والعراق من حصة أمريكا وهذا ما دفع البعض إلى التساؤل عما إذا كان "الإتحاد من اجل المتوسط" مشروعاً لشراكة أوروبية – أمريكية في الهيمنة على الوطن العربي الكبير.

على الرغم مما يمكن أن يقال من إيجابيات أو سلبيات بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على قيام الشراكة الأوروبية المتوسطية، فإن هذه الشراكة، وإن كانت قد حققت بعض الإنجازات على صعيد تحسين العلاقات وإعادة الحوار بين الطرفين الأوروبي والعربي الذي كان قد انقطع مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن الشراكة بمعناها الحقيقي لم تتحقق ولم تؤت ثمارها، وهذا ناتج عن عدة عوامل:

1. عدم وجود تكافؤ بين طرفي الشراكة، وهناك اختلاف لا بل فجوة كبيرة في جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك في الإمكانات والموارد وعناصر القوة الشاملة، هذا بالإضافة إلى وجود إسرائيل طرفاً ثالثاً في هذه الشراكة.
2. هناك إشكالية في الشراكة تتمثل بأن الدول الأوروبية يمثلها الاتحاد الأوروبي، وهو اتحاد محكوم، إلى حدا ما برؤى سياسية مشتركة وواضحة، بينما يتكون الطرف العربي من عدد من الدول المشتتة التي لا يجمعها أية رؤية سياسية واضحة، ولا يقودها إطار تنظيمي مشابه للاتحاد الأوروبي.
3. الرغبة الأوروبية في التعامل مع الدول العربية بصورة منفردة، حيث يفضل الاتحاد الأوروبي التعامل مع كل دولة عربية على حدة. وتتضح هذه النظرة التجزيئية للعرب من خلال إصرار أوروبا على إبرام اتفاقيات التعأون مع الدول العربية بصورة ثنائية.
4. التنافس الأميركي الأوروبي في المنطقة، ومحأولة أميركا الهيمنة على مقدرات المنطقة وفرض سيطرتها ولو بالقوة، على الأنظمة العربية واحتكارها للمبادرات والمشاريع سواء المتعلقة بالمنطقة بأكملها أو المتعلقة بعملية السلام والتسوية في الشرق الأوسط، وتهميش دور أوروبا إلى أبعد حد ممكن في هذا الاتجاه. وبالمقابل، لا توجد رغبة أوروبية في خلق خلاف مع الولايات المتحدة وسياستها تجاه المنطقة حتى ولو كان لها وجهة نظر أخرى فيها.
5. دوافع الشراكة بين أوروبا والعرب، فمن الواضح أن أوروبا تريد التركيز على الجانب الاقتصادي في الشراكة وبما يحقق مصالحها وأهدافها في المنطقة، ثم

يأتي التركيز على الجانب الأمني من أجل المحافظة على استقرار أوروبا وأمنها، وبعد أحداث 11 أيلول 2001، أصبح التركيز الأوروبي على الجانب الثقافي ومحاربة الإرهاب بوسائل متعددة، بينما يأمل العرب من هذه الشراكة أن يكون لأوروبا دور سياسي فاعل ومؤثر في تنشيط العملية السلمية، والضغط على إسرائيل لقبول التسوية ضمن إطار قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وهكذا فإن رؤية كل طرف للأهداف المتوخاة من الشراكة مختلفة عن رؤية الآخر وتقع ضمن أولويات مختلفة أيضاً.

إن حصاد خمسة عشر عاماً من الشراكة بين العرب وأوروبا لم يحقق للعرب أهدافهم من هذه الشراكة، وما زال الكثير من قضايا المنطقة عالقة بدون حل، بسبب عدم الوصول إلى صيغ من التفاهم بين الطرفين. ومن الطبيعي الوصول إلى هذه النتيجة، لأنه من الصعب أن تكون الشراكة فعالة في ظل ظروف عدم التكافؤ والتوازن بين أطرافها لا سيما في ظل وجود طرف عربي ضعيف، وما يترتب عن هذا الضعف من سلبيات تحول دون نجاح الشراكة الحقيقية المطلوبة.

تواجه العلاقات الأورومتوسطية تحديات مهمة تبدو فيما يأتي :

1. تحقيق السلام في الشرق الأوسط سواء في فلسطين أو في العراق، فالهدف السياسي الأمني لعملية برشلونة لايمكن أن يتحقق بغير استقرار منطقة جنوب المتوسط، ولاشك أن انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط واحتلال العراق وانتشار الفوضى الأمنية بداخله، يهز الاستقرار في هذه المنطقة مما يؤثر سلباً على الأمن الجماعي الأورومتوسطي. وهو ما يدفعنا إلى ضرورة العمل بكل جدية علي تحقيق السلام الشامل العادل في الشرق الأوسط، واعادة السيادة الي شعب العراق لكي يحكم نفسه بنفسه من خلال حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً وفقاً لاجراءات نزيهة.
2. إزالة أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط حتى يزول شبح الخط والتهديد، وتسود الشرعية الدولية فمن غير المفهوم أن تعلن الحرب على دولة متوسطية بزعم أنها تحوز أسلحة للدمار الشامل، بينما تمتلئ ترسانة الأسلحة في اسرائيل بهذا النوع من الأسلحة. إن ازدواج المعايير في تطبيق الشرعية الدولية يعد

مصدراً للايمان بالظلم والاضطهاد، مما يعكر مناخ التعأون القائم على قيم المسأواة واحترام القانون.

3. إزالة العوائق التجارية والاقتصادية التي تؤثر على تعميق التعأون بين دول الشراكة الأوروبية المتوسطية نظراً لتزايد تأثير المتغير الاقتصادي في العلاقات الدولية والإعتماد المتبادل بين دول أطراف الشراكة .

التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1. ضرورة توافر الإرادة السياسية للاتجاه نحو الشراكة، ثم التعأون ومسؤولية كل طرف من أطراف الشراكة وضرورة قيامها على التكافؤ بين الطرفين الأوروبي والعربي وشروط هذا التكافؤ، حيث أن انعقاد مؤتمر برشلونة عام 1995 والذي جاء تتويجاً لحوارات عشرين عاماً بين أوروبا والعالم العربي، فناقش الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية وكذلك مجالات التقارب الاجتماعي والثقافي الإنساني بين الجانبين، كذلك المؤتمرات اللاحقة والنتائج التي انتهت إليها هذه اللقاءات، التي أوضحت التحديات التي تواجه مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية وكيفية مواجهتها والتغلب عليها والوصول إلى مقومات النجاح.
2. أمام الخيارات المطروحة والتحديات التي تواجه العالم العربي، فإن التعأون العربي هو المطلوب بديلاً كما أن معوقات التكامل العربي المشترك، والبدائل المتاحة فيه، وتطور التجربة التكاملية بينها والدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة الأوروبية في هذا الإطار، وإمكانية أن تشكل العلاقة الأوروبية العربية مشروعاً لقيام قطب عالمي منافس.
3. تأسيس هيئات متخصصة في قضايا الأمن والتعأون كي تكون دول المنطقة شريك مباشر، فالشراكة تحتاج لتكافؤ وتوازن من قبل الطرفين الأوروبي والعربي.
4. بعث الروح في المشروع النهضوي العربي وتحرير الإرادة السياسية لمواجهة التحديات والخروج بموقف سياسي موحد في التعامل مع الآخرين.

5. بناء المشروع النهضوي العربي ووضع الأسس لقاعدة اقتصادية عربية تحقق الأمن الاقتصادي وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية وتفعيلها وتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات السياسية.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية

ابريك، رولو، (2004). **الحرب في العراق نقطة تحول على المسرح الدولي، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ، ص10.

الأتاسي، عبد الحميد، (2005). القمة الأورمتوسطية والمسارات المتعثرة للعلاقات الأوروبية العربية، موقع الرأي، متوفر عبر www.arraee.com

أحمد، إبراهيم محمود، (2001). "ضبط التسلح في الشرق الأوسط"، عماد جاد (محرر)،: **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**، القاهرة، ص31.

الإذاعة الجزائرية، متوفر عبر الرابط الإلكتروني،www.radioalgerie.dz.

الإمارة، لمى مضر، (2009). **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الإمام، محمد محمود، (1997)، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد السابع، ص32.

بخوش، مصطفى، (2006). **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

بويوش، محمد، (2008). وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى، **بحوث اقتصادية عربية**، العد 42، ص85.

تنيرة، بكر مصباح، (2002). الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي: التحديات والطموح، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 110، القاهرة، ص36.

توقه، حسين عمر، (1991). **أبعاد إستراتيجية**، مجموعة من المقالات التي نشرت في الصحف الأردنية والعربية، عمان.

ثابت، أحمد، (1995). المشاركة الأوروبية – المتوسطية: دراسة وتقييم، **مركز البحوث والدراسات السياسية**، العدد 103، القاهرة، ص41.

جاسور، ناظم عبد الواحد، (2007). **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الحاج، عبد الله جمعة، (2010). **المصلحة الوطنية**، جريدة الاتحاد، الأربعاء: غرة ربيع الآخر 1431، ص18، متوفر عبر: - http://www.alittihad.ae.

الحباشنة، صداح، (2007)، السياسة الأوروبية تجاه العرب منذ حرب 1973 وحتى مؤتمر برشلونة الثاني 2005. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد 22، العدد 5، ص15.

حتي، نصيف، (2004). **العلاقات العربية – الأوروبية حاضراً ومستقبلاً**، ط1، دار الفارس للنشر، عمان.

حسين، عدنان السيد، (2003). **نظرية العلاقات الدولية**، ط1، دار أمواج للنشر والتوزيع ،بيروت.

حمزاوي، عمر، (2003). الاتحاد **الأوروبي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة المسكوت عنه في خطابات القوى الأوروبية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

خضر، بشارة، (2010). **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

خلاف، هاني ونافع، أحمد، (2008). نحن وأوروبا: شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، **مركز البحوث السياسية والاستراتيجية بالأهرام**، القاهرة، ص35.

الدجاني، أحمد صدقي، (1985). **الحوار العربي الأوروبي: الفكر والمسار والمستقبل .. وجهة نظر عربية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ص74.

الرشدان، عبد الفتاح، (1998). **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

الرشدان، عبد الفتاح، (2010). **أوروبا والعرب والشراكة الأوربية المتوسطية**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العلاقات العربية الأوربية من بعد أحداث سبتمبر 2001، الأردن.

رومان، هويدا عدلي، (2005). "رؤية منظمات حقوق الإنسان لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في مصر"، وفاء سعد الشربيني (محرر)،: **مركز البحوث والدراسات السياسية**، ط: 1، القاهرة، ص84.

زغلول، خالد سعد، (2007). ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية، **السياسة الدولية**، العدد 169، ص32.

زنابيلي، عبد المنعم، (1992). **الحوار العربي – الأوربي**، وزارة الثقافة السورية، دمشق.

سعيد، محمد السيد، (2006). لماذا أساء العرب إدارة أزمة الرسوم الدنماركية؟، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164، ص85.

شحادة، مهدي، (2009). أوروبا في الشرق الأوسط :مقاربات خجولة،**مجلة شؤون المتوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية، ص47.

شعبان، عبد الحسين، (2008). الإسلام في السياسة الدولية، حوار الحضارات والإرهاب الدولي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 19، ص54.

الشلبي، جمال، (2000). **العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

شيخ، نورهان، (2009). المصلحة الوطنية: طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، العدد: 49، السنة الخامسة، القاهرة، ص65.

صارم، سمير، (2000). **أوروبا والعرب، من الحوار إلى الشراكة**، دار الفكر العربي، دمشق، ص98.

صعيدي، أشرف (2009). الشراكة الأورومتوسطية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 132، ص9.

صغبيني، هلا، (2005). الاتحاد من أجل المتوسط، دفن لمسار برشلونة أم إخراجه من غرفة الإنعاش؟ موقع الرأي متوفر عبر: www.arraee.com

الصياد، أحمد محسن حسن، (2006). **الرأي العام والشراكة الأورومتوسطية** "مصر"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - برنامج الدراسات الأوروبية المتوسطية.

عبد الله ،عبد الخالق، (1996). النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (124)، ص8.

عبد الله، عبد الخالق، (1994). النفط والنظام الإقليمي الخليجي، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 16، العدد (181)، ص4.

عبد المجيد، محمد عصمت، (1996). ما بعد برشلونة، **شؤون عربية**، العدد 88، ص5.

العزي، عدنان، (2004). من إشكاليات الاتحاد الأوروبي الموسع، جريدة الخليج الإماراتية، متوفر عبر الرابط الالكتروني www.alkhaleej.com

عطوة، فتحي، (2006). الأقطاب ضمان لتحقيق التوازن العالمي ومؤشر لعودة الحرب الباردة، **صحيفة عكاظ**، ص12.

علوي، لطفي، (2003). السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، ص14.

غلبن، فرانكلين، (2002). "الخلافات الأميركية – حول النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 872، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص12.

فهمي، عبد القادر، (2006). **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، دار مجدلأوي للنشر والتوزيع، عمان.

القباع، عبد الله سعود، (1989). الاستراتيجية **الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، مطابع الفرزدق، الرياض.

كمال، محمود مصطفى ونهرا، فؤاد، (2001). **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الكيالي، عبد الوهاب، (1979). **موسوعة السياسة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

ماركو، جان، (2004). أي غد لأوروبا؟ **السياسة الدولية**، العدد 157، المجلد 39، ص15.

المسفر، محمد صالح، (2007). مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية – الأوروبية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، بيروت، ص74.

مقلد، حسين طلال، (2009). محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الأول، ص14.

الملا، نسرين خالد، (2009). **سياسة الجوار الأوروبية والإصلاح السياسي في مصر**، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

أبو نار، صلاح وستايني، كارولين، (2000). ترجمة إيمان وشهرت العالم، تحرير خميس شمارى، **دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**، القاهرة، ص 95.

نافعة، حسن، (2004). الاتحاد **الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

نافعة، حسن، (2008). لماذا نجحت أوروبا وفشل الوطن العربي؟ **مجلة الحياة**، ص9.

هارت، ليدل، (1967). **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الأيوبي،دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، ص46.

ب. المراجع الأجنبية

C.V .Clausewitz. (1962). **on war**. translated by J.Graham،(Broadway House) .

Charles Grant and Mark Leonard، (2001) ،**How to Strengthen EU Foreign Policy**. Centre for European Reform، Policy Brief، London.

Debbash،Charles .(1984). Daudet ،Yves: Lexique **De Politique** ،paris ،Dalloz.

Europe-Overviews. (2007).of the European Union Activities-foreign Security Policy. **http://europa.eu/pol/overview-en.htm-september .**

Le Monde، paris. (2010). Ingeborg Tömmel. **The EU's Mediterranean Policy: Continuity and Change .. Success and Failures**. Seminar organized by the Center for European Studies. Cairo: Faculty of Economics and Political Science، Room of Faculty Council.

Stephen Wood. (2003). **The Iraq War، Five European Roles، Postdoctoral Fellow**، National Europe Centre، Paper No. 112، Presented at the National Europe Centre.

المعلومات الشخصية

الأسم : عمر حميد عبد الحمداني

التخصص : ماجستير علاقات دولية

الكلية : العلوم الاجتماعية / قسم العلوم السياسية

العنوان : عمان / ضاحية الرشيد / شارع حافظ صقر .

رقم الهاتف : 0788119355 / 5151402